ديسمبر

حريـــة.. ســـلام .. وعـــدالة

السنـة الأولـى
العدد «48»
الخميس
2 أبريل 2026م

https://decembernews.com

تحركات أمريكية لإقرار هدنة ملزمة للطرفين ترتكز على مسودة رابعة نهائية غير قابلة للتفاوض

‹الشعبي› يقترح مرحلة انتقالية لعام واحد وثلاث مجالس لإدارة البلاد وانتخابات نسبية

مقتل القيادي بتحالف (تأسيس) أسامة حسن بهجوم مسيرة.. وصفقات الصناعات الدفاعية تفاقم أزمات بنك النيلين

تقارير 04
في تفنيد سردية ‹ممر قوش› للوصول إلى القيادة
ماهر أبو جوخ

قضايا 06
الحفاظ على الخصوصية تحت القصف
شيماء تاج السر

الرأي 08
تداعيات التصنيف الإرهابي وازدواجية السلطة بين ‹الجيش› و‹التنظيم›
محمد عبدالله إبراهيم

الرأي 09
من فقه الاستخبارات إلى دولة الرعب
وضاح شرف الدين

كتابات 11
تأملات في سرد فشلٍ يُدار كأنه قدر
إبراهيم برسي

كتابات 12
تفتيح البشرة وعُقد النقص
معتصم أحمد

ثقافة 13
إطلالة على إبداع الشاعر نجيب محمد علي
منى الرشيد نايل

خمس ركائز لوقف الحرب أبرزها الهدنة الفورية وحماية المدنيين والحكم المدني وإعادة الإعمار

نيويورك: (ديسمبر)

عقد مستشار الرئيس الأمريكي لشؤون إفريقيا والشرق الأوسط، مسعد بولس، اجتماعاً في 28 مارس بالمندوبين الدائمين في مجلس الأمن وأطلعهم على مسودة عمل لإعلان الهدنة المقترح وطرائقه. وأكد بولس على أن الهدنة تضمن وصولاً إنسانياً مستداماً وغير مقيد عبر خطوط النزاع والحدود.

وأشار إلى أن الولايات المتحدة تعمل مع مكتب الأمين العام للأمم المتحدة، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وغيرها من إدارات الأمم المتحدة، من أجل إنشاء آلية أممية لدعم تنفيذ الهدنة وتنسيقها والإشراف عليها، ولبحث الالتزامات المتعلقة بوصول المساعدات الإنسانية. وأضاف بولس أنه من المأمول أن تمكّن هذه الهدنة، المدعومة بآلية أنشأتها الأمم المتحدة، من وصول المساعدات المنقذة للحياة إلى المدنيين وإتاحة المجال للحوار السوداني السوداني.

وأضاف بولس أن الولايات المتحدة دعت جميع الأطراف السودانية إلى القبول الفوري وغير المشروط بهدنة إنسانية تدعمها آلية الأمم المتحدة. وأوضح أن هناك خمس ركائز أساسية للتوافق الدولي تتمثل في: هدنة إنسانية فورية، وصول إنساني مستدام وحماية المدنيين، وقف دائم لإطلاق النار وترتيبات أمنية موثوقة، انتقال سياسي شامل يقود إلى حكم مدني، ومسار طويل الأمد نحو التعافي وإعادة الإعمار يعيد الاستقرار للشعب السوداني. وقال مستشار الرئيس الأمريكي «إن شعب السودان يستحق الأمن والكرامة ومستقبلاً خالياً من الخوف».

اجتماع مسعد بولس بالمندوبين الدائمين بمجلس الأمن

وعلمت (ديسمبر) أن الغرض من الاجتماع مع المندوبين الدائمين كان إطلاعهم على تحرك أمريكي قادم يتزامن مع «مؤتمر برلين» الذي يصادف الذكرى الثالثة لاندلاع الحرب، وبغرض إعلان هدنة إنسانية مدتها 3 أشهر على خلفية مسودة رابعة قدمتها واشنطن لطرفي الحرب من أجل الموافقة عليها وليس النقاش بشأنها، بعكس المسودات السابقة التي كانت تخضع للنقاش مع طرفي الحرب.

وسبق هذا الاجتماع، اجتماع مجلس الأمن يوم الخميس الماضي 26 مارس 2026 لبحث الوضع في السودان، بناء على طلب المملكة المتحدة (حاملة القلم في هذا الملف) والدنمارك وأعضاء المجموعة الإفريقية الثلاثة (جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا والصومال)، وذلك في أعقاب الاعتداء على مستشفى الضعين التعليمي الذي راح ضحيته نحو 70 شخصاً وأصيب فيه ما لا يقل عن 89 آخرين، وتعرض المرفق الصحي لأضرار بالغة وخروجه نهائياً عن الخدمة، وبات أكثر من مليوني شخص في دارفور بلا رعاية طبية.

وخاطبت الاجتماع مارثا أما أكيا بوبي، مساعدة الأمين العام لشؤون إفريقيا في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وعمليات السلام، كما خاطبه توم فليتشر، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية.

وأدان المسؤولان الاعتداء على مستشفى الضعين التعليمي، وتناولا المعاناة الإنسانية الهائلة الناجمة عن الصراع الذي طال أمده في السودان والعواقب الإنسانية للعنف المستمر في البلاد، بما في ذلك الهجمات على المدنيين والهجمات على البنية التحتية المدنية ومرافق الرعاية الصحية. وسلّط المسؤولان الضوء على النزوح الجماعي وتصاعد انعدام الأمن الغذائي، وحثّا مجلس الأمن والجهات الفاعلة الدولية على اتخاذ إجراءات فورية ومنسقة لحماية المدنيين ووقف الأعمال العدائية، وضمان وصول المساعدات الإنسانية، والسعي إلى المساءلة عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي.

لـ(ديسمبر) كلمة — طـالـع ص (3)
أبريل.. انتصار الفعل المدني

طائرة مسيرة تغتال قيادياً بتحالف ‹تأسيس› في منزله بنيالا

نيالا: (ديسمبر)

أدي هجوم طائرة مسيرة مساء يوم أمس الأول الثلاثاء على مدينة نيالا لمقتل عضو الهيئة القيادية لتحالف السودان التأسيسي أسامة حسن، بعد استهداف منزله والهجوم عليه بواسطة مسيرة تابعة للجيش.

وتعرضت نيالا ليومين على التوالي لغارات من مسيرات تابعة للجيش، كان آخرها ليل أمس الأول الثلاثاء، حيث جاءت تلك الهجمات عقب معلومات نشرها موقع (دارفور 24) أشار فيها لوجود تفاهمات برعاية إقليمية بين الجيش والدعم السريع تنص على عدم الاستهداف المتبادل لمطاري الخرطوم ونيالا.

واعتبر مراقبون أن الهجمات التي تعرضت لها نيالا خلال اليومين الماضيين هدفت بشكل فعلي ومباشر إلى عرقلة جهود تفضي للوصول إلى هدنة، وإعاقة أي تحركات إقليمية ودولية تهدف إلى وقف الحرب.

(تفاصيل إضافية ص 3).

إخضاع قيادات عليا بفرع بنك النيلين بأبوظبي للحبس والتحقيق بسبب معاملات مشبوهة

خاص - (ديسمبر)

كشفت مصادر عليمة لـ(ديسمبر) عن أن بنك النيلين تكبد خسائر كبيرة خلال السنوات الأخيرة بسبب سوء الإدارة والتجاوزات، الأمر الذي جعله عاجزاً عن تخطي الأزمة الناجمة عن الحرب. وأشار المصدر إلى أن نافذين في شركات تتبع للجيش ورجال أعمال مقربين منه استخدموا نفوذهم للحصول على قروض وعمليات استثمارية فاشلة، ولم يتمكن البنك من استرداد أمواله فيها منذ انفراد الجيش بالسلطة بعد انقلاب 25 أكتوبر 2021.

وفي الوقت ذاته علمت (ديسمبر) أن منظومة الصناعات الدفاعية استخدمت بنك النيلين - فرع أبوظبي في صفقات خطيرة قد تتسبب في مشاكل أكبر للبنك، حيث تسببت المعاملات المالية الأخيرة والتي كانت منظومة الدفاعات طرفاً فيها ومخالفات أخرى في تدقيق سلطات البنك المركزي الإماراتي مع البنك، وكشفت المصادر أن (4) من القيادات العليا في فرع أبوظبي خضعوا للحبس والتحقيق، وأشارت إلى أن سلطات البنك المركزي الإماراتي دققت في تحويلات مالية دولارية دون توضيح كافٍ، وفقاً لقوانين الرقابة المالية.

وأكدت المصادر ما نشره الصحفي الاستقصائي عبد الرحمن الأمين عن اعتقال عدد من رجال الأعمال في دولة الإمارات بعد أن طالبوا بصرف استحقاقات مالية في معاملات كانت منظومة الصناعات الدفاعية طرفاً فيها، وحذر عبد الرحمن رجال الإعمال من التعامل مع المنظومة حتى لا يتعرضوا للاعتقال وتضيع أموالهم.

وفي ذات السياق كشفت مصادر لـ(ديسمبر) أن رجال أعمال مقربين من قادة الجيش حصلوا على أموال ضخمة من بنك النيلين، وخاصة مستوردي المواد البترولية ومن بينهم عبد الله سهل وهشام السوباط ومحمد إبراهيم العليقي وعمر النمير، صاحب شركات «فيض النعم في السودان والإمارات ومصر». وقال مصدر في البنك للصحيفة إن «إدارة بنك النيلين تهمل الأموال الضخمة التي حصل عليها المستثمرين وفشل في استردادها وتتجه لحل الأزمة عن طريق حقوق العاملين»، من خلال مخاطبة العاملين لتقديم استقالاتهم وصرف معاشاتهم مبكراً كأحد الحلول التي تضعها إدارة البنك لتجاوز الأزمات المحيطة بالبنك.

تفاصيل ص (5)

مراقبون: قرار كامل إدريس بزيادة مرتبات أساتذة الجامعات ذر رماد في العيون

الخرطوم - الدويم: (ديسمبر)

اعتبر مراقبون قرار رئيس وزراء سلطة بورتسودان كامل إدريس بزيادة مرتبات أساتذة الجامعات بنسبة 100% ذراً للرماد في العيون. في وقت أعلن العاملون بمؤسسات التعليم العالي من غير أعضاء هيئة التدريس دخولهم في إضراب شامل اعتباراً من الخامس من أبريل الجاري.

وأعلنت لجنة أساتذة الجامعات السودانية في بيان أصدرته قيام الأجهزة الأمنية باعتقال أساتذة من جامعتي بخت الرضا والقرآن الكريم، وحمّلت السلطات مسؤولية سلامتهم، مشددة على ضرورة الإفراج عنهم فوراً، والتأكيد على الاستمرار في تنفيذ الإضراب الشامل حتى إجازة الهيكل الراتبي ولائحة شروط الخدمة.

وفي سياق متصل اعتبر مراقبون أن قرار زيادة مرتبات أساتذة الجامعات للضعف هو ذر للرماد في العيون والتفاف على جوهر القضية التي تطالب بهيكل راتبي ولائحة وشروط عمل خاصة لأساتذة الجامعات أسوة بفئات أخرى، كالقضاة والنيابة العامة والقوات النظامية، مستدلين بعدم جدوى الزيادة مقارنة بفقدان العملة الوطنية لثلث قيمتها خلال الساعات الـ48 الماضية.

من جانبهم أعلن العاملون في مؤسسات التعليم العالي من غير أعضاء هيئة التدريس دخولهم في إضراب شامل ابتداءً من يوم الأحد القادم. وطالبوا في مذكرة سُلّمت لوزير التعليم العالي بإقرار لائحة خدمة براتب مجز، وتنفيذ القرارات المتصلة بتعديلات الهيكل الراتبي بأثر رجعي لعدد من البدلات على رأسها السكن والترحيل وإعادة العمل بمنحة إزالة المفارقات.

‹الشعبي› يقترح مرحلة انتقالية لعام واحد وانتخابات نسبية وثلاث مجالس لإدارة البلاد

عواصم: (ديسمبر)

أعلن حزب المؤتمر الشعبي الذي يقوده دكتور علي الحاج عن رؤيته السياسية التي أطلق عليها (تدابير الانتقال الانتخابي)، وشرع في توزيع رؤيته على المجموعات السياسية توطئة لنقاشها والحوار حولها.

واقترحت الرؤية، التي اطلعت عليها (ديسمبر)، عدة تدابير مستقبلية على رأسها إدارة البلاد عبر مرحلة انتقالية مدتها عام واحد، تقتصر المهام فيها على إنجاز البرنامج الوطني، وأن تدار البلاد بموجب ثلاثة مجالس؛ أولها مجلس الوزراء الذي يمثل السلطة التنفيذية المدنية، ويتولى إدارة شؤون الدولة، وتنفيذ برنامج الفترة الانتقالية، وثانيها المجلس العسكري الذي يتولى المهام الفنية والمهنية المرتبطة بالمؤسسة العسكرية والأمنية، وثالثها مجلس رؤساء الأحزاب ونوابهم، مع ضمان تمثيل النساء، ويتمتع بصفة رقابية لمتابعة تنفيذ برنامج الفترة الانتقالية ومراقبة أداء الحكومة وتعزيز التوافق السياسي والإشراف السياسي على العملية الانتخابية، ومنع الانفراد بالقرار أو الانحراف عن أهداف الانتقال.

واقترح الحزب تنظيم الانتخابات على أساس التمثيل النسبي وإجراء الانتخابات في كل المستويات من المحلية وحتى المستوى الاتحادي القومي، مؤكداً على عدم اعتراضه من حيث المبدأ على معالجة آثار التمكين الشخصي أو الحزبي أو استرداد الحقوق أو محاسبة الفساد، لكنه «يرفض أن تُدار هذه العملية بعقلية الانتقام، أو بالعشوائية، أو خارج إطار القانون، أو عبر لجان ذات سلطات فضفاضة لا تستند إلى شرعية مكتملة وإجراءات منضبطة».

وأشارت الرؤية إلى أن المدخل الأول لأي حل وطني جاد يتطلب عدداً من التدابير على رأسها الوقف الفوري لإطلاق النار والإقرار بعدم إمكانية الحسم العسكري منفرداً للنزاع وفتح الممرات الآمنة وحماية المدنيين، والحفاظ على وحدة السودان ورفض الاستقواء بالخارج، أو توظيف الحرب كأداة لإعادة ترتيب السلطة أو فرض واقع سياسي جديد.

(تفاصيل أوفى في العدد القادم)

غيـاب المتحـــري يؤجـــل جلسة محاكمة منيب عبدالعزيز

دنقلا: (ديسمبر)

أصدر قاضي محكمة دنقلا، التي تنظر في قضية الناشط منيب عبدالعزيز، قراراً بتأجيل الجلسة التي عقدت يوم أمس الأول الثلاثاء 31 مارس 2026م إلى يوم الأحد 12 أبريل الجاري بسبب غياب المتحري وعدم حضوره للجلسة، فيما تعقد جلسة النطق بالحكم في البلاغ المفتوح من مليشيا البراء بن مالك في مواجهة الدكتور أحمد الشفا يوم الأربعاء 15 أبريل الجاري.

واعتبرت حملة (الحرية لمنيب)، في بيان أصدرته يوم أمس الأول الثلاثاء، قرار تأجيل الجلسة بأنه يعكس استخفافاً سافراً بسير العدالة وحقوق المتهم وتعطيلاً متعمداً لسير العدالة وإهداراً لحقه في المحاكمة العادلة دون تأخير. وطالبت الحملة بعدة مطالب أبرزها اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حضور المتحري والأطراف المعنية في كل الجلسات القادمة.

في أطول محاكمة بتاريخ البلاد:

القضاء السويدي يحاكم مديرين سابقين لشركة نفطية سويدية بجرائم حرب في السودان

تقرير التحقيق تجاوز حجمه 80 ألف صفحة

المحاكمة بحد ذاتها لها دلالة رمزية قوية: «المهم هو أن تأخذ العدالة مجراها»

ستوكهولم: (ديسمبر)

استؤنفت في العاصمة السويدية ستوكهولم، يوم الخميس الماضي 26 مارس، أطول محاكمة في تاريخ البلاد، حيث طالبت النيابة العامة السويدية- في مرحلة المرافعات النهائية- بفرض عقوبات سجن طويلة بحق مديرين سابقين لشركة نفط سويدية بتهمة التواطؤ والتحريض والمساعدة على ارتكاب جرائم حرب خلال فترة حكم الرئيس السوداني السابق عمر البشير بين عامي 1999 و2003.

ويواجه كل من إيان لوندين (سويدي الجنسية) وأليكساندر شنايتر (سويسري الجنسية) اتهامات بالتواطؤ مع حكومة نظام الإنقاذ في جرائم حرب، وذلك عبر إسناد مسؤولية تأمين مواقع التنقيب التابعة لشركة «لوندين أويل» إلى الجيش السوداني، مما أدى - وفق ما ورد في لائحة الاتهام - إلى شن غارات جوية ومقتل مدنيين، وحرق قرى بأكملها في الفترة الممتدة بين عامي 1999 و2003. وقد نفى الرجلان التهم الموجهة إليهما، مؤكدَين عدم وجود أي صلة بين الشركة وحكومة السودان على النحو الذي تزعمه النيابة.

وكان السويدي إيان لوندين، يشغل منصب المدير العام لشركة «لوندين أويل» في الفترة 1998-2002، بينما كان السويسري أليكساندر شنايتر نائب الرئيس المسؤول عن العمليات بالشركة.

وأفادت وكالة الأنباء السويدية «تي تي» أن المدعي العام طلب الحكم على لوندين بالسجن 10 سنوات، وعلى شنايتر بالسجن 6 سنوات، كما طلب من المحكمة وضعهما قيد الاحتجاز كإجراء احترازي لحين صدور الحكم النهائي.

وخلال مرافعته الختامية أمام محكمة ستوكهولم الجزئية، قال المدعي العام هنريك أتوربس: «إن هذه القضية تتعلق بتورط على مدى فترة طويلة من الزمن وفي مراحل متعددة، والتواطؤ في جرائم ارتكبت بحق المدنيين، حيث دمرت حياة عدد كبير جداً منهم بالكامل في سبيل سعي الشركة والمتهمين لتحقيق الربح». وأشار الادعاء إلى أن الشركة غيرت اسمها عدة مرات وباعت معظم أنشطتها في السودان عام 2022.

وتتلخص مرافعة الادعاء في أن شركة «لوندين أويل»، بعد اكتشافها النفط عام 1999 في حقل «مربع A 5»، ضمن حوض المجلد، دفعت الجيش السوداني ومليشيا متحالفة معه لشنّ عمليات عسكرية هجومية للسيطرة على المنطقة وتهيئة «الظروف الضرورية لأنشطة التنقيب». وبالنسبة إلى الادعاء، كان المسؤولان «متواطئين في جرائم ضد الإنسانية» لأنهما كانا على علم مسبق أن ذلك سينطوي على استخدام «القوة العسكرية» للسيطرة على المنطقة وتهيئة الظروف اللازمة لتنقيب شركة لوندين أويل عن النفط. وأوضح الادعاء أن «ما يشكل تواطؤاً بالمعنى الجنائي هو أن المسؤولين في الشركة قدما المطالب على الرغم من إدراكهما، أو على الأقل عدم مبالاتهما، لقيام الجيش والجماعات المسلحة بالحرب بطريقة كانت محظورة وفقاً للقانون الإنساني الدولي».

وجاء في لائحة الاتهام أنه وبناءً على هذا الاتفاق، نفّذ الجيش السوداني مع حلفائه عمليات عسكرية من أجل السيطرة على المنطقة «، وهو ما شمل - وفقاً للادعاء- قصفاً جوياً بطائرات نقل وإطلاق نار على المدنيين من مروحيات هجومية وخطف مدنيين ونهب قرى وحرق محاصيل. وأوضح المدعي العام أن المهاجمين» استخدموا تكتيكات وأسلحة لا تتيح التمييز بين المدنيين والمقاتلين ولا بين الأهداف العسكرية والممتلكات المدنية».

وتعد هذه المحاكمة غير مسبوقة في السويد من حيث مدتها وموضوعها، حيث إنها المرة الأولى التي يتم فيها توجيه اتهامات إلى مديري شركة بموجب مزاعم تتعلق بجرائم حرب دولية. وقد بدأت المحاكمة في هذه القضية في سبتمبر 2023، وبدأ التحقيق في الوقائع في العام 2010، واستمر لأكثر من عشر سنوات، وتجاوز حجم أوراق تقرير التحقيق 80 ألف صفحة، وبذلك تكون المحاكمة الأطول في تاريخ السويد.

وانضم إلى المحاكمة 34 ضحية كأطراف مدنية وتم الاستماع إلى 150 شخصاً، كما تم استدعاء 57 شاهداً، ومن بينهم شخصيات مرموقة مثل رئيس الوزراء السويدي السابق كارل بيلت، ووزير الداخلية السابق لألمانيا غيرهارد باوم، والمدير السابق للشؤون الإفريقية في مجلس الأمن القومي الأمريكي جون بريندر غاست.

ومن المتوقع أن تختتم المحاكمة في مايو المقبل، فيما لم يحدد بعد موعد النطق بالحكم. ويطالب الادعاء بحجز 2,4 مليار كرونة (200 مليون يورو) من شركة «أورون إنيرجي» التي خلفت «لوندين أويل»، أي ما يعادل الأرباح التي حققتها من بيع العمليات في السودان في العام 2003.

وأشار أستاذ القانون الدولي في جامعة ستوكهولم، مارك كلامبرغ، إلى «أن محاكمة مديري شركات فيما يتعلق بجرائم حرب أمر نادر، وهي المرة الأولى في السويد». وفي تعليق له على القضية، صرح المحامي السويسري جيرالد باشود، الخبير في مجال مسؤولية الشركات، إن «هذه المحاكمة توضح أن الشركات والمديرين التنفيذيين يجب أن يكونوا حذرين للغاية عندما يمارسون نشاطاتهم التجارية في مناطق النزاعات». وأضاف باشود «إن المحاكمات المتعلقة بالقضايا الدولية تواجه صعوبات كثيرة، منها القدرة على العثور على الشهود، كما أنه غالباً ما يكون من الصعب إجراء التحقيق في مكان وقوع الحدث. ولكن لهذه القضية أهمية بالغة. فالأصداء القضائية والسياسية لهذه المحاكمة تتخطى بكثير حدود السويد. وبغض النظر عن النتيجة النهائية، فإن المحاكمة بحد ذاتها لها دلالة رمزية قوية: المهم هو أن تأخذ العدالة مجراها».

تسليم جائزة تشاتام هاوس لغرف الطوارئ

لندن: (ديسمبر)

أعلن معهد تشاتام هاوس البريطاني عن منح مجموعات المساعدة المتبادلة الشعبية في السودان (غرف الاستجابة الطارئة تشاتام هاوس لعام 2025، تكريمًا لدورها الحيوي في تقديم المساعدات الإنسانية خلال الحرب المستمرة في السودان.

ومنذ اندلاع الحرب في 15 أبريل 2023، برهنت غرف الاستجابة الطارئة على أنها لا غنى عنها. وتصف التقارير الدولية هذه الشبكات المجتمعية بأنها كانت الفاصل بين الحياة والموت لملايين الأشخاص، حيث أنقذت أرواحًا في مناطق غالبًا ما تكون مغلقة أمام المنظمات الدولية.

وتوفر هذه الغرف الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والماء والمستلزمات الطبية، وتعمل على صيانة أو إصلاح البنى التحتية مثل شبكات الكهرباء والمياه، كل ذلك وهي معرّضة لخطر الهجوم والعرقلة من قبل أطراف النزاع. وقد حظي عملها بالإشادة والاعتراف من عدة جهات دولية، بما في ذلك لجنة نوبل النرويجية، لخصوصية طبيعتها الحيادية ومحاولاتها تقديم المساعدة للجميع المتضررين من الصراع.

وتم تسليم الجائزة لممثل غرف الطوارئ في احتفال أقيم بمقر معهد تشاتام هاوس بتاريخ 26 مارس 2026 وسط حضور دبلوماسي ومدني كبير، ونظمت أيضاً فعالية عن الأوضاع في السودان تولت إدارتها الصحفية زينب البدوي وبمشاركة أنليس دودس، عضو البرلمان البريطاني عن حزب العمال البريطاني ووزيرة التعاون الدولي السابقة، برونوين دوديكس، المديرة التنفيذية للمعهد، وأحمد سليمان، الباحث في برنامج أفريقيا بتشاتام هاوس.

والجدير بالذكر أن جائزة تشاتام هاوس تم إطلاقها في عام 2005. من الحاصلين السابقين على الجائزة: الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، السير ديفيد أتينبرو، لجنة حماية الصحفيين، ومنظمة أطباء بلا حدود.

ويتم اختار الشخصية أو الكيان الفائز بالجائزة عبر تصويت أعضاء تشاتام هاوس، وبناءً على ترشيحات من موظفي المعهد، وتُقدَّم الجائزة نيابةً عن راعي المعهد، جلالة الملك، مما يعكس الطابع غير الحزبي والموثوق للجائزة.

تفشي مرض الحصبة بمنطقة شعيرية بشرق دارفور

شعيرية: (ديسمبر)

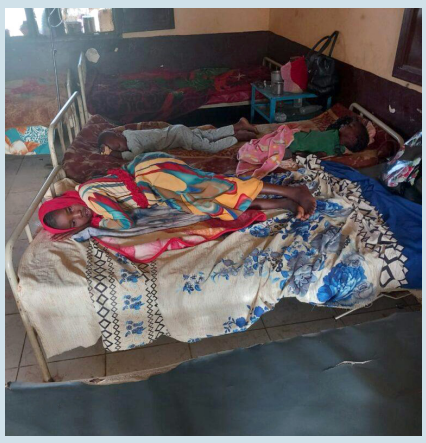

أعلنت منظمتا (الأمل والملاذ) للاجئين و(مناصرة ضحايا دارفور) عن تفشي مرض الحصبة بمنطقة شعيرية بولاية شرق دارفور. وقالت المنظمتان، في بيان تلقت (ديسمبر) نسخة منه، إنهما تتابعان ببالغ القلق والأسى التقارير الواردة من الأطباء وشهود العيان وغرف طوارئ شعيرية بشأن التفشي الحاد والمتسارع لمرض الحصبة وسط سكان المنطقة، في تطور ينذر بكارثة صحية وإنسانية خطيرة، لا سيما في أوساط الأطفال والفئات الأكثر هشاشة.

وذكر البيان أن المعلومات الميدانية المؤكدة تشير إلى تسجيل حالات وفاة وصفها بالمؤلمة بين الأطفال نتيجة مضاعفات المرض، فضلاً عن تزايد أعداد الإصابات بصورة تفوق القدرة الاستيعابية لمستشفى شعيرية، موضحاً أن المستشفى يعاني من نقص حاد في الأدوية المنقذة للحياة، وكذلك المحاليل الوريدية والمغذيات الأساسية، إضافة إلى ضعف الإمكانيات التشخيصية وشح وسائل الحماية اللازمة الكادر الطبي.

وأطلقت المنظمتان نداءً إنسانياً عاجلاً إلى جميع المنظمات المحلية والإقليمية والدولية، ودعتا إلى ضرورة التدخل الفوري والعاجل عبر مطالبة السلطات بإعلان حالة الطوارئ إنسانية كاملة في منطقة شعيرية، والتحذير من كارثة صحية وشيكة ما لم يتم التدخل بشكل عاجل، وناشدتا المنظمات الإنسانية الدولية والإقليمية والمحلية وعلى رأسها المنظمات العاملة في القطاع الصحي بالتدخل الفوري لتوفير اللقاحات والأمصال والإمدادات الطبية العاجلة، والدعوة إلى دعم الكوادر الطبية العاملة في مستشفى شعيرية بكافة الاحتياجات الضرورية بما في ذلك أدوات الحماية والأدوية المتخصصة لعلاج الأطفال، والمطالبة بفتح ممرات إنسانية آمنة لضمان وصول المساعدات الطبية والإمدادات الصحية دون تأخير، وأكدتا على ضرورة إطلاق حملات تطعيم عاجلة وشاملة لاحتواء انتشار المرض ومنع امتداده إلى مناطق أخرى.

وحمّلت المنظمتان الجهات ذات الصلة مسؤولياتها الأخلاقية والإنسانية تجاه حماية المدنيين وخاصة الأطفال، ودعتا إلى تنسيق الجهود بصورة عاجلة لتفادي وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح، وأشارتا إلى أن صمت العالم أو تأخر الاستجابة في مثل هذه الظروف يمثل تهديداً مباشراً لحياة الأبرياء، ويستدعي موقفاً عاجلاً وحاسماً.

تحذير من تفاقم الأوضاع الإنسانية في دارفور بسبب استمرار وتيرة المعارك

دارفور: (ديسمبر)

حذر المتحدث الرسمي باسم المنسقية العامة للنازحين واللاجئين الأستاذ آدم رجال من تفاقم الأوضاع الإنسانية في دارفور مع استمرار المعارك الطاحنة بين طرفي الحرب (القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع). وقال في تصريح خاص لـ(ديسمبر) إن استمرار الحرب له تأثيرات كبيرة على المدنيين من سكان دارفور، مبيناً أن هذه الأوضاع غير الآمنة تجبر المدنيين على أن يكونوا في حالة نزوح مستمر ودائم. وأشار رجال إلى أن هنالك من ينزحون أكثر من ثلاث مرات مما يجعله يفقد حاجاته ويعيش في ظروف نفسية بالغة الصعوبة.

ويبين آدم رجال أن استمرار الحرب أفرز واقعاً جديداً للمجتمع بسبب إغلاق الحدود مع بعض دول الجوار مثل تشاد التي يعتمد عليها سكان دارفور في الحصول على السلع، مشيراً إلى أن إغلاق الحدود أدى إلى زيادة أسعار السلع خاصة المواد الأساسية التي يعتمد عليها المواطنون، وقال إن ما فاقم من الوضع الإنساني هو عدم انتظام وصول المساعدات الإنسانية، مضيفاً أن هناك نقصاً حاداً وكبيراً في الأدوية.

ويشير المتحدث باسم التنسيقية العامة للنازحين واللاجئين إلى أن المدنيين هم أكثر الشرائح التي دفعت ثمن استمرار الحرب خاصة النساء والأطفال، واصفاً الوضع على الأرض بالكارثي مع استمرار الجوع والألم والحزن، وأبان أن الأطفال يعانون من سوء التغذية، فضلاً عن ظهور أمراض ذات ارتباط بالجوع، ويقول إن البعض يظن أن الخطر انتهى بمجرد بلوغ المخيم، ليفاجأوا بأن المعاناة تستمر، فالخيام لا تقي من الحر ولا من البرد، مع قلة مياه الشرب والطعام لا يكفي، وينام الأطفال على الأرض، وتواجه النساء صعوبات كبيرة، كما يعاني كبار السن في الحصول على الدواء، خاصة أصحاب الأمراض المزمنة منهم.

وأطلق رجال صرخة سماها «صرخة النازحين»، وهي عبارة عن دعوة واضحة للعالم بأن ينظر إلى النازحين كأناس يستحقون الكرامة، لا كأرقام. مبيناً أن المطلوب ليس فقط مساعدات، بل حياة آمنة وفرصة للعودة إلى ديارهم، وقال إن هذه الصرخة يجب أن تُسمع في كل مكان، وأضاف: «النازحون لا يطلبون الكثير، فقط حقهم في العيش بكرامة وأمان».

لجنة المعلمين تدعو للتصعيد لانتزاع الحقوق

الخرطوم: (ديسمبر)

بعد أقل من أسبوع من إعلان «لجنة أساتذة الجامعات السودانية» (لاجسو) إضراباً مفتوحاً وشاملاً لتحقيق مطالبها بشأن الهيكل الراتبي ولوائح العمل، قررت لجنة المعلمين السودانيين تبني مسار تصعيديٍّ متدرّج، يبدأ بصياغة المطالب بصورة دقيقة، ورفع المذكرات للجهات المعنية، وصولًا إلى خطواتٍ ميدانيةٍ تصعيديةٍ سيتم الإعلان عنها تباعًا.

وصدر هذا القرار، حسب بيان صادر عن اللجنة بتاريخ 28 مارس 2026، بعد اجتماع للجنة المعلمين السودانيين ناقشت خلاله بصورةٍ شاملة أزمة الأجور ومتأخرات المعلمين، في ظل استمرار التجاهل الرسمي لمعاناة العاملين في قطاع التعليم.

كما تم الاتفاق في الاجتماع على تشكيل اللجنة العليا للتصعيد، وهيكلتها، بما يشمل لجان الإعلام، الاتصال، والمتابعة، لضمان وحدة الخطاب، وفعالية التحرك، واستمرارية الضغط حتى تحقيق المطالب.

وأكد البيان أن تمسّك المعلمين بحقوقهم، وارتفاع مستوى وعيهم بتفاصيل القضية، يمثلان خط الدفاع الأول في مواجهة محاولات الاختراق والتفتيت، والضمان الحقيقي لانتزاع الحقوق كاملة غير منقوصة.

ودعت اللجنة جميع المعلمين والمعلمات إلى الالتفاف حول قضاياهم العادلة، والاستعداد للمرحلة القادمة، التي تتطلب أعلى درجات التنظيم، والانضباط، والتماسك.

على صعيد آخر، حيَّت لجنة المعلمين السودانيين أساتذة الجامعات السودانية وهم يسطرون واحدة من أنبل المعارك، ويخوضون نضالاً مشروعًا لانتزاع الحقوق، التي طال إنكارها، في تأكيد عملي على أن الحقوق لا تُوهب، بل تُنتزع انتزاعًا، وأن الصمت على الظلم لم يكن يومًا خيارًا للأحرار.

واعتبرت اللجنة أن معركة أساتذة الجامعات مواجَهة حقيقية مع اختلال أولويات الدولة، وانحرافها عن واجباتها تجاه التعليم وأهله، لأن التعليم هو عماد النهضة وأساس بقاء الأوطان.

وأكدت لجنة المعلمين أن لا استقرار ولا مستقبل لهذا الوطن في ظل إهانة المعلم وتهميشه، لذا لن يكون أساتذة الجامعات وحدهم في هذه المواجهة، بل سيكون المعلمون معهم صفًا واحدًا، في خندقٍ واحد، حتى انتزاع كامل الحقوق غير منقوصة.

اعتقال صحفية في الخرطوم بسبب تصوير امتحان المرحلة المتوسطة

الخرطوم: (ديسمبر)

مياه النيل مبارك

اعتقل أفراد بجهاز الأمن والمخابرات، في محلية جبل أولياء بولاية الخرطوم، الصحافية (مياه النيل مبارك) أثناء عملها في تغطية جلسة امتحانات طلاب المرحلة المتوسطة بإحدى مدارس المنطقة، بناء على طلب معلمين بالمدرسة دعوها لتغطية الامتحانات. واقتادو أفراد الأمن الصحفية إلى غرفة للتحقيق وقاموا بتفتيش هاتفها وحقيبتها النسائية، واتهموها بالتصوير لرفع إحداثيات للمليشيا لضرب المدرسة، واعتقلوها لمدة 12 ساعة من العاشرة صباحاً وحتى العاشرة مساء، ووجهوا لها تهمة تزوير بطاقتها الصحفية، وانتهى بها الأمر بأن دونوا ضدها بلاغ انتحال شخصية صحفية بقسم الشرطة وتحروا معها عن حياتها الشخصية قبيلتها وأسباب طلاقها من زوجها. وقالت مياه النيل بعد الإفراج عنها إنها ذكرت لهم أن البطاقة مستخرجة من السجل المدني ويمكن التحقق منها هناك إلا أنهم استبعدوا استخراج السجل المدني بطاقة بمهنة صحفية وأنها لا تحمل قيداً صحافياً، وأضافت أنها ذكرت لهم أنها خريجة كلية علوم الاتصال بجامعة السودان وتحمل مؤهلاً جامعياً.

الصراعات والتجاذبات تحاصر سلطة بورتسودان

بورتسودان: (ديسمبر)

تعيش سلطة بورتسودان حالة تجاذبات عنيفة ومتزايدة وغير مسبوقة من قبل التيارات والمجموعات المساندة لها. وانتقلت التباينات من النقاشات الضيقة إلى المنصات الإعلامية، مع تصاعد اتهامات لجهات داخلية تسعى لإعاقة عمل السلطة وإحراجها سياسياً وإعلامياً.

وأثار إطلاق موجة عنيفة من الانتقادات من منصات على صلة رسمية بسلطة بورتسودان علامات استفهام حول الجهات الفعلية المرتبطة بهذه الحملة، التي تنوعت وتعددت أشكالها ما بين النقد العام للأداء، الذي شمل حتى رئيس وزراء حكومة سلطة بورتسودان كامل إدريس الطبيب، أو حتى قرارات وإجراءات بما في ذلك اتهامات بالفساد، مما أكد أن الأمر ليس مجرد تعبير عن وجهات نظر ونقد، وإنما تعبير عن صراع بين أطراف ومكونات نافذة ومؤثرة ضمن سلطة بورتسودان.

وزير مستقر بالخارج

تلاحظ منذ الأسبوع الماضي تزايد الانتقادات المصوبة على إدريس وانتقاده بسبب قراره قضاء عطلة عيد الفطر المبارك خارج السودان مع أسرته، لكنها تصاعدت بوتيرة أعنف خلال هذا الأسبوع. فالحملة تجاوزته وطالت وزير الثروة الحيوانية دكتور أحمد التجاني المنصوري بنشر وترويج إعلان منشور في صفحته بإحدى منصات التواصل الاجتماعي يعرض فيه خدماته الاستشارية للحصول على دخل إضافي، وهو ما نفاه الوزير في حوار صحفي أجرته معه صحيفة (الكرامة)، الممولة من رجل الأعمال هشام السوباط وأحد أبرز مساندي وحلفاء سلطة بورتسودان وقيادة الجيش على وجه الخصوص، وفي ذلك اللقاء أشار المنصوري إلى أن المنشور المتداول قديم وقبل قبوله للمنصب الوزاري، وأن إعادة نشره وتداوله في هذا التوقيت بغرض التضليل والتحريض.

بالتوازي مع ذلك وُجهت انتقادات عنيفة لوزراء بحكومة إدريس «لا يحضرون للخرطوم إلا للمشاركة في اجتماعات رسمية سرعان ما يقررون العودة لبورتسودان، ولا يمكثون بالخرطوم» مع كشف تفاصيل وجود واستقرار وزير خارج البلاد «في دولة لم يتم تحديدها» وإصراره رغم وجوده في الخارج لعدة أشهر على الحصول على نثرياته كاملة.

رسوم مجهولة المصدر

في ذات السياق أصدرت جهات قرارات بوضع رسوم على أسعار تذاكر السفر، عبر رفع قيمة الضريبة المضافة على المسافرين، وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار التذاكر، إلا أن ديوان الضرائب نفى في بيان رسمي صلته بهذا الإجراء، وقال الأمين العام لديوان الضرائب بدر التمام محمد سعد، في تصريح صحفي، إن ضريبة القيمة المضافة محددة بالقانون بنسبة 17% ولا تتغير بتعديل الأسعار، معتبراً أن أي زيادة في قيمة الضريبة هو ناتج عن زيادة سعر الخدمة وليس بسبب فرض ضرائب جديدة أو زيادة نسبة القيمة المحددة بالقانون للقيمة المضافة.

تزامن هذا الإجراء مع رسوم فرضت على المواطنين العائدين من مصر للبلاد في إطار مشاريع العودة الطوعية. ورغم إبلاغ المسافرين في المعبر بهذه الرسوم إلا أن جميع الجهات الرسمية سارعت إلى الإنكار والتنصل من فرض هذه الرسوم، حتى أن رئيس وزراء حكومة سلطة بورتسودان كامل إدريس أصدر قراراً رسمياً بوقف هذه الرسوم، والتي رغم إقرارها وتنفيذها فإن كل الجهات الاتحادية أو الولائية أو إدارة المعبر جميعها أنكرت صلتها بها.

وفي إطار تحسين الصورة العامة ومحاولة امتصاص ردود الفعل وتقليل آثار تلك الحملة

كامل إدريس خلال زيارته لمعبر اشكيت يوم أمس الأول الثلاثاء

عزا عدد من المراقبين استطلعتهم (ديسمبر) صراعات سلطة بورتسودان الحالية لإمرين؛ أولهما تهيئة الأجواء للإطاحة بكامل إدريس وتسمية شخصية بديلة. وثانيهما التنافس الاقتصادي بين تيارات داخلية هي مجموعات رجال أعمال تابعين لحركة العدل والمساواة بقيادة جبريل إبراهيم وتنافسها الشبكات المرتبطة بالبرهان وميرغني إدريس

سجل إدريس يوم أمس الأول الثلاثاء زيارة ميدانية لمعبر أشكيت بالولاية الشمالية، مؤكداً سعيهم لمحاربة التحصيل غير القانوني، ومبيناً أن «الجبايات غير القانونية أرهقت المواطن ولم تُغن الدولة»، مؤكداً على عدم وجود أي رسوم إضافية أو عوائد إجبارية أو ضرائب فرضية أو جمارك قسرية بمعبر أشكيت.

صراع النفط

في سياق متصل شن الإعلامي المقرب لقائد الجيش مزمل أبوالقاسم، عبر صحيفة (العودة) الممولة من جهات نافذة بسلطة بورتسودان، هجوماً على عدة مؤسسات في مقال تحت عنوان «مافيا الوقود وفساد الدولة»، والذي استهله بالقول: «لم أجد حكومة تبارى الناس في ذمها وقدحها ورصد عجزها عن أداء مهامها كالحكومة الحالية، مع أن ميلادها حظي بدعم كبير وتفاؤل أكبر من الغالبية العظمى لأهل السودان، الذين خذلوا فيها بسبب فشلها في توفير الحد الأدنى من مقومات العيش الكريم لهم، أو تخفيف معاناتهم».

وتطرق المقال لما اعتبره فساداً في قطاع النفط بسبب تدخلات الوزارة لصالح «كارتيلات الفساد» من خلال التحكم في الاستيراد والتسعير، وهو ما أدى لرفع أرباح استيراد الوقود للباخرة الواحدة من 40% إلى 60%، معتبراً هذه السياسات ستكون نتيجتها شحاً وندرة في الوقود وارتفاع أسعاره.

وكشف مزمل في المقال تفاصيل صراع مؤسسي حينما أشار لموافقة وزارة الطاقة على الزيادات الأخيرة للوقود والتي رفضتها إدارة الأمن الاقتصادي بجهاز الأمن، والذي قام بدوره بتعطيل تنفيذ تلك الزيادة!! وأظهرت هذه الجزئية جانباً من الصراع الخفي والتنازع في السلطات والصلاحيات بين المؤسسات العاملة ضمن سلطة بورتسودان.

من جانبها أصدرت وزارة الطاقة بياناً وضح أنه رد ضمني على ما أورده أبوالقاسم، أشارت فيه لوجود عشر بواخر وقود بمربط بورتسودان تقوم بتفريغ حمولتها بجانب وجود عشرين باخرة أخرى في محيط البحر الأحمر في انتظار دورها، ونبهت إلى خروجها من آلية تحديد أسعار الوقود منذ العام 2021م واقتصار مهامها على الجوانب الرقابية والفنية.

ونوه البيان لارتفاع أسعار الوقود عالمياً حيث ارتفع سعر برميل الجازولين من نحو 78 دولاراً إلى 245 دولاراً جراء تداعيات الأوضاع الجيوسياسية، الأمر الذي انعكس سلباً على أسعار الوقود محلياً في ظل سياسة التحرير. وأضافت الوزارة: «وفي هذا السياق، تؤكد الوزارة استمرار جهودها بالتنسيق مع المستوردين، وحثهم على تقليل هوامش الأرباح قدر الإمكان، تخفيفاً للأعباء عن كاهل المواطن، رغم الزيادات الكبيرة في الأسعار العالمية».

الدوافع والأسباب

من جانبهم أشار عدد من المراقبين استطلعتهم (ديسمبر) لتحليل وتداعيات وتفسير ما تعيشه سلطة بورتسودان بالقول إن الأمر في مجمله يعكس صراعات مراكز قوى داخل السلطة بهدف لتهيئة المشهد للإطاحة بكامل إدريس من رئاسة الحكومة توطئة لتسمية شخصية بديلة أخرى، لكنهم اشاروا إلى أن المعضلة الأساسية تتجاوز شخص إدريس رغم محدودية مقدراته لبنية وبيئة عمله وظروفه وعمل المؤسسات التي يغلب عليها السيولة والخروج من السيطرة والبحث عن خيارات ومصادر للتمويل بسب ضعف الموارد المالية لمستويات الحكم المختلفة.

ونوهوا في ذات الوقت إلى أن الصراع الخاص بالنفط والذهب يعبر عن تيارات داخلية وسط مكونات السلطة، وأن الجزء غير المعلن من هذا الصراع يدور بشكل أساسي بين رجال الأعمال التابعين للحركات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا خاصة حركة العدل والمساواة التي يقودها وزير المالية جبريل إبراهيم ومجموعات أخرى تعد ضمن الشبكات القديمة أو الواجهات الجديدة المرتبطة بقيادات الجيش، خاصة أبناء دفعة الفريقين عبدالفتاح البرهان وميرغني إدريس.

لـ(ديسمبر) كلمة

أبريل.. انتصار الفعل المدني

شهر أبريل أصبح مرتبطاً في الذاكرة الوطنية السودانية بالانتصارات الحاسمة للفعل الشعبي المدني على الأنظمة العسكرية التي تستخدم الدين للبقاء في السلطة.

ورغم أن أبريل شهد أيضاً اندلاع الحرب اللعينة في العام 2023، والتي من أهدافها طمس هذا التاريخ المجيد، إلا أن الاحتفال بذكرى انتصار انتفاضة 6 أبريل 1985، وكذلك بانتصار ثورة ديسمبر المجيدة في يوم اقتحام الثوار ميدان القيادة العامة وإعلان الاعتصام، الأمر الذي مهد لسقوط حكم الإسلاميين بعد ذلك بأيام، يظل أحد سبل استعادة فعالية العمل المدني والضغط لوقف الحرب.

في كلتا الثورتين، اختار السودانيون والسودانيات طريق النضال المدني من أجل تحقيق أهدافهم في الحرية والسلام والعدالة والحكم مدني، وفي كلتا الثورتين أيضاً تكالبت بقايا مايو وفلول المؤتمر الوطني من أجل إجهاض المد الجماهيري ومنعه من الوصول إلى غاياته السامية.

نذكر في هذه الأيام، جميع الشهداء الذين سقطوا في ساحات النضال المدني برصاص العسكر والأجهزة الأمنية والمليشيات الحزبية بمختلف تمظهراتها، نحيي كل من تعرض للتعذيب في معتقلات الدكتاتورية العسكرية على عهد مايو والنظام العسكراسلاموي على عهد الإنقاذ، ونثمّن تضحيات كل من أُخرج من دياره نازحاً أو لاجئاً، ونرفع القبعات لكل من فقد مصدر عيشه جراء سياسات الفصل التعسفي والصالح العام والخصخصة.

الاحتفال بهذه الأيام العظيمة والنضالات الملهمة يجعلنا أكثر تمسُّكاً اليوم بالنضال المدني ورفض الحرب كوسيلة لحل الخلافات أو الحصول على الحقوق. فبعد تجربة 70 عاماً من الاستقلال، قادتنا الديكتاتوريات العسكرية لمزيد من القمع والظلم والتهميش، وأهدر النضال المسلح أرواح مئات الآلاف من السودانيين وأحرق الآلاف من القرى والمدن ودمّر البنيات الأساسية وأجبر الملايين على الفرار، من دون أن ينجح السودانيون في الوصول إلى أهدافهم في التنمية المتوازنة والتوزيع العادل للسلطة والثروة والعدالة.

هذه الأهداف المتاح الوصول إليها، تحتاج منا اليوم إلى العمل سوياً وبالوسائل السلمية والمدنية من أجل وقف الحرب التي لم تعُدْ حرباً في جزءٍ من جغرافيا السودان، بل تمددت إلى حرب تهدد بقاء البلاد نفسها ككيان موحد، لأنه دون أن تتوقف الحرب لن يتمكن السودانيون من الجلوس سوية للاتفاق على مستقبل السودان، وأن تكون هذه الحرب هي الأخيرة.

ومع ترحيبنا بالجهود الدولية المبذولة حالياً، إلا أن هذه الجهود حتى لو تكللت بالنجاح في مرحلة أولى، ستكون مقدمة لحرب أخرى ما لم يتم تفعيل العمل المدني لملء الفراغ الذي فرضته الحرب، وليشارك السودانيون عبر منظماتهم النقابية والحزبية والمدنية في جهود وقف الحرب، وتحديد الأولويات ورسم خارطة طريق المستقبل المرتكزة على شعارات الحرية والسلام والعدالة والحكم المدني الديمقراطي.

لذا يصبح ضرورياً مشاركة القوى المدنية في الجهود المبذولة حالياً، عبر المؤتمرات المرتقبة في أديس أبابا وباريس وصولاً إلى برلين، إذ تمثل واحدة من صيغ «الملكية السودانية» لأي فعل يتعلق بوقف الحرب وإيصال المساعدات الإنسانية وعودة النازحين واللاجئين واستعادة مسار الحكم المدني الانتقالي.

إن محاولات الدعوة لمقاطعة هذه المحافل، من بعض الجهات الداعمة للحرب، باعتبارها تدخلاً خارجياً وغيرها من المبررات، ما هو إلا غطاء لإعطاء مشروعية مفقودة لاستمرار الحرب.

لنجعل احتفالاتنا بأبريل جزءاً من نضالاتنا لوقف الحرب.

لا للحرب.

الهجوم على نيالا يهدف لإعاقة جهود السلام لا تكذيب خالد عمر

عواصم: (ديسمبر)

شنت المنصات الإعلامية المرتبطة بسلطة بورتسودان هجوماً إعلامياً عنيفاً على القيادي بتحالف (صمود) ونائب رئيس حزب المؤتمر السوداني المهندس خالد عمر يوسف بعد إيراده معلومات نشرها موقع (دارفور 24) حول وجود اتفاق بين قيادتي الجيش والدعم السريع بعدم استهداف مطاري الخرطوم أو نيالا. وتزامنت تلك الحملة مع استئناف شن الهجمات على نيالا يوم أمس الأول الثلاثاء بعد توقفها لفترة زمنية نتج عن إحداها مقتل القيادي بتحالف (تأسيس) أسامة حسن جراء استهداف منزل بالمدينة.

وأشار مراقبون إلى أن (دارفور 24) سبق أن أوردت تفاصيل عن وجود اتفاق وتفاهمات بين الأطراف المتحاربة بالسودان بخصوص ترتيبات الهدنة، وهو ما اتضح صحته لاحقاً، ونوهوا في ذات الوقت إلى أن الهجمات الأخيرة على نيالا يوم أمس الأول لا تهدف لتقويض مصداقية خالد عمر بقدر ما تعمل على إعاقة وقطع الطريق على أي محاولات أو جهود لوقف الحرب بذات الطرق والمنهجية التي تم بها تقويض محاولات وقف الحرب في الشهور الأولى للحرب بتعمد خرق التفاهمات واللجوء للتصعيد العسكري وبالتالي استمرارها لأطول فترة ممكنة.

مناورة فاشلة لقادة الحزب المحلول

عواصم: (ديسمبر)

شهدت منصات التواصل الاجتماعي خاصة تطبيق الواتساب انتشار رسائل منسوبة لقيادات في حزب المؤتمر الوطني المحلول والحركة الإسلامية الإرهابية تتضمن دعوات لفتح مسار جديد بالبلاد قائم على أساس الحوار والقبول بالآخر، على عكس الخطاب السائد وسط منسوبي الحزب المحلول وعناصره.

ولعل ابرز الشخصيات التي نقلت تلك التصريحات باسمه هو القيادي البارز والنائب الأول السابق لرئيس الجمهورية علي عثمان محمد طه، حيث تم تداول تصريحاته على نطاق واسع بجانب تصريحات أخرى لوالي القضارف والخرطوم السابق عبدالرحمن الحضر، والتي مضت في ذات السياق.

إلا أن الرجلين – طه والخضر - أصدرا في وقت لاحق نفيين لتلك التصريحات وصلت إلى حد الإنكار الكامل لها. حيث لوّح طه بالاحتفاظ بحقه في اتخاذ الإجراءات القانونية تجاه الصحفية التي ذكرت أنها استقت التصريحات منه، أما الخضر فلم يكتفِ بالنفي ولكنه جدد تمسكه برؤية الحزب التي أعدها وصاغها رئيسه الحالي أحمد هارون حول ترتيبات اليوم والغد. وتلاحظ أن نفي طه لم يصدر عنه مباشرة وإنما بواسطة مدير مكتبه اللواء إبراهيم الخواض.

واعتبر مراقبون أن تلك التصريحات كانت بالونة اختبار بغرض قياس أثرها واتجاهات الرأي العام ضمن أحدث محاولات التعاطي مع التصنيف الأمريكي للحركة الإسلامية تنظيماً إرهابياً، وسبقتها تعليقات لإعلاميين مرتبطين بسلطة بورتسودان، أبرزهم رئيس تحرير صحيفة (السوداني) السابق ضياء الدين بلال الذي أشار في بوست سابق لذات ما جاء في تعليقي طه والخضر.

وطبقاً لأولئك المراقبين فإن بالونة الاختبار تلك تقرر التراجع عنها بعد المؤشرات العامة التي أظهرت عدم الترحيب أو الاكتراث لها، وهو ما استوجب حسب تقديرهم التراجع صوب الموقف القديم الوارد في رؤية أحمد هارون حول ترتيبات اليوم والغد.

تصريحات أممية تشدد على حماية المدنيين وإيصال المساعدات

نيويورك: (ديسمبر)

حظيت قضية وقف الحرب بالسودان على قدر وافر من التصريحات التي أدلى بها المتحدث باسم الأمم المتحدة فرحان حق يوم الاثنين الماضي بمقر البعثة الأممية بنيويورك، والتي طالب فيها أطراف الحرب بحماية المدنيين وإتاحة الوصول الإنساني بلا عوائق.

وتناولت تلك الإفادة التي قدمها حق للصحفيين الجوانب المتصلة بتزايد القتلى والمصابين من المدنيين جراء هجمات أطراف الحرب مؤخراً، وتعثر الإمدادات الإنسانية والتجارية في المناطق الواقعة بين ولايتي شمال وجنوب كردفان بسبب افتقار الطرق إلى الأمان، بجانب تسبب التعقيدات البيروقراطية في توقف الأنشطة الطبية الأساسية بمدينة الأبيض منذ ما يقارب الشهر، وتأثر العمليات الإنسانية بسبب التصعيد العسكري بولاية النيل الأزرق، وتسبب انعدام الأمن والقيود المفروضة على تحركات العاملين في المجال الإنساني بدارفور إلى خنق سبل الوصول الإنساني.

وأعلن حق أن الأمم المتحدة وشركاءها يواصلون رغم كل تلك التحديات بذل جهودهم للاستجابة للاحتياجات في جميع أنحاء السودان، مشدداً على ضرورة حماية المدنيين في جميع الأوقات، «وهو أمر لا ينبغي أن يفاجئ أحداً، إذ يُعد شرطاً أساسياً بموجب القانون الدولي الإنساني».

ديسمبر 04
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
2 أبريل 2026م
تقارير
https://decembernews.com

في تفنيد سردية (ممر قوش) للوصول إلى القيادة

السادس من أبريل... الدخول عنوة واقتداراً!!

يحسب البعض أن الروايات الكاذبة للوقائع والأحداث تقتصر على مسألة اندلاع حرب الخامس عشر من أبريل 2023، عبر تقديم سرديات كاذبة ومضلِّلة، والعمل على ترسيخها حتى تصبح هي الحقيقة، وتظل سرديتها تظل أوهن من خيوط العنكبوت. ولكن نظراً لكثافة الروايات الكذوب وضخّها المستمر والمتجدد يتم الصمت على تلك السرديات حتى ترسخ في العقول وكأنها حقيقة مكتملة الأركان. ولعل من أبرز هذه السرديات تلك المتعلقة بوصول الجماهير إلى القيادة العامة في يوم السبت السادس من أبريل 2019م استجابة لدعوة تجمع المهنيين السودانيين في ذروة حراك ثورة ديسمبر المجيدة.

بقلم: ماهر أبوجوخ

نجد أن مغزى رواية «الممر الآمن» تلاقت فيها أهداف ودوافع مختلفة. إذ يوجد تيار يرددها لإظهار دور أساسي في إسقاط النظام يسند إلى مدير جهاز الأمن والمخابرات حينها الفريق أول صلاح قوش. ويتصدر هذه الرواية القيادي وقتها بـ(نداء السودان) المهندس محمد وداعة. ودافع ثان مصدره النظام السابق وحزبه المحلول بإظهار أن هزيمته وسقوطه ليسا نتاج تراكم عقود من الاستبداد والفساد والخطايا، ولكن جراء مؤامرة داخلية وصراع مراكز للقوى انتهى بإسدال الستار على السلطة بإزاحة رأس النظام الرئيس المعزول عمر البشير.

وهو تبرير أهم المواضع التي أظهرته إفادات القيادية بالحزب المحلول ووزيرة الدولة بالإعلام السابقة ومسؤولة التنظيم الطلابي سناء حمد العوض بتصريحها بإجراء تحقيق مع قيادات عسكرية نافذة حول المؤامرة التي انتهت بإسقاط حكم نظام الإنقاذ في الحادي عشر من أبريل 2019م. وتُنظر رواية النظام السابق لدور قوش من منظور الخيانة، وهذا هو القاسم المشترك بين الروايتين المختلفتي الدوافع، بحيث إنهما تتفقان في إرجاع إسقاط النظام للعوامل الداخلية الذاتية فقط.

في ذات السياق فإن مرددين ذات الرواية احتفوا بحديث أورده قائد قوات الدعم السريع الفريق أول محمد حمدان دقلو «حميدتي» خلال حديثه في أول ندوة سياسية جماهيرية بالعاصمة اليوغندية كمبالا في فبراير الماضي، والذي أشار فيه لوجود دور ومشاركة من أطراف داخلية من النظام المدحور في ثورة ديسمبر 2018م بغرض إضعاف وإسقاط النظام السابق جراء الصراعات الداخلية كدليل على فرضية «السقوط من الداخل»، لتأكيد أن ثورة ديسمبر وفعلها الجماهيري والثوري لم يسقطا النظام وإنما «النظام هو الذي أسقط نفسه بيده»، وإغفال التفاعلات والتراكمات التي نتج عنها تفسخ النظام وتحلله.

تناقض الرواية

استندت رواية «الممر الآمن المفتوح»، من قبل قوش، على تصريحات المهندس محمد وداعة وتحديداً الاجتماع الذي جمعه بصحبة الراحل الإمام الصادق المهدي بكل من قوش ونائب رئيس الحزب المحلول أحمد هارون في يوم الأربعاء العاشر من أبريل، والذي شهد تهديد هارون للمهدي بعزمهم فض الاعتصام قبل يوم الجمعة، وما أورده قوش في حديث جانبي لودعة بأن الاعتصام لن يتم فضه. ففي سياق هذه الرواية جاءت إفادة وداعة التي أشار فيها إلى أن قوش أبلغ قيادات من المعارضة بوجود «ممر مفتوح» يتيح للمتظاهرين الوصول لمقر القيادة العامة.

من المهم أن وداعة أورد هذه المعلومة دون تحديد لوقتها، هل كان إبلاغهم بهذا «الممر الآمن» سابق للسادس من أبريل؟، أم ذكر في يوم اجتماع العاشر من أبريل، وحينها كان الثوار يحيطون بالقيادة العامة ولا يحتاجون إلى «ممر آمن» من الأساس؟. لكن للتدقيق في هذا الأمر فإن الرجل الذي بذل المعلومة نفسها -أي وداعة- ذكر في تصريح لموقع (باج نيوز) في أبريل 2020م بأن «تلك المعلومة لم يتم استخدامها لأن المواطنين دخلوا من نقاط مختلفة للوصول إلى القيادة العامة»، قبل أن يستدرك في ذات الإفادة بالقول إن الثغرة المقصودة «هي من ناحية مباني جهاز الأمن التي أعطى قائدها تعليمات لأفراده بالسماح للناس بالدخول عبرها»، ليضيف لاحقاً بالتأكيد أن هذا الوصول يعود الفضل فيه للشعب السوداني وعزيمته!!.

إذا الخلاصة على لسان الراوي نفسه «ممر غير معروف أو تم الإخطار به، ووصول بأكثر من نقطة للقيادة العامة والفضل يعود للشعب السوداني وعزيمته»، ورغم ذلك فهذه الرواية تقارب أن تصبح مرجعية «التأكيد» رغم أنها أوهى من خيوط العنكبوت مع وجود إصرار على ترديدها وترسيخها لدوافع مختلفة.

مواجهة شارع المطار

أذكر أنني في العاشر من أبريل 2020م وفي إطار البحث والتقصي وتجميع المعلومات عمّا حدث في ذلك اليوم، نظراً لوجودي مع المعتقلين بمعتقل الأمن السياسي بالخرطوم بحري منذ فجر الجمعة الخامس من أبريل بعد نقلي ومعتقلين آخرين من مكاتب الأمن الذاتي برئاسة جهاز الأمن بالخرطوم حتى إعلان سقوط النظام نهار الخميس 11 أبريل، وبالتالي عدم متابعتي لهذه الوقائع على الأرض.

قادتني الصدفة لاستفسار شاهد عيان هو الأستاذ معتز الأمين المعروف باسم (الخال)، ولحسن الحظ كان ضمن المشاركين في الموكب الذي دخل للقيادة العامة تحديداً من ناحية الثغرة «المفتوحة» التي أشار إليها محمد وداعة، وهذا ما جعل الأمر مهماً لتحديد كيفية العبور منها والوصول إلى القيادة العامة.

يشير معتز الخال في تلك الإفادة، التي سجلتها بصفحتي بفيسبوك ونسبتها له تحت مسمّى (شاهد عيان)، إلى أن الموكب الذي تحرك من داخل منطقة الخرطوم 2 بعد الساعة الواحدة ظهراً صوب شارع المطار من منطقة حديقة (إشراقة التجاني يوسف بشير) تعرض لإطلاق غاز مسيل للدموع من قوة أمنية ارتدى عناصرها الأزياء المدنية -ووضح أنهم عناصر تابعون لجهاز الأمن- حيث وصلت تلك القوة إلى المنطقة بعد تحرك الموكب، وكان من الواضح أن هدفها عرقلة وصول الموكب إلى شارع المطار، إلا أن الموكب تمكن من الاستمرار في التقدم.

سردية «الممر الآمن المفتوح»، المتداولة وكأنها حقيقية، تبدو تفاصيل وقائعها أوهى من خيوط العنكبوت. فصاحب روايتها أقر بأن معلومة ذلك الممر لم تملَّك للجماهير أو تخطر بها، كما أن الوصول للقيادة تم عبر أكثر من نقطة، كما قام بإرجاع فضل تحقيق هذا الأمر للشعب السوداني وعزيمته

أظهرت الإفادات والشهادات للمشاركين في مواكب السادس من أبريل 2029م، بمن في ذلك الموجودون بمدخل المركز الطبي الحديث بشارع المطار، أن جميع المواكب تعرضت لقمع مفرط، إلا أن إصرار المشاركين وإعادتهم تنظيم أنفسهم بشكل متواصل وفي شكل مجموعات مكّنهم من كسر الطوق الأمني والوصول إلى محيط القيادة

وأشار معتز الخال إلى أن هذه القوة وجدت نفسها وسط الحشود البشرية بعد انضمام المواطنين للموكب، مما اضطراها للانسحاب والتراجع فيما استمر تقدم الموكب بأعداد متزايدة. وعند وصولهم إلى شارع المطار أطلقت عليهم قوة مرتكزة بالقرب من (بنك الخليج) الغاز المسيل للدموع، ولكن نظراً للعدد الكبير للمشاركين في الموكب فقد تراجعت هذه القوة أيضاً.

الطريق للعبور

يواصل معتز الخال إفادته تلك بالقول بأنه عند وصول الموكب إلى شارع المطار وبداية توجهه صوب (المركز الطبي الحديث) فقد بات محصوراً بين القوات التي انسحبت سابقاً وأصبحت من خلفه وقوة ثانية متمركزة أمام (المركز الطبي الحديث)، حيث بدأت القوتان في إطلاق الغاز المسيل للدموع على الموكب بشكل كثيف، نتجت عنه سحب من الدخان تناقص فيه مستوى الرؤية، وهو ما أدى لانقسام الموكب إلى قسمين: جزء منه تراجع إلى الخلف لداخل الخرطوم 2، فيما استبسل عدد آخر يقدر بحوالي 200 شخص من الشباب والشابات الذين واصلوا التقدم رغم تعرضهم لإطلاق كثيف من الغاز المسيل للدموع، ورغم ذلك تمكنوا من الاقتراب من القوات الموجودة جوار (المركز الطبي الحديث) لدرجة جعلتهم أقرب لوضعية الالتحام المباشر، وهو ما دفع تلك القوة إلى الانسحاب من أمامهم، حينها قام عدد منهم بالصعود على نافورة الدوار وأشاروا بأيديهم لبقية المواكب للتقدم نحوهم.

ويضيف معتو الخال قائلاً: «لحظتها بدأ الناس في التحرك. كانوا أشبه بالأمواج المندفعة يصرخون ويهتفون، وبدون أي مقدمات اقتحموا الشارع المؤدي للقيادة العامة من أمام مركز استعلامات جهاز الأمن، وتقدموا في شكل أمواج بشرية رغم إطلاق منسوبي جهاز الأمن للنيران في الهواء... كانت هذه الأعداد ضخمة وكبيرة للغاية كان واضحاً أنهم مصرون على الوصول». وأشار في ذات الوقت لاستفادتهم من نقطة كانت في مصلحتهم تمثلت في عدم توقع جهاز الأمن أن يختار المتظاهرون المرور أمام رئاستهم للوصول للقيادة العامة، ولذلك فإنهم لم يركزوا على تأمين هذه المنطقة بشكل كبير. وحسب قوله فقد وضح ارتباكهم الشديد عندما وجدوا أنفسهم أمام هذه الأعداد الكبيرة التي فاقت أي تقديرات وتوقعات حتى للمنظمين أنفسهم.

عدم انسجام

في تلك الإفادة والتوثيق يشير معتز الخال لأمرين أثارا انتباهه؛ أولهما وجود قوة مختلطة من الجيش والأمن بالمدخل وضح فيها مظهر عدم الانسجام بينهما، خاصة عقب الاحتكاكات التي حدثت بين الطرفين منذ بداية الثورة في ديسمبر 2018م في عدة مناطق بالبلاد، والتي وصلت إلى مرحلة الاشتباك المسلح كما حدث في القضارف وعطبرة وبورتسودان. أما الأمر الثاني فهو إطلاق هذه القوات للأعيرة النارية في الهواء في مواجهة الحشود البشرية الكبيرة للغاية والمندفعة صوب القيادة عند مرورهم بالقرب من مبنى استعلامات ورئاسة جهاز الأمن، وحسب تقديره فإن الدافع الأساسي لهذا الإجراء كان مرده الخوف من اقتحام رئاسة جهاز الأمن، ولذلك فقد أطلقوا النار في الهواء.

وحول تفسيره لعدم توجية منسوبي جهاز الأمن أسلحتهم واستهداف المشاركين في الموكب فقد عزا معتز الخال في تلك الإفادة هذا الأمر لسببين؛ أولهما أن إطلاق النار مباشرة صوب المشاركين في الموكب كان سيجعل تلك الحشود الكبيرة تستهدف اقتحام رئاسة جهاز الأمن عوضاً عن إكمال مسيرهم صوب القيادة العامة، أما الأمر الثاني وهو الذي اعتبره مفصلياً فهو وجود قوة مسلحة تابعة للجيش لم يكن مستبعداً بناءً على الأجواء العامة المتوترة بين القوتين والاشتباكات بينهما في القضارف وعطبرة أن تتكرر مرة أخرى بإطلاق النار مباشرة على منسوبي جهاز الأمن، وأردف في تلك الإفادة: «لو بادروا بإطلاق النار نحونا لا يساورني أدنى شك أن مواجهة مسلحة كانت ستندلع بينهم وبين قوات الجيش».

خلاصة هذه الرواية نفسها تظهر أن الوصول لهذه النقطة أيضاً والدخول عبرها للقيادة العامة لم يكن آمناً، وأنه تم بعد صمود المشاركين في الموكب الذين تمكنوا من الوصول إلى محيط القيادة العامة متجاوزين العقبات التي واجهتهم.

عنف مفرط

بشهادة الشهود العدول الذين عبروا من الشوارع صوب القيادة العامة يومها فقد تأكد بحديث وداعة نفسه بأن الزاحفين في الشوارع يومها لم يبلَّغوا بمعلومة «نفّاج قوش» لينسابوا بشكل سلس وسهل نحو محيط القيادة العامة. وعلى العكس من ذلك فإن الوقائع أظهرت أن كل المواكب في المواقع المختلفة بوسط الخرطوم واجهت في كل الاتجاهات ونقاط التجمع المحددة قمعاً مفرطاً. إلا أن عوامل عدة أربكت خطة القمع الأمني أبرزها كثره أعداد المشاركين بصورة غير متوقعة، ونجاحهم في كل مرة من إعادة تنظيم أنفسهم بشكل متواصل في شكل مجموعات حتى تمكنوا من الوصول إلى محيط القيادة.

مع تزايد اندفاع الكتل البشرية من اتجاهات مختلفة شُلَّت حركة القوات الأمنية وبدأت قدرتها على التحرك وإعادة التمركز والانتشار تنحسر، وفقدت السيطرة على الأوضاع ميدانياً، وبدأت تعاني حتى في التحرك داخل الشوارع بسبب تعمد سائقي السيارات تعطيل حركة السير في الشوارع، كما أنها فوجئت بإيجاد نقاط غير معلنة وجريئة تجمعت بشارع النيل وكلنيك جامعة الخرطوم.

ظهرت مؤشرات انفلات الأوضاع والسيطرة من أيدي القوات الأمنية التي كان منوطاً بها التصدي لمحاولة الوصول للقيادة العامة، ومع تطاول أمد الكر والفر وتعثر انتقال القوات الأمنية وتحركها في الشوارع وضح حينها أن القوات الأمنية وصلت قبل عصر ذلك اليوم لمرحلة الانهيار التام، وهو ما أتاح للمواكب - بسبب كثرة أعداد المشاركين - الوصول لمحيط القيادة العامة واستمرار اندفاع تدفق المواكب من أكثر من اتجاه. إلا أن قاصمة الظهر بالنسبة للقوات الأمنية والشرطية كان قيام بعض الضباط وضباط صف القوات المسلحة المكلفين بحراسة محيط القيادة العامة بحماية الثوار الموجودين بمحيط القيادة والتصدي لقوات الشرطة والأمن وإجبارها على الانسحاب.

تظل الوقائع الأبرز التي تقوض سردية «الممر الآمن المفتوح للوصول» هي الهجمات التي لم تتوقف حتى في الساعات الأولى لفجر يوم الخميس 11 أبريل 2019م الذي تم فيه إعلان إنهاء حقبة النظام المباد لتقوض فرضية وفكرة «الممر الآمن المرسوم للوصول» ويقود لنتيجة عكسها تماماً.

إفادة عكسية

بخلاف ما أوردته فإن إفادات عكسية كان مصدرها نائب صلاح قوش في جهاز الأمن وهو الفريق أول أمن جلال الدين الشيخ كان أولها ما ذكره في مقابلة صحفية أجريت معه أنه كان واقفاً بجوار قوش يتابعان من شرفة مكتب الثاني برئاسة جهاز الأمن مشهد الجموع الغفيرة التي وصلت أمام القيادة العامة يوم السادس من أبريل مشيراً إلى أن قوش سأله: «ماذا علينا أن نفعل بعد وصول هذه الأعداد الكبيرة أمام القيادة العامة؟!». إلا أن الشيخ نفسه قدم في إفادة صحفية أخرى قولاً أكثر وضوحاً حول ما نسب لقوش فعله بفتح ممر يتيح لمواكب المتظاهرين الدخول لساحة القيادة العامة بفتح الناحية الغربية التي أشير لها بأنها الثغرة، بنفي هذا الأمر بشدة بالقول: «لم يحدث».

نخلص من هذه الإفادات والشهادات والتقييم والتحليل بأن السردية الزاعمة بأن الوصول إلى ساحة القيادة العامة يومها تم بموجب «ممر مفتوح» عبارة عن «سردية كاذبة مزورة للتاريخ» تهدف لتزوير الحقائق والتقليل من ثورة ديسمبر ونجاحها في إسقاط نظام متجبر متغطرس هزمه شعبنا بصبره وعزيمته، ضمن ملاحم متعددة خطاها كان من بينها دخوله إلى مقر القيادة العامة وسط الخرطوم في ذلك اليوم عنوة واقتداراً!!.

البشير وقوش- صورة ارشيفية

مصادر لـ(ديسمبر):

الأزمة تتفاقم في بنك النيلين و«الجيش» يتحمل المسؤولية

خاص: (ديسمبر)

كشفت مصادر عليمة لـ(ديسمبر) عن أن بنك النيلين تكبد خسائر كبيرة خلال السنوات الأخيرة بسبب سوء الإدارة والتجاوزات المالية، الأمر الذي جعله عاجزاً عن تخطي الأزمة الناجمة عن الحرب.

وأشار المصدر إلى أن نافذين في شركات تتبع للجيش ورجال أعمال مقربين منه استخدموا نفوذهم للحصول على قروض وعمليات استثمارية فاشلة لم يتمكن البنك في استرداد أمواله فيها، وأن هذه التجاوزات بدأت منذ انفراد الجيش بالسلطة بعد انقلاب 25 أكتوبر 2021.

وفي الوقت ذاته علمت (ديسمبر) أن منظومة الصناعات الدفاعية تنشط، منذ إدراجها ضمن قائمة العقوبات الصادرة من الخزانة الأمريكية في يناير 2025، في إخفاء أموالها في استثمارات آمنة تمهيداً لتصفيتها بالكامل في غضون الشهور المقبلة، وتستخدم المنظومة بنك النيلين فرع أبوظبي في صفقات خطيرة قد تتسبب في مشاكل أكبر للبنك.

وكشف مصدر من بنك النيلين أبوظبي أن المعاملات المالية الأخيرة والتي كانت منظومة الدفاعات طرفاً فيها ومخالفات أخرى تسببت في تدقيق سلطات البنك المركزي الإماراتي مع البنك، وأن (4) من القيادات العليا في فرع أبوظبي خضعوا للحبس والتحقيق. وأشار إلى أن سلطات البنك المركزي الإماراتي دقّقت في تحويلات مالية دولارية دون توضيح كافٍ، وفقاً لقوانين الرقابة المالية.

وحصلت (ديسمبر) على منشور صادر من إدارة بنك النيلين الجديدة موجَّهٍ للعاملين في البنك لأجل تقديم استقالاتهم مقابل صرف معاش مبكر. وقال مصدر في البنك إن «إدارة بنك النيلين تهمل الأموال الضخمة التي حصل عليها المستثمرون وفشل في استردادها، وتتجه لحل الأزمة عن طريق حقوق العاملين».

ويخاطب المنشور العاملين الذين تنتهي خدمتهم في يناير من عام 2029، واعتبره العاملون عرضاً مجحفاً، مشددين على أن رئيس مجلس الإدارة اللواء عثمان أبوشوك لم يفِ بتعهداته الأخيرة للنقابة بخصوص تحسين أوضاعهم، والتي من بينها التسكين الوظيفي والترقيات وشروط نهاية الخدمة. وانتقد مديرو فروع القرار لجهة أنه صادر عن مجلس الإدارة ووُجِّه مباشرة لشؤون العاملين، في حين أن الضوابط الإدارية تستدعي توجيهه للمدير العام.

وأكدت المصادر ما نشره الصحفي الاستقصائي عبد الرحمن الأمين عن اعتقال عدد من رجال الأعمال في دولة الإمارات بعد أن طالبوا بصرف استحقاقات مالية في معاملات أكدت المصادر ما نشره الصحفي الاستقصائي عبد الرحمن الأمين عن اعتقال عدد من رجال الأعمال في دولة الإمارات بعد أن طالبوا بصرف استحقاقات مالية في معاملات كانت منظومة الصناعات الدفاعية طرفاً فيها. وحذر عبد الرحمن رجال الإعمال من التعامل مع المنظومة حتى لا يتعرضوا للاعتقال وتضيع أموالهم

تنشط منظومة الصناعات الدفاعية، منذ إدراجها ضمن قائمة العقوبات الصادرة من الخزانة الأمريكية في يناير 2025، في إخفاء أموالها في استثمارات آمنة تمهيداً لتصفيتها بالكامل في غضون الشهور المقبلة، وتستخدم المنظومة بنك النيلين فرع أبوظبي في صفقات خطيرة قد تتسبب في مشاكل أكبر للبنك

وكشف المصدر عن أن (م. خ)، وهو نجل رجل أعمال معروف، باع عقاراً في كافوري بقيمة (5) ملايين دولار تسلم منها مليوني دولار على أن يتسلم بقية المبلغ من بنك النيلين في أبوظبي، إلا أن السلطات الإماراتية اعتقلته بعد أن علمت أن الأموال تتبع لشركة محظورة بوجب قرارات الحظر الأمريكي.

وعين أبوعبيدة صالح جيب الله مديراً عاما للبنك خلفاً للمدير السابق سليمان هاشم الذي استقال بعد يومين من تعيينه.

وأشار عضو مجلس إدارة سابق في بنك النيلين أن سيطرة الجيش على بنك السودان منذ انقلاب 25 أكتوبر انعكس سلباً على النيلين، وقال «بعد انقلاب 25 أكتوبر سيطر الجيش على بنك السودان، وتأثر بذلك بنك النيلين بسبب تصرفات مديري إدارات ساهموا في تدهور البنك بتمرير معاملات غير سليمة»، وأضاف «بنك الميلين بنك حكومي بالكامل».

أكدت المصادر ما نشره الصحفي الاستقصائي عبد الرحمن الأمين عن اعتقال عدد من رجال الأعمال في دولة الإمارات بعد أن طالبوا بصرف استحقاقات مالية في معاملات كانت منظومة الصناعات الدفاعية طرفاً فيها. وحذر عبد الرحمن رجال الإعمال من التعامل مع المنظومة حتى لا يتعرضوا للاعتقال وتضيع أموالهم

وكانت (ديسمبر) انفردت بالكشف عن تحركات في الجيش لتفكيك منظومة الصناعات الدفاعية بعد أن تم حظرها من قبل الإدارة الأمريكية. وقالت مصادر متطابقة إن المنظومة شرعت فعلياً في شراء عقارات داخل السودان، إلا أن جزءاً مقدراً من أموالها تستثمره في شراكات مع شركات خارج السودان في تركيا وموريتانيا ومصر، إضافة إلى أذربيجان وبيلاروسيا وأوكرانيا عن طريق رجال أعمال.

وسحب عدد من رجال الأعمال أموالهم من بنك النيلين وبالذات الودائع الدولارية، وعانى البنك شحاً في النقد بالعملة المحلية والأجنبية، الأمر الذي استدعى تدخل رئيس الوزراء المعين كامل إدريس، إلى جانب توقف تطبيقاته المصرفية.

وسبق أن شملت العقوبات الأمريكية رجل الإعمال السوداني الأصل الذي يحمل الجنسية الأوكرانية محمد عبد الله خلف الله. ويذكر أن قرار محمد عبدالله أدرج في قرار واحد مع قائد الجيش الفريق أول عبد الفتاح البرهان، وقالت المصادر إن خلف الله استخدم أموال منظومة الصناعات وفتح حسابات وأسس شركات في هونغ كونغ ودول أخرى.

وأكدت المصادر أن رجال أعمال مقربين من قادة الجيش حصلوا على أموال ضخمة من بنك النيلين، خاصة مستوردي المواد البترولية ومن بينهم عبد الله سهل وهشام السوباط ومحمد إبراهيم العليقي وعمر النمير صاحب شركات «فيض النعم في السودان والإمارات ومصر».

وتعدد مديرو البنك منذ انقلاب 25 أكتوبر 2021، إذ عين (6) مديرين خلال ثلاث سنوات،

- الفاضل حسن حسين: أقيل بعد 4 أيام من انقلاب البرهان وحميدتي.
- الفاتح حامد: كان وقتها نائباً للمدير العام، فتولى المنصب بعد إطاحة رئيسه مباشرة.
- عثمان آدم: يحمله العاملون مع رئيسة مجلس الإدارة حميدة محمد صالح مسؤولية التجاوزات الفساد الذي حدث في البنك.
- اللواء بحري إسماعيل عثمان أبوشوك: كشفت (ديسمبر) موقفه الحاد تجاه دولة الإمارات وأنه لا يصلح للمنصب لجهة أن أهم فروع البنك في أبوظبي، الأمر الذي دفعه للاعتذار وتقديم استقالته بعد أيام من تعيينه، إلا أن الجيش أبقاه رئيساً لمجلس الإدارة.
- سليمان هاشم: استقال بعد يومين من تعيينه بعد خلاف بينه ورئيس مجلس الإدارة لواء أبوشوك بخصوص الإصلاحات في البنك.
- أبوعبيدة الحاج جيب الله: مصرفي سابق، كان مديراً للبنك السوداني المصري ورئيساً مناوباً لاتحاد المصارف في نظام عمر البشير.

بسم الله الرحمن الرحيم

ادارة الموارد البشرية

التاريخ : 2026/4/1 م

السادة / مدراء الادارات والفروع

معتون لجميع العاملين

السلام عليكم ورحمة الله

الموضوع : قرارات مجلس الادارة قرار رقم (2026/24 بتاريخ2/8/ 2026م)

بالاشارة للموضوع اعلاه .. وتطبيقاً لبرنامج الاصلاح الاداري والمالي وفي اطار الخيارات المتاحة والفرصة للعاملين الذين يرغبون في التقاعد الطوعي اصدر مجلس الادارة القرار المشار اليه أعلاه والاتي نصه :-

اولاً : ابداء الموظف رغبته كتابة في التقاعد الطوعي .

ثانياً : ينطبق شرط التقديم للتقاعد الطوعي لكافة العاملين الذين سيتقاعدون اعتباراً من 2029 م .

ثالثاً : اضافة خمس سنوات للخدمة الفعلية وذلك وفقاً للمادة 79/ ز من لائحة شروط خدمة العاملين بالبنك للعام 2021 م .

رابعاً : دفع مرتب وامتيازات سنة كاملة لعدد (37) شهر اجمالي بغض النظر عن تاريخ التقاعد .

خامساً : دفع مرتب ثلاث اشهر اجمالي وفقاً للمادة 79/ ز من لائحة شروط خدمة العاملين بالبنك للعام 2021م .

سادساً : يتم تسكين المتقاعد طوعاً الي الدرجة الاعلى لاغراض احتساب حقوقه من فوائد سابعد الخدمة فقط

سابعاً : يبدا التقديم للتقاعد الطوعي اعتباراً من 2026/4/1م وينتهي بتاريخ 2026/4/10م ولايقبل اي طلب بعد هذا التاريخ ، على أن يعلن البنك اسماء المتقاعدين في فترة أقصاها2026/4/20م .

ثامناً : الادارة التنفيذية لها حق قبول طلب المتقدم للتقاعد الطوعي أو الاعتذار عن قبول الطلب .

وبالله التوفيق

مدير ادارة الموارد البشرية

صورة : للسيد / المدير العام

للسيد/نائب المدير العام

بنك النيلين
ELNILEIN BANK
شركة خاصة (محدودة) Private Company (Ltd)

مجلس الإدارة

التاريخ:2026/3/16

السيد / ابو عبيدة أكاتج جيب الله علي

الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع / تعيينكم مديرا عاما لبنك النيلين

بالإشارة الى خطاب بنك السودان المركزي بالنمرة ب س م/ ع ت ج م / ا م م /2026 بتاريخ 15 /3/ 2026 والخاص بالموافقة على توليكم منصب مدير عام بنك النيلين (صورة مرفقة)

ننقل لكم صادق الدعوات من السادة/رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بالتوفيق والسداد في هذه المهمة موقنين بانكم اهل لهذه الثقة مؤكدين ان المجلس سيكون دعما وسندا لكم لتحقيق ما يسعى له الجميع لرفعة بنك النيلين بمشيئة الله.

وتفضلوا بقبول وافر الشكر والتقدير والاحترام

إيهاب العميري
سكرتير مجلس إدارة

صورة الى :
- السادة / رئيس واعضاء مجلس الإدارة

المنظمة الدولية للهجرة تتحرك لتوسيع استجابتها للسودان وتناشد بتوفير 277 مليون دولار

جنيف: (ديسمبر)

تسعى المنظمة الدولية للهجرة (IOM) للحصول على 277 مليون دولار أمريكي لدعم الأشخاص الأكثر ضعفاً المتأثرين بالنزوح والصراع في السودان والدول المجاورة في عام 2026، مع اقتراب الأزمة من عامها الثالث.

وقالت المديرة العامة للمنظمة الدولية للهجرة، إيمي بوب، يوم الثلاثاء 31 مارس الجاري، إن العائلات في السودان ودول الجوار تُجبَر على اتخاذ خيارات مستحيلة: سواء البقاء في النزوح دون خدمات أساسية، أو العودة إلى مجتمعات دمرها الصراع. وأضافت المديرة: «لقد فقدوا منازلهم وسبل عيشهم وأحباءهم، ومع ذلك لا يزالون متمسكين بالأمل. إنهم بحاجة إلى دعم دولي عاجل ومستدام ليس فقط للبقاء على قيد الحياة، بل لإعادة بناء حياتهم بكرامة وأمان».

وجاء في بيان صحفي أصدرته المنظمة أن الخطة تعطي الأولوية لتعزيز الأنظمة الرئيسية اللازمة لاستدامة وتوسيع الاستجابة الإنسانية. ويشمل ذلك تعزيز أنظمة تتبع البيانات والتنقل، وتوسيع مراكز العمل الإنساني ومسارات الإمداد، وتعزيز العمليات عبر الحدود، وزيادة توطين المساعدات لدعم التعافي والحلول.

«الأولوية الرئيسية هي توسيع المساعدة عبر الحدود من خلال المركز الإنساني المشترك بين الوكالات في فرشانا بشرق تشاد، بما يساعد في إيصال المساعدات إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها في دارفور وكردفان. كما تعزز الخطة جمع البيانات حول التنقل والحلول لتحسين الاستهداف وتوقع التحركات وتحديد العوائق أمام العودة وتوجيه التخطيط التشغيلي»، وجاء في البيان «إلى جانب الاستجابة الطارئة، ستعمل المنظمة الدولية للهجرة على توسيع برامج التعافي وبناء القدرة على الصمود، بما في ذلك استعادة الخدمات الأساسية وإعادة بناء سبل العيش وتعزيز الحلول الدائمة للسكان النازحين».

تُجبَر العائلات في السودان ودول الجوار على اتخاذ خيارات مستحيلة: سواء البقاء في النزوح دون خدمات أساسية أو العودة إلى مجتمعات دمرها الصراع

ووفقاً للمنظمة الدولية للهجرة، ومنذ اندلاع النزاع في السودان في إبريل عام 2023، أدى العنف إلى نزوح أكثر من 12 مليون شخص داخل السودان في ذروة النزاع، ولا يزال أكثر من 9 ملايين نازحين داخلياً حتى الآن. وتتصاعد الاحتياجات الإنسانية يومياً، حيث يُقدّر عدد المحتاجين إلى المساعدة في السودان بنحو 33,7 مليون شخص، وهو أعلى رقم على مستوى العالم. ويشمل ذلك الضروريات مثل الغذاء والماء النظيف والرعاية الصحية والمأوى. وفي الوقت ذاته، تستمر المخاطر الواسعة النطاق على الحماية وانتهاكات القانون الدولي في تعريض المدنيين للأذى.

وأوضحت المنظمة الدولية للهجرة: «إن الأزمة تؤثر أيضاً على البلدان المجاورة والمجتمعات المضيفة، إذ يواجه اللاجئون والمهاجرون والمواطنون العائدون العديد من المخاطر، منها الاتجار بالبشر والاستغلال والعنف القائم على النوع الاجتماعي وتفكك الأسر وضعف الوصول إلى الخدمات». وأضافت المنظمة: «لقد استوعبت تشاد وجنوب السودان وليبيا ومصر تدفقاً غير مسبوق من الأشخاص الفارين من العنف منذ اندلاع النزاع. وحتى الآن، وصل أكثر من 1,3 مليون شخص إلى جنوب السودان، و1,2 مليون إلى تشاد. ويشكل المواطنون العائدون عدداً كبيراً من الوافدين – أكثر من 900،000 في جنوب السودان و389،000 في تشاد».

وتأتي هذه العودة مع احتياجات متزايدة، إذ يصل المواطنون العائدون وهم يفتقرون إلى الروابط الأسرية أو الأصول أو الشبكات الاجتماعية التي يمكن الاعتماد عليها، مما يضع ضغطاً كبيراً على الأنظمة المحلية الهشة أصلاً. إن تقديم المساعدة الفورية والشاملة لتلبية الاحتياجات العاجلة من المأوى، والمواد غير الغذائية، والدعم النقدي، والمياه، والاستقبال الحدودي المنقذ للحياة، والمساعدة في النقل إلى الوجهة التالية، أمر ضروري لمنع تدهور الأوضاع الإنسانية وتصاعد التوترات بين المجتمعات.

وذكرت المنظمة الدولية للهجرة أنه في السودان، وبينما يستمر النزوح واسع النطاق في مناطق مثل دارفور وكردفان والنيل الأزرق، تحدث أيضاً عودة كبيرة. فقد عاد أكثر من 3,8 مليون شخص إلى مناطق تشمل ولايات القضارف، الخرطوم ونهر النيل. وترجع العديد من عمليات العودة إلى تصورات تحسن الوضع الأمني، في حين أن البعض الآخر مدفوع بالضغوط الاقتصادية ولم شمل الأسر ومحدودية الخدمات في مناطق النزوح، بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها البلدان المضيفة.

وجاء في البيان «ومع ذلك، فإن المواطنين العائدين غالباً ما يصلون في ظروف هشة. وتعاني العديد من المجتمعات نتيجة تضرر البنية التحتية، ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية وسبل العيش، وعدم كفاية نظم المياه والصرف الصحي. كما أن وجود الذخائر غير المنفجرة في بعض المناطق يشكل مخاطر جسيمة». وتدعو المنظمة الدولية للهجرة المجتمع الدولي إلى زيادة الدعم للاستجابة الإنسانية «لضمان حصول الأشخاص المتأثرين بالأزمة على المساعدة التي يحتاجون إليها. وبدون التمويل المستمر والجهود الدبلوماسية لإنهاء النزاع، سيظل ملايين الأشخاص في السودان وفي أنحاء المنطقة معرضين للخطر».

ديسمبر 06
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
2 أبريل 2026م
قضايا
https://decembernews.com

الحفاظ على الخصوصية تحت القصف

كيف تحمي القوانين بيانات المواطنين في زمن الحرب والذكاء الاصطناعي؟

شيماء تاج السر، المحامية

منذ اندلاع الحرب في السودان في 15 أبريل 2023 تحول الفضاء الرقمي إلى ساحة موازية للنزاع المسلح، حيث أصبح رصد الانتهاكات عبر الإنترنت أداة محورية للشهود والناشطين والمنظمات الحقوقية. لكن هذا التحول الرقمي المتسارع يطرح تساؤلات جوهرية حول مصير الخصوصية في عصر الذكاء الاصطناعي، وكيف يمكن للقوانين المحلية والدولية أن تشكل درعًا حامية لبيانات المواطنين وسط هذه العاصفة التكنولوجية.

عندما تصبح البيانات سلاحًا

في صباح الخامس عشر من أبريل عام 2023 لم تكن الصواريخ والدبابات وحدها هي ما هزت العاصمة السودانية الخرطوم. ففي لحظة انفجار المعارك بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع اندلعت حرب موازية على منصات التواصل الاجتماعي، تحول فيها المواطنون إلى صحفيين وناشطين في آن واحد؛ كل هاتف محمول أصبح أداة توثيق، وكل تغريدة أو منشور أصبح شهادة على ما يجري في الشارع السوداني.

لكن هذه الوفرة المعلوماتية التي أتاحتها التكنولوجيا الرقمية، والتي ساهمت في كشف انتهاكات طرفي النزاع، تحمل في طياتها مخاطر جسيمة. ففي زمن بات فيه الذكاء الاصطناعي قادرًا على تحليل كميات هائلة من البيانات واستخراج أنماط دقيقة عن الأفراد والجماعات يصبح السؤال عن حماية الخصوصية أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى.

وهنا لابد من التطرق للإطار القانوني الدولي الذي يحمي بيانات المواطنين في سياق النزاعات المسلحة وتقنيات الذكاء الاصطناعي، مع التركيز على الدروس المستفادة من تجربة السودان كحالة اختبار حية لهذه الإشكاليات.

الحرب الرقمية في السودان نموذج للتعقيدات الجديدة

تحول الفضاء الرقمي إلى ساحة نزاع

منذ اليوم الأول للقتال تعرضت حرية التعبير والوصول إلى المعلومات لهجمات متعددة في السودان. ووفقًا لتقارير منظمة ARTICLE 19 الحقوقية شهدت البلاد انقطاعات متكررة في خدمات الإنترنت والاتصالات وتضليلًا إعلاميًا ممنهجًا من طرفي النزاع واستهدافًا مباشرًا للصحفيين والإعلاميين.

وتشير التقارير إلى أن طرفي النزاع انخرطا في حرب إعلامية موازية للمعارك الميدانية. فقد لجأت قوات الدعم السريع، وفقًا لتحقيقات أجراها مركز أتلانتيك كاونسل بالتعاون مع منصة Beam Reports ، إلى استخدام شبكات من الحسابات الوهمية على منصة تويتر (إكس حاليًا) لتضخيم رسائلها الدعائية ونشر معلومات مضللة. وفي المقابل استخدم الجيش السوداني المنصات الرسمية لإعلامه ونشر روايته الخاصة للصراع.

المخاطر على خصوصية المدنيين

في هذا السياق المتوتر بات المدنيون السودانيون في موقف بالغ الصعوبة. فمن ناحية يعتمدون على منصات التواصل الاجتماعي للحصول على معلومات منقذة للحياة حول تحركات القتال وطرق الإخلاء الآمن وتوفر الخدمات الأساسية مثل الدواء والغذاء، ومن ناحية أخرى فإن مشاركتهم لهذه المعلومات قد تعرضهم لمخاطر جسيمة، خاصة مع تطور أدوات الذكاء الاصطناعي القادرة على تتبع مواقع الناشطين وتحليل علاقاتهم الاجتماعية، واستخلاص استنتاجات قد تصل إلى حد اتهامهم بالانحياز لأحد طرفي النزاع.

ويضيف تعقيدًا آخر إلى هذه المعضلة قيام شركات الاتصالات والإنترنت بدور مزدوج. فبينما أبلغت منظمة SMEX الحقوقية عن قيام الجيش السوداني بإعلان سيطرة قوات الدعم السريع على المركز الرئيسي لشركة سوداتل للاتصالات مما أدى إلى توقف خدماتها، تشير تقارير أخرى إلى قيام الهيئة المنظمة للاتصالات بطلب حجب خدمات الإنترنت في بعض الفترات.

هذا التداخل بين الأطراف المتصارعة والبنية التحتية الرقمية يجعل من بيانات المواطنين رهينة للصراع.

الإطار القانوني الدولي

بين القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان

ازدواجية التطبيق القانوني في النزاعات المسلحة

عند الحديث عن حماية البيانات والخصوصية في نزاع مثل النزاع السوداني يجب النظر إلى إطار قانوني مزدوج. فالصراع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع يُصنف قانونيًا على أنه «نزاع مسلح غير دولي NIAC» مما يستدعي تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني IHL التي تحددها المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والبروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977.

لكن في نفس الوقت يظل قانون حقوق الإنسان الدولي ساري المفعول. فالسودان طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ICCPR الذي تنص المادة 19 منه على الحق في حرية التعبير والحق في تلقي المعلومات. وهنا يظهر تعقيد مهم: كيف نوفق بين القانون الدولي الإنساني الذي يركز على سلوك أطراف النزاع وقانون حقوق الإنسان الذي يحمي الأفراد حتى في أوقات الحرب؟.

تجيب القاعدة القانونية lex specialis على هذا التساؤل، حيث تُعطي الأولوية للقاعدة الأكثر تخصصًا في حال التعارض. لكن هذا لا يعني تعطيل حقوق الإنسان، بل يعني تطبيقها بطريقة تراعي خصوصية النزاع المسلح.

اتفاقية مجلس أوروبا الإطارية للذكاء الاصطناعي

مثلت اتفاقية مجلس أوروبا الإطارية للذكاء الاصطناعي نقلة نوعية. ففي سبتمبر 2024 تم التوقيع على أول معاهدة دولية ملزمة قانونيًا بشأن

الذكاء الاصطناعي ممثلة في «اتفاقية مجلس أوروبا الإطارية بشأن الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون». تعد هذه الاتفاقية التي وقعتها دول مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة وإسرائيل تطورًا حاسمًا في حماية الخصوصية في عصر الذكاء الاصطناعي، وتفرض الاتفاقية على الدول الموقعة التزامات واضحة:

- حماية حقوق الإنسان: ضمان عدم تأثير أنظمة الذكاء الاصطناعي سلبًا على الكرامة الإنسانية والاستقلالية الفردية.
- الشفافية والرقابة: اتخاذ تدابير محلية لضمان الشفافية الكافية لأنظمة الذكاء الاصطناعي، مثل وضع علامات على المحتوى المُنشأ آليًا، أو توثيق عمليات الرقابة البشرية.
- المساواة ومنع التمييز: ضمان احترام أنظمة الذكاء الاصطناعي لمبدأ المساواة بما في ذلك المساواة بين الجنسين ومنع جميع أشكال التمييز.
- حماية الخصوصية: اتخاذ تدابير محلية تحمي خصوصية الأفراد واستقلاليتهم وسيطرتهم على بياناتهم الشخصية.

ورغم أن هذه الاتفاقية لا تنطبق بشكل مباشر على الأطراف الخاصة كالشركات، إلا أنها تلزم الدول بسن تشريعات تضمن احترام هذه المبادئ، مما يوفر إطارًا موحدًا للتعامل مع تحديات الذكاء الاصطناعي.

> **في زمن بات فيه الذكاء الاصطناعي قادرًا على تحليل كميات هائلة من البيانات واستخراج أنماط دقيقة عن الأفراد والجماعات يصبح السؤال عن حماية الخصوصية أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى**

قرار الأمم المتحدة بشأن الذكاء الاصطناعي

في مارس 2024 اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطوة تاريخية باعتماد قرار بشأن اغتنام فرص النظم الآمنة والمأمونة والجديرة بالثقة للذكاء الاصطناعي من أجل تحقيق التنمية المستدامة. دعا القرار جميع الدول الأعضاء إلى الامتناع عن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي التي يستحيل تشغيلها بما يتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، أو التي تشكل مخاطر غير مبررة على التمتع بهذه الحقوق. وهذا القرار وإن لم يكن ملزمًا قانونيًا إلا أنه يمثل توافقًا دوليًا على ضرورة وضع حقوق الإنسان في صميم تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي، مما يعزز مكانة الخصوصية كحق أساسي غير قابل للتصرف.

> **يصنف القانون أنظمة الذكاء الاصطناعي بناءً على مستوى المخاطر التي تشكلها مع فرض متطلبات صارمة على الأنظمة عالية المخاطر في مجالات مثل البنية التحتية الحيوية والتعليم والتوظيف والخدمات الأساسية**

حماية البيانات في التشريعات الوطنية:

نماذج عالمية

النموذج الكندي: مبادئ الحوكمة المسؤولة

في يناير 2026 أصدرت هيئة خصوصية المعلومات في أونتاريو IPC بالاشتراك مع هيئة حقوق الإنسان في أونتاريو OHRC ستة مبادئ للحوكمة المسؤولة للذكاء الاصطناعي. هذه المبادئ، وإن كانت غير ملزمة قانونيًا، تعكس توجهًا تشريعيًا ناشئًا في كندا يتوقع أن يؤثر على القوانين المستقبلية.

تتضمن المبادئ:

1. الصحة والموثوقية: لضمان دقة وموثوقية أنظمة الذكاء الاصطناعي قبل نشرها وأثناء تشغيلها.
2. السلامة: بحيث تطور أنظمة الذكاء الاصطناعي بطريقة تمنع الضرر بما في ذلك الأضرار التي تنتهك حقوق الإنسان مثل الخصوصية وعدم التمييز.
3. حماية الخصوصية: عبر اعتماد نهج الخصوصية بالتصميم (Privacy by Design) منذ بداية تطوير النظام.
4. تأكيد حقوق الإنسان: من خلال تضمين حقوق الإنسان في تصميم ونشر وإدارة أنظمة الذكاء الاصطناعي واتخاذ خطوات استباقية لمنع التمييز.
5. الشفافية: لضمان أن تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي ونتائجها مفهومة وقابلة للتفسير للأفراد والجهات الرقابية.
6. المساءلة: عبر إنشاء أطر حوكمة داخلية قوية مع ضمان وجود عنصر بشري (Human-in-the-Loop) لتحقيق المساءلة.

تتجه كندا أيضًا نحو إصدار قانون الذكاء الاصطناعي والبيانات AIDA يهدف إلى تنظيم أنظمة الذكاء الاصطناعي عالية التأثير، وفرض عقوبات جنائية على الاستخدامات المتهورة أو الخبيثة.

النموذج الأوروبي: قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي

يُعد قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي EU AI Act أول تشريع شامل من نوعه في العالم لتنظيم الذكاء الاصطناعي. يدخل القانون حيز التنفيذ على مراحل؛ حيث بدأ تطبيق حظر أنظمة الذكاء الاصطناعي غير مقبولة المخاطر في فبراير 2025، ومن المتوقع أن تُطبق الالتزامات على الأنظمة عالية المخاطر بحلول أغسطس 2026.

يصنف القانون أنظمة الذكاء الاصطناعي بناءً على مستوى المخاطر التي تشكلها، مع فرض متطلبات صارمة على الأنظمة عالية المخاطر في مجالات مثل البنية التحتية الحيوية والتعليم والتوظيف والخدمات الأساسية. تشمل هذه المتطلبات حوكمة البيانات وإدارة المخاطر وحفظ السجلات والرقابة البشرية.

> **الصراع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع يُصنف قانونيًا على أنه «نزاع مسلح غير دولي NIAC» مما يستدعي تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني IHL التي تحددها المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والبروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977**

الدروس المستفادة من التجارب الوطنية

تقدم هذه النماذج التشريعية دروسًا مهمة للدول العربية بما فيها السودان في مجال حماية البيانات في عصر الذكاء الاصطناعي، وفي مقدمتها أهمية النهج القائم على المخاطر بدلاً من التعامل مع الذكاء الاصطناعي كتقنية متجانسة يجب تصنيف تطبيقاته وفقًا لمستوى المخاطر التي تشكلها على حقوق الأفراد.

إضافة إلى ضرورة إشراك الجهات الرقابية المتعددة لا يمكن فصل حماية البيانات عن حماية حقوق الإنسان عموماً، مما يستدعي تنسيقًا بين هيئات حماية البيانات وهيئات حقوق الإنسان.

وكذلك الشفافية والمساءلة وتقديم تفسيرات واضحة للقرارات التي تتخذها أنظمة الذكاء الاصطناعي وتحديد جهات يمكن تحميلها المسؤولية.

آليات المساءلة والرقابة وتطبيقها

تقييمات الأثر الحقوقي

من أهم الآليات المقترحة لضمان حماية الخصوصية في عصر الذكاء الاصطناعي إجراء تقييمات الأثر الخوارزمي قبل نشر أي نظام يؤثر على الحقوق الأساسية، وفقًا لشهادة خبير مقدمة للبرلمان البريطاني يجب أن تشمل هذه التقييمات:

- تحديد الغرض من النظام والحاجة إليه.
- فحص خطوط البيانات وإجراءات تقليل جمع البيانات.
- اختبار التحيز ضد الخصائص المحمية قانونيًا مثل العرق أو الجنس أو الدين.
- خطة للتخفيف من المخاطر المتوقعة .

في سياق النزاع المسلح يمكن أن تسهم هذه التقييمات في منع استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في أنشطة المراقبة الجماعية أو الاستهداف غير القانوني للمدنيين.

مسؤولية شركات التكنولوجيا

لا يمكن الحديث عن حماية البيانات دون معالجة دور شركات التكنولوجيا خاصة منصات التواصل الاجتماعي. فوفقًا لتوجيهات اللجنة الدولية للصليب الأحمر ICRC تخضع الشركات التي ترتبط أنشطتها ارتباطًا وثيقًا بالنزاع المسلح لالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني .

وفي هذا السياق تعرضت منصة تويتر لانتقادات شديدة بسبب فشلها في التعامل مع حسابات انتحلت صفة قوات الدعم السريع وساهمت في نشر معلومات مضللة خلال الحرب في السودان. كما أشارت منظمة المبادرة العالمية للشبكات GNI إلى ضرورة تبني حكومات العالم سياسات واضحة تضمن احترام شركات التكنولوجيا لحقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بمراقبة المحتوى وجمع البيانات.

سبل الانتصاف الفعالة

من أهم تحديات عصر الذكاء الاصطناعي ضمان وجود سبل انتصاف فعالة للأفراد الذين تضرروا من استخدام هذه التقنيات. وتشمل التوصيات في هذا المجال:

1. الحق في تفسير القرار: الحصول على شرح واضح لأي قرار مهم اتخذ بواسطة نظام ذكاء اصطناعي.
2. المراجعة البشرية: إتاحة الحق في مراجعة القرار بواسطة إنسان.
3. الانتصاف السريع: توفير آليات سريعة لتقديم الشكاوى وتمكين الدعاوى الجماعية في حالات الأضرار النظامية.

توصيات خاصة بالسياق السوداني

تعزيز البنية التشريعية المحلية

على الرغم من الظروف الاستثنائية التي يمر بها السودان بسبب الحرب يبقى تعزيز الإطار التشريعي لحماية البيانات والخصوصية ضرورة ملحة. يمكن الاستفادة من التجارب الدولية في صياغة تشريعات تنظم جمع ومعالجة البيانات الشخصية وتحدد صلاحيات جهات الرقابة وتنشئ آليات واضحة للمساءلة.

حماية الصحفيين والنشطاء الرقميين

يشكل الحقوقيون والصحفيون والنشطاء الرقميون خط الدفاع الأول في توثيق الانتهاكات أثناء النزاعات المسلحة. يجب تعزيز حمايتهم بموجب القانون الدولي الإنساني الذي يعتبرهم مدنيين يتمتعون بالحماية الكاملة ما لم يشاركوا مباشرة في الأعمال العدائية. كما ينبغي توفير برامج تدريبية حول كيفية حماية بياناتهم وبيانات مصادرهم أثناء استخدامهم للأدوات الرقمية.

التعاون الإقليمي والدولي

لا يمكن للدول العربية وحدها مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي العابرة للحدود. لذا يجب تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية مثل مجلس أوروبا والأمم المتحدة، والانخراط في مبادرات متعددة الأطراف لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال حماية البيانات والخصوصية.

نحو مستقبل يحفظ الكرامة الرقمية

إن تجربة السودان منذ 15 أبريل 2023 تقدم نموذجًا صارخًا على التحولات العميقة التي يشهدها مفهوم الخصوصية في زمن الحروب الرقمية. فبينما أتاحت التكنولوجيا فرصًا غير مسبوقة لتوثيق الانتهاكات وكشف الحقائق، خلقت في المقابل مخاطر جديدة على حياة الأفراد وكرامتهم.

في هذا السياق تشكل القوانين المحلية والدولية خط الدفاع الأول عن بيانات المواطنين. فمن اتفاقية مجلس أوروبا الإطارية للذكاء الاصطناعي إلى قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي إلى المبادرات التشريعية في كندا ودول أخرى، يتشكل إطار عالمي جديد يهدف إلى تحقيق التوازن بين الابتكار التكنولوجي وحماية حقوق الإنسان.

لكن القوانين وحدها لا تكفي، فهي تحتاج إلى إرادة سياسية لتنفيذها، وإلى مجتمع مدني قوي للمطالبة بها، وإلى شركات تكنولوجيا تتحمل مسؤولياتها الأخلاقية والقانونية، كما تحتاج إلى وعي مجتمعي متزايد بحقوق الخصوصية وكيفية الدفاع عنها في عصر أصبحت فيه البيانات سلاحًا يمكن أن ينقلب على أصحابه.

ربما يكون الدرس الأهم الذي تقدمه الحرب في السودان هو أن الخصوصية ليست ترفًا فكريًا، بل هي جزء لا يتجزأ من الكرامة الإنسانية والأمن الشخصي. وفي زمن الذكاء الاصطناعي تصبح حماية هذه الخصوصية أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى، لأن انتهاكها لم يعد مجرد فضح لأسرار خاصة بل أصبح أداة يمكن استخدامها في الحرب والتدمير.

حكومة بورتسودان:

كيف تتحول الدولة إلى ماكينة جباية؟

صفاء الزين

عندما تتكاثف معاني الانكسار في لحظة ما، يعود الإنسان إلى السودان محمّلًا بخسارات يصعب حصرها، تاركًا خلفه فصولًا من الخوف والنزوح، وحاملًا في داخله بقايا أمل بأن الأرض التي ينتمي إليها قد تمنحه قدرًا من الطمأنينة. فالمشهد منذ اللحظة الأولى يكشف واقعًا مغايرًا، الاستقبال بارد، والإشارات غائبة عن حجم المأساة، بينما ينفتح الواقع على سلسلة جديدة من الضغوط المتراكمة.

العودة في سياقها الطبيعي تحمل معنى الاستقرار، وتحمل إحساسًا باستعادة ما ضاع، وتحمل وعدًا ضمنيًا بأن الوطن مساحة آمنة. هذا المعنى يتآكل تدريجيًا أمام واقع الجبايات، والإجراءات التي يفترض أن تكون مدخلًا للطمأنينة تتحول إلى اختبار قاس لقدرة الإنسان على التحمل. الرسوم تتوالى، والمتطلبات تتزايد، والإنسان يقف في مواجهة نظام يتعامل معه كرقم داخل معادلة مالية جامدة.

العائد يدخل إلى وطنه باعتباره مصدرًا محتملًا للإيرادات. هذا التحول في النظرة يعكس أزمة أعمق من مجرد قرارات اقتصادية، لأن المسألة تمس جوهر العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتمس فكرة الانتماء، وتمس الإحساس بوجود جهة ترى في الإنسان قيمة تتجاوز قدرته على الدفع. ومع تراجع هذه الفكرة يبدأ التصدع في البنية المعنوية للعلاقة بين الطرفين.

وفي خضم هذا الواقع، يظهر قرار رفع أسعار الوقود كعامل مضاعف للضغط. البنزين يتحول إلى مؤشر عام على تكلفة الحياة، ارتفاعه ينسحب على المواصلات، ثم يمتد إلى أسعار السلع الأساسية، ثم يتسلل إلى تفاصيل الحياة اليومية، والدائرة تتسع بشكل يخنق القدرة على التنفس. القدرة الشرائية تتآكل، والضغوط تتراكم، والحياة اليومية تتحول إلى معركة مستمرة.

العائد الذي خرج من دائرة الخطر العسكري يجد نفسه داخل دائرة ضغط اقتصادي خانق، الفارق بين الدائرتين يبدو في الشكل، بينما الجوهر يحمل تشابهًا قاسيًا، الشعور بعدم الأمان يستمر، والقلق يرافق كل خطوة، والإحساس بالثقل يلازم تفاصيل اليوم، المساحة التي تسمح بالتقاط الأنفاس تضيق إلى حد كبير، ولحظة الشعور بالوصول إلى بر الأمان تبدو بعيدة.

الجبايات في هذا السياق تبدو كمنهج قائم بذاته، كل إجراء يحمل تكلفة، وكل خدمة ترتبط بمقابل، وكل تحرك داخل الفضاء العام مرتبط بقدرة الإنسان على الدفع. هذا النمط يخلق حالة من التوتر الدائم، حيث يصبح التفكير في المال جزءًا من كل قرار مهما بدا يسيرًا، الحياة تتحول إلى سلسلة من الحسابات المستمرة التي تستهلك الجهد الذهني والنفسي.

الخطورة تكمن أيضًا في توقيت هذه الأعباء. الإنسان الذي فقد مصدر دخله، وأنفق مدخراته خلال رحلة النزوح، وعاش تحت ضغط نفسي ممتد، يجد نفسه مطالبًا بتلبية التزامات مالية جديدة. هذا التوقيت يعمّق الإحساس بالقسوة. غياب المراعاة للحالة الاستثنائية يخلق شعورًا بأن المعاناة خارج حسابات القرار.

في مثل هذه الظروف، تتشكل صورة ذهنية واضحة لما يمكن وصفه بحكومة الجبايات؛ سلطة تنظر إلى الواقع من زاوية الإيرادات، وتقيس النجاح بقدرتها على التحصيل، وتتعامل مع المجتمع كحقل مفتوح للموارد. هذا التصور يترك أثرًا عميقًا في وعي الناس، ويعيد تشكيل علاقتهم بالدولة على أسس جديدة يغلب عليها التوجس والحذر.

العائدون يحملون معهم قصصًا معقدة من الخارج. تجربة النزوح جاءت محملة بتحديات اقتصادية ونفسية، كثيرون اضطروا للعمل

في ظروف صعبة، وكثيرون عاشوا على الحد الأدنى من الكفاية، وتحملوا ضغوطًا مضاعفة. العودة جاءت كخيار اضطراري فرضته الظروف، وارتبطت بفكرة البحث عن قدر من الاستقرار.

هذا البعد يضيف طبقة جديدة من المعاناة. الإنسان ينتقل من حالة ضغط إلى حالة أخرى دون مساحة حقيقية للراحة. الإحساس بعدم الاستقرار يستمر، والبحث عن الحد الأدنى من الأمان يتحول إلى رحلة طويلة تتخللها عقبات متكررة. هذا الانتقال المستمر بين الضغوط يخلق حالة من الاستنزاف المتواصل.

غياب السياسات الداعمة يزيد من تعقيد المشهد. البرامج التي يمكن أن تستوعب العائدين تبدو محدودة، والآليات الفعالة لتخفيف الأعباء تبدو ضعيفة، والرؤية المتكاملة لإعادة الدمج داخل المجتمع تبدو غائبة. هذا الفراغ يضع الإنسان في مواجهة مباشرة مع التحديات دون أدوات حقيقية للمواجهة.

العائد إلى وطنه يحتاج إلى معاملة عادلة وفهم لظروفه، ومساحة يعيد فيها ترتيب حياته. هذه الاحتياجات تبدو بسيطة، غير أنها تتطلب تحولًا في طريقة التفكير والسياسات. التعامل الإنساني يمثل نقطة انطلاق لأي معالجة حقيقية

المسألة تتجاوز الجانب الاقتصادي لتصل إلى البعد النفسي. الإنسان الذي يشعر بأنه غير مرحّب به، والذي يواجه الضغوط في كل اتجاه، يبدأ في فقدان إحساسه بالانتماء، الوطن يتحول في وعيه من مساحة للانتماء إلى مساحة للعبء. هذا التحول يحمل آثارًا طويلة المدى تمتد إلى طريقة التفكير والعلاقات الاجتماعية ونظرة الإنسان إلى المستقبل.

في ظل هذا الواقع، تتآكل الثقة بشكل تدريجي، الثقة في المؤسسات، والثقة في القرارات، والثقة في الوعود، هذا التآكل يتشكل عبر تراكم التجارب اليومية، كل موقف يضيف طبقة جديدة، وكل تجربة سلبية تعمّق الإحساس بالابتعاد، النتيجة تظهر في شكل فجوة متزايدة بين الدولة والمجتمع.

الخطاب الرسمي في مثل هذه الظروف يفقد تأثيره، الكلمات التي تنفصل عن تجارب الناس اليومية تتحول إلى عبارات بلا أثر حقيقي، الإنسان يقيس الواقع بما يعيشه، وليس بما يسمعه. الفجوة بين الخطاب والواقع تتسع، ومعها تتسع مساحة الشك وتضعف قدرة الخطاب على الإقناع.

الاقتصاد في هذا السياق يظهر كعامل ضغط مباشر على الحياة. السياسات التي تتجاهل الأبعاد الاجتماعية تتحول إلى عبء إضافي، الأرقام قد تبدو منطقية في التقارير، بينما في حياة الناس تتحول إلى معاناة ملموسة. الفارق بين النظرة النظرية والتجربة الواقعية يكشف حجم الأزمة.

العائد الذي يسعى لإعادة بناء حياته يجد نفسه محاصرًا بسلسلة من التحديات؛ البحث عن عمل يتحول إلى مهمة معقدة، وتوفير الاحتياجات الأساسية يصبح تحديًا يوميًا، والتفكير في المستقبل يتراجع لصالح الانشغال بتجاوز الحاضر، الأولويات تنحصر في الاستمرار والبقاء.

هذا النمط من الحياة يخلق حالة من الإرهاق المستمر، الإرهاق يمتد إلى الذهن والمشاعر، ويؤثر على الإنتاجية والعلاقات الاجتماعية والقدرة على اتخاذ القرار. الإنسان يعيش في حالة استنزاف دائم دون فرصة حقيقية للتعافي، مما ينعكس على جودة الحياة بشكل عام.

في العمق تظهر مشكلة غياب الرؤية الإنسانية. إدارة الأزمات تحتاج إلى إدراك بأن الإنسان كيان معقد يحمل احتياجات نفسية واجتماعية إلى جانب احتياجاته المادية. تجاهل هذا البعد يحول السياسات إلى أدوات قاسية تفقد قدرتها على تحقيق الاستقرار الحقيقي.

مع غياب هذه الرؤية، تُتخذ القرارات بمعزل عن تأثيرها الفعلي على الناس، النتائج تظهر في شكل ضغوط متزايدة وتوترات اجتماعية وإحساس عام بالاختناق، هذه الحالة تخلق بيئة مشحونة يصعب التحكم في مسارها على المدى الطويل.

الاستمرار في هذا المسار يحمل مخاطر كبيرة. المجتمع الذي يعيش تحت ضغط مستمر يصبح أكثر هشاشة، وقدرته على التماسك تتراجع، والتوترات تتصاعد بشكل تدريجي، هذه العوامل تفتح الباب أمام تحولات اجتماعية عميقة قد تكون نتائجها معقدة.

في المقابل توجد مسارات بديلة كان من الممكن تبنيها، سياسات تراعي أوضاع العائدين، وإجراءات تخفف الأعباء، وقرارات تعكس إدراكًا بأن المرحلة استثنائية، هذه الخيارات تحتاج إلى إرادة مختلفة ورؤية تضع الإنسان في مركز الاهتمام.

الحديث عن الكرامة في هذا السياق يرتبط بالحياة اليومية، الكرامة تجربة يعيشها الإنسان في تفاصيل يومه، عندما يشعر بالتقدير والاحترام تتغير نظرته للحياة، وعندما يفقد هذا الإحساس تتغير علاقته بكل ما حوله، هذه النقطة تمثل جوهر الأزمة.

العائد إلى وطنه يحتاج إلى معاملة عادلة وفهم لظروفه، ومساحة يعيد فيها ترتيب حياته. هذه الاحتياجات تبدو بسيطة، غير أنها تتطلب تحولًا في طريقة التفكير والسياسات. التعامل الإنساني يمثل نقطة انطلاق لأي معالجة حقيقية.

في النهاية هذا المشهد يعكس أزمة متعددة الأبعاد تشمل الاقتصاد والمجتمع والعلاقة بين الدولة والمواطن، ومعالجة هذه الأزمة تحتاج إلى مراجعة شاملة تعيد ترتيب الأولويات وتضع الإنسان في قلب المعادلة.

العائدون يمثلون اختبارًا حقيقيًا لطبيعة الدولة. الطريقة التي يتم التعامل معهم تعكس القيم التي تحكم السياسات وتحدد الاتجاه الذي تسير فيه البلاد. هذا الاختبار يحمل دلالات تتجاوز اللحظة الراهنة.

يبقى السؤال مفتوحًا: أي نموذج للدولة يتشكل في ظل هذه السياسات؟، وأي مستقبل ينتظر مجتمعًا يعيش تحت هذا النوع من الضغوط؟. الإجابة تتشكل في حياة الناس اليومية، في قدرتهم على الاستمرار، وفي إحساسهم بأن هذا الوطن ما يزال قادرًا على احتوائهم.

نقطة جباية.. ليست فضيحة، بل طريقة حكم

محمد هاشم محمد الحسن

ليست المشكلة في إعلان إغلاق 55 نقطة تحصيل غير قانونية، بل في أن هذا الإعلان كشف ما كان قائمًا بالفعل. وجود هذا العدد من نقاط الجباية على طرق قومية وفي خمس ولايات ولفترة طويلة لا يمكن تفسيره كخلل محدود أو تجاوز عادي. ما انكشف ليس حادثة، بل طريقة عمل. طريقة لا تقوم على ضبط المجال، بل على تركه مفتوحًا ليُعاد تشكيله عبر القوة والمصلحة.

هذه النقاط لم تكن خفية، ولم تعمل بعيدًا عن الأنظار. كانت جزءًا من المشهد اليومي، تفرض الرسوم، توقف الشاحنات، وتتحكم في حركة السلع والناس. وهذا وحده يكفي لفهم أن المسألة لا تتعلق بغياب الرقابة، بل بوجود بيئة تسمح وتنتج هذا النوع من السيطرة. لأن ما يستمر بهذا الشكل، لا يكون خارج المشهد، بل جزءًا منه.

في هذا السياق، لا تبدو الجبايات انحرافًا عن النظام، بل انعكاسًا له. ما يتشكل هو اقتصاد حرب كامل، تتحول فيه الطرق إلى مصادر دخل، والمعابر إلى نقاط نفوذ، والجباية إلى أداة تمويل.

الأموال هنا لا تتحرك كفساد فردي، بل كجزء من شبكة أوسع تعيد توزيع القوة داخل واقع مفكك. ولهذا لا تظهر هذه النقاط كحالات شاذة، بل كامتداد طبيعي لبنية قائمة.

ومن هنا يسقط أصلًا أي حديث عن الإغلاق كمعنى. لأن إزالة المظاهر لا تمس القاعدة التي أنتجتها. ما جرى ليس معالجة، بل ضبط إيقاع داخل نفس البنية. الفوضى لا تُلغى هنا، بل يُعاد تنظيمها عندما تتمدد أكثر من اللازم. الفارق ليس بين وجود الظاهرة وزوالها، بل بين شكل فاضح وشكل أكثر انضباطًا يخدم نفس الغرض.

الأخطر أن هذه المنظومة لا تعمل في فراغ، بل داخل مناخ عام يعيد إنتاجها. وفي هذا السياق، لا تعمل هذه الجبايات كعبء معزول، بل كآلية استنزاف مباشر للموارد. وبينما تُسحب الأموال عبر هذه المسارات، ينهار التعليم، وتتآكل المنظومة الصحية، وتُستنزف البنية الأساسية للحياة نفسها.

ومع ذلك، ينشغل كثيرون بتبرير ما يجري من داخل معسكراتهم الخاصة. خطاب يقدّم الحرب بوصفها معركة كرامة ودحر للتمرد، ويختزلها في شعارات حاسمة من نوع (بل بس)، وخطاب مقابل يراهن على تفكيك دولة 56 واستعادة الديمقراطية عبر كسر موازين

هذه المنظومة لا تعمل في فراغ، بل داخل مناخ عام يعيد إنتاجها. وفي هذا السياق، لا تعمل هذه الجبايات كعبء معزول، بل كآلية استنزاف مباشر للموارد. وبينما تُسحب الأموال عبر هذه المسارات، ينهار التعليم، وتتآكل المنظومة الصحية، وتُستنزف البنية الأساسية للحياة نفسها.

القوة القائمة. وفي الحالتين، لا يتوقف النزيف، بل يُعاد تفسيره، وتتحول الكلفة اليومية إلى جزء من رواية أكبر، بينما تغيب الأسئلة الأساسية حول من يسيطر على الموارد وكيف تُدار.

بهذا المعنى، لا تعكس الجبايات مجرد عبء اقتصادي، بل تكشف طبيعة المجال كله. حين يصبح الطريق نفسه مجالًا مفتوحًا للتحصيل القسري، فهذا يعني أن الحدود بين ما هو منظم وما هو منفلت لم تعد قائمة. لم تعد المسألة من يملك القاعدة، بل من يفرض الوقائع.

والمشكلة ليست في 55 نقطة بحد ذاتها، بل في أن هذا الرقم لا يبدو سوى ما طفا إلى السطح. ما انكشف ليس حادثة يمكن احتواؤها، بل نموذج مكتمل. نموذج يقول إن الحرب لم تكتفِ بتدمير المجال العام، بل أعادت بناءه وفق منطقها، بحيث تعمل شبكات الجباية والنفوذ داخله كجزء من تركيبته لا كخروج عليه. وهذه ليست أزمة طريق... هذه مسألة تتعلق بطبيعة ما يُدار أصلًا.

ما انكشف ليس عدد نقاط.. بل طريقة حكم.

وحين تصبح الجباية جزءًا من هذه الطريقة، فإن ما يُغلق اليوم ليس المشكلة، بل جزء منها.

السـودان في فـك الكمـاشة

تداعيات التصنيف الإرهابي وازدواجية السلطة بين ⟨الجيش⟩ و⟨التنظيم⟩

محمد عبدالله إبراهيم
ناشط مدني،
مدافع عن حقوق الإنسان

يشهد المشهد السوداني اليوم تحولاً دراماتيكياً مرشحاً لإعادة رسم مسار الحرب، بل وإعادة تعريف مستقبل الدولة السودانية برمتها. يأتي ذلك في أعقاب قرار الإدارة الأمريكية بتصنيف جماعة الإخوان المسلمين والحركة الإسلامية في السودان، إلى جانب واجهاتهما السياسية والعسكرية، كمنظمات إرهابية.

وليس هذا القرار مجرد إجراء قانوني عابر، بل هو زلزال سياسي عنيف يضرب في عمق بنية المؤسسة العسكرية السودانية، ويزيح الستار عن واقع ظل طي الكتمان طويلاً هو وجود «جيش موازٍ» يتحكم في مفاصل الدولة والقرار من وراء الواجهة الرسمية، ويسعى لإعادة تشكيل السلطة وفق منطق خفي، لا يخضع لقواعد الدولة بقدر ما يستجيب لاعتبارات التنظيم.

شكل إدراج السودان ضمن قائمة «الدول الراعية للإرهاب» وهو الإرث الثقيل لسياسات نظام الحركة الإسلامية الذي استولى على السلطة عام 1989 أحد أعقد القيود التي كبلت الدولة لعقود. فلم يكن هذا التصنيف مجرد وَسم سياسي عابر، بل تحول إلى أداة ضغط مركبة أعادت تشكيل موقع السودان في العالم، وفرضت عليه عزلة قاسية ذات كلفة اقتصادية واستراتيجية باهظة.

وتحت وطأة هذا التصنيف، انكمشت فرص الاستثمار، وتبددت آفاق التنمية، وتحول الاقتصاد إلى كيان هش يعيش على حافة الأزمات، عاجزاً عن استعادة توازنه أو الاندماج في النظام المالي الدولي. وحتى حين لاحت بارقة أمل حقيقية للخروج من هذا النفق المظلم، عبر حكومة الثورة بقيادة الدكتور عبد الله حمدوك، والتي توجت جهودها برفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، بدا وكأن البلاد تقترب أخيراً من استعادة موقعها الطبيعي في المجتمع الدولي، وكأن صفحة ثقيلة من العزلة توشك أن تطوى. غير أن هذا الإنجاز، على ثقله التاريخي، ظل هشاً ومعلقاً على توازنات داخلية مضطربة جعلت من احتمالات الارتداد أمراً قائماً في كل لحظة، يلوح بإعادة البلاد إلى نقطة الصفر.

فالمشهد السياسي ظل معقداً، والبنية الداخلية متصدعة، تفتقر إلى الاستقرار والرؤية الجامعة، فيما لم تحسم بعد معركة تعريف الدولة نفسها.. هل هي دولة انتقال مدني حديث؟، أم امتداد معاد إنتاجه لإرث الهيمنة القديمة بأدوات جديدة؟. وعليه، لم يكن القرار الأمريكي بتصنيف جماعات ذات امتداد إسلامي في السودان كمنظمات إرهابية مجرد تطور عابر في سياق السياسة الدولية، بل جاء كامتداد منطقي لهذا الاضطراب البنيوي، ولحظة انكشاف أقرب إلى ما يمكن تسميته بـ»انهيار الأقنعة». ففي أعقابه، تهاوت الحواجز الرمزية بين الرسمي والمستتر، وتفككت ثنائية الظاهر والخفي التي طالما غلّفت المشهد بضباب مربك. لم يعد الجيش يقرأ بوصفه تجسيداً خالصاً للسيادة الوطنية، بل كفضاء متنازع عليه، تتسلل إلى بنيته قوى تنظيمية تعيد تشكيله من الداخل وفق منطقها الخاص، حيث تختلط حدود الدولة بالتنظيم، وتتآكل وضوحية القرار، ليغدو معلقاً بين ما هو مؤسسي معلن، وما يدار في الظل بعيداً عن أعين الدولة نفسها.

ازدواجية السلطة.. من الدولة إلى «اللا دولة»

منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023، برزت تساؤلات حول مدى استقلالية قرار القوات المسلحة السودانية، ليس فقط بصفتها صانعاً للقرار العسكري، بل كضامن محتمل لاستقرار الدولة. فالمعضلة لم تكن في صراع على السلطة فحسب، بل في طبيعة هذه السلطة نفسها.. حين تتداخل البنية العسكرية مع بنية تنظيمية أيديولوجية، فإننا لا نكون أمام دولة تقليدية، بل أمام كيان هجين، أو ما يمكن تسميته بـ»لا-دولة»، حيث لا ينتج القرار من مؤسسة واضحة، بل من توازن هش بين مراكز قوى متصارعة. هذا الواقع تجسده ظهور كتائب عقائدية مثل «كتيبة البراء بن مالك» وغيرها من المجموعات التابعة للحركة الإسلامية، والتي أكدت للعالم أن الجيش السوداني لم يعد مؤسسة وطنية صرفة، بل أصبح مخترقاً من ميليشيات تنظيمية تفرض أجندتها السياسية بالقوة. هذه الكتائب، المصنفة هي الأخرى ضمن قوائم الإرهاب، لم تكتفِ بالقتال في الخطوط الأمامية، بل مارست دور «الرقيب التنظيمي» على ضباط وجنود الجيش، مما يجعل أي محاولة للهدنة أو السلام تصطدم برفض قاطع من هذه المجموعات التي ترى في استمرار الحرب وسيلة وحيدة لبقائها.

إن ظهور هذه الكتائب ليس مجرد تفصيل عسكري في مشهد الحرب، بل مؤشر على تحول أعمق.. انتقال العنف من كونه أداة بيد الدولة إلى كونه لغة خاصة لتنظيمات تسعى لفرض رؤيتها داخل المؤسسة العسكرية. فهي لا تحارب خصوم الدولة فحسب، بل تحرس أيضاً «مشروعها وفكرتها»، وتراقب مسارات القرار، لتعيد تعريف الولاء من الدولة إلى العقيدة. وهنا تكمن المفارقة الأخطر.. الدولة التي يُفترَض أن تحتكر استخدام العنف المشروع لضمان سيادتها واستقرارها، صارت اليوم تتقاسمه مع كيانات تنظيمية لا تخضع لقوانينها ولا لمنطقها، بل تفرض عليها أجندتها الخاصة. في هذا السياق، أصبح الجيش، قلب الدولة وناظمها، ساحة صراع بين مؤسسات رسمية من جهة، وقوى خفية وموازية من جهة أخرى، تعمل خارج سلطة القانون، وتتحكم في مسارات القرار العسكري والسياسي بطريقة تقوض الاستقرار وتعمق الانقسامات.

البرهان كرتي

حين تتداخل البنية العسكرية مع بنية تنظيمية أيديولوجية، فإننا لا نكون أمام دولة تقليدية، بل أمام كيان هجين، أو ما يمكن تسميته بـ⟨لا-دولة⟩، حيث لا ينتج القرار من مؤسسة واضحة، بل من توازن هش بين مراكز قوى متصارعة

سقوط أقنعة الخداع.. البرهان بين السلطة والقدرة

في الفلسفة السياسية، هناك فرق جوهري بين من «يحكم» ومن «يمتلك القدرة على الحكم». وهذا الفرق يتجلى بوضوح اليوم في السودان. فقيادة الجيش، وعلى رأسها الفريق أول عبد الفتاح البرهان، تقف في موقع يطرح سؤالاً وجودياً بالغ الأهمية.. هل تمتلك السلطة فعلياً، أم أنها مجرد واجهة لسلطة أعمق تتحرك في الظل، تحدد مسار القرار العسكري والسياسي بعيداً عن أعين الدولة والشعب؟.

لطالما حاول قائد الجيش، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، التنصل من أي ارتباط بالإسلاميين، مؤكداً في خطاباته المتكررة أن المؤسسة العسكرية خالية من الانتماءات الحزبية والتنظيمية. إلا أن الوقائع على الأرض والتسريبات الأخيرة جاءت لتقوض هذه السردية بشكل كامل. فقد كشف التسريب الصادم لنائب الرئيس الأسبق، عثمان محمد يوسف كبر، أن صعود البرهان إلى قمة السلطة العسكرية لم يكن نتيجة استقلاله أو كفاءته فقط، بل كان خياراً سياسياً مدعوماً من التنظيم، لضمان استمرار نفوذه وقدرته على التحكم في مؤسسات الدولة من خلف الستار.

هذه الشهادات، إلى جانب تصريحات قيادات بارزة مثل الدكتور أمين حسن عمر، تؤكد أن «الخيط الرفيع» الذي كان يربط قيادة الجيش بتنظيم الإخوان قد انقطع، ليظهر بدلاً منه حبل سري يربط قرارات البرهان بموافقة التنظيم بشكل مباشر. لقد باتت حالة «المراوغة السياسية» التي يمارسها البرهان واضحة للعيان، ولم تعد تنطلي على المجتمع الدولي، خاصة بعد أن أثبتت التسريبات أن القائد العام لا يمتلك القدرة على اتخاذ قرارات مصيرية، مثل وقف الحرب أو التفاوض على تسوية سياسية، دون الحصول على «الضوء الأخضر» من الغرف المظلمة للتنظيم، مما يكشف هشاشة السلطة العسكرية وازدواجيتها العميقة.

لا سيما أن التسريبات والتصريحات التي ظهرت إلى العلن لم تقدم معلومات جديدة بقدر ما أكدت ما كان يُهمَس به منذ سنوات.. أن القرار الحقيقي لا يكون دائماً في يد من يبدو كصاحب السلطة. في هذا الواقع، تتحول السياسة إلى نوع من «المسرح»؛ تُعرض مواقف رسمية للعامة، بينما تُتَخَذ القرارات الحقيقية بعيداً عن الأنظار، في غرف مغلقة تتحكم فيها مصالح خفية وأجندات تنظيمية تتجاوز سيطرة المؤسسات الرسمية.

هذه الازدواجية لا تقتصر آثارها على تقويض الثقة الداخلية فحسب، بل تمتد لتقويض مصداقية الدولة على المستوى الخارجي أيضاً، خصوصاً عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرارات مصيرية مثل الحرب أو السلام. فالجهات الدولية والإقليمية لم تعد تتعامل مع مؤسسات الدولة بوصفها صانعاً مستقلاً للقرار، بل تراها محكومة بتوازنات داخلية غير شفافة، ما يضع السودان في موقف هش ويزيد من تعقيد مسارات التفاوض والدبلوماسية.

حين لاحت بارقة أمل حقيقية للخروج من هذا النفق المظلم، عبر حكومة الثورة بقيادة حمدوك، والتي توجت جهودها برفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، بدا وكأن البلاد تقترب أخيراً من استعادة موقعها الطبيعي في المجتمع الدولي، وكأن صفحة ثقيلة من العزلة توشك أن تطوى

الجهات الدولية والإقليمية لم تعد تتعامل مع مؤسسات الدولة بوصفها صانعاً مستقلاً للقرار، بل تراها محكومة بتوازنات داخلية غير شفافة، ما يضع السودان في موقف هش ويزيد من تعقيد مسارات التفاوض والدبلوماسية

الجغرافيا الملعونة.. حين يصبح الموقع عبئاً

تزداد خطورة قرار التصنيف الأمريكي في وقت يشهد فيه الإقليم غلياناً غير مسبوق، حيث تتقاطع مصالح القوى الكبرى بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران وأذرعها من جهة أخرى. في هذا السياق، يصبح لجوء الجيش السوداني، تحت ضغط الحركة الإسلامية، إلى تعزيز التعاون العسكري مع طهران أمراً محفوفاً بالمخاطر، يضع البلاد في فوهة المدفع ويعرض مؤسساتها العسكرية لاستهداف مباشر. فالحركة الإسلامية السودانية، المتشاركة مع النظام الإيراني في «الأيديولوجيا الدينية»، تدفع بالبلاد نحو محور منبوذ دولياً، مما يجعل الجيش ليس فقط لاعباً داخلياً ضعيفاً، بل أيضاً ورقة قابلة للاستغلال في صراعات إقليمية أكبر، تزيد من هشاشة الدولة وموقعها على الساحة الدولية.

أي تقارب مع قوى إقليمية مثيرة للجدل، في سياق صراع دولي محتدم، لا يقرأ كخيار سيادي مستقل، بل كاصطفاف ضمن معركة أكبر، تجعل السودان عاجزاً عن تعريف نفسه بنفسه. بدلاً من ذلك، يعاد تعريفه من الخارج

السودان، بحكم موقعه الإستراتيجي، ليس دولة عادية في معادلات الجغرافيا السياسية؛ فهو نقطة تماس بين عوالم متعددة وفضاء مفتوح لتقاطع المصالح الإقليمية والدولية. وفي ظل الاستقطاب الحاد الراهن، يتحول هذا الموقع من ميزة محتملة إلى عبء قاتل. أي تقارب مع قوى إقليمية مثيرة للجدل، في سياق صراع دولي محتدم، لا يقرأ كخيار سيادي مستقل، بل كاصطفاف ضمن معركة أكبر، تجعل السودان عاجزاً عن تعريف نفسه بنفسه. بدلاً من ذلك، يعاد تعريفه من الخارج.. أحياناً كحليف محتمل، وأحياناً كخصم، وأحياناً كساحة لتصفية الحسابات الإقليمية. وفي هذا المسار، لا تمثل العزلة أخطر ما في المشهد، بل فقدان المعنى السياسي للدولة، حين تتحول من فاعل قادر على تحديد مصيره إلى مفعول به، محكوم بتوازنات خارجية تفوق إرادته.

في النهاية، ينعكس هذا التعقيد العميق على أبسط مظاهر حياة المواطنين اليومية. فالأداء الاقتصادي ليس مجرد أرقام وحسابات، بل مرآة تعكس استقرار الدولة ومصداقية مؤسساتها. ومع كل تصنيف دولي، وكل انقسام داخلي، وكل قرار مؤجل، تتآكل هذه البنية الحيوية.. العملة تفقد قيمتها، الخدمات العامة تتدهور، وأفق التنمية يضيق أكثر فأكثر. أما المواطن، الذي لا يعنيه صراع المفاهيم بقدر ما يعنيه خبزه اليومي ومستقبل أسرته، فيجد نفسه رهينة لعبة أكبر منه؛ لعبة تتحكم فيها قوى خارجية وداخلية، لا صوت له فيها، لكنه يجبر على دفع ثمن كل دورة من دوراتها، في شكل فقر ومعاناة ونزوح وانعدام فرص.

المخرج الوحيد.. الواقعية السياسية وعزل المتطرفين

إن الخروج من هذا الواقع المعقد، أو ما يمكن تسميته بـ»فك الكماشة»، يتطلب أولاً إعادة تعريف العلاقة بين مكونات السلطة، وبناء دولة قائمة على مؤسسات مدنية قوية ومستقلة، تفصل بوضوح بين العمل العسكري والسياسي، وتضع حداً لتداخل الأدوار وصراع النفوذ داخل مؤسسات الدولة. كما يستلزم تبني سياسة خارجية متوازنة تعيد للسودان مكانته في المجتمع الدولي، دون الارتهان لأي محور إقليمي أو خارجي، لتستعيد الدولة سيادتها وقدرتها على حماية مصالح شعبها.

أمام هذا الواقع المعقد، لم يعد أمام الفريق أول عبد الفتاح البرهان مجال للمناورة أو ممارسة الخداع. فاستمرار التماهي مع تنظيم مصنف إرهابياً يعني انتحاراً سياسياً وعسكرياً للدولة السودانية، ويهدد بتقويض أي فرصة لإعادة الاستقرار واستعادة السيادة الوطنية. إن الأزمات الكبرى لا تحل بإجراءات تقنية فحسب، بل تتطلب إعادة تعريف الأساس الذي تقوم عليه الدولة نفسها، فالسودان اليوم لا يحتاج فقط إلى وقف الحرب، بل إلى استعادة فكرة الدولة كمؤسسة وطنية فوق الانقسامات الأيديولوجية، قادرة على حماية مصالح شعبها وضمان استقرارها.

ويستلزم ذلك أولاً تفكيك ازدواجية السلطة بين الجيش والتنظيم، ليس كخطوة أمنية فحسب، بل كتحول يعيد الاعتبار لمفهوم الدولة كمؤسسة مستقلة عن الولاءات التنظيمية والحزبية. كما يتطلب شجاعة سياسية للاعتراف بأن الوضع الحالي ليس توازناً، بل انحداراً بطيئاً نحو التفكك، وأن أي محاولة للمراوغة ستزيد الأزمة تعقيداً.

وعليه، يكمن الحل المنطقي والوحيد في مجموعة إجراءات متكاملة أهمها الاعتراف بالواقع والتوقف عن إنكار وجود الإسلاميين داخل الجيش، والتعامل بجدية مع قرار التصنيف الدولي لتفادي عزلة السودان بالكامل، وعزل الكتائب العقائدية، واتخاذ قرار شجاع بإخراج كتائب البراء بن مالك وواجهات الحركة الإسلامية من صفوف القوات المسلحة، واستعادة مهنية الجيش كمؤسسة وطنية جامعة لكل السودانيين. ويشمل هذا الحل أيضاً وقف الحرب وتحقيق السلام، والإدراك بأن الانتصار العسكري في ظل وجود «جيشين»؛ رسمي وعقائدي، هو وهم، وأن المخرج الحقيقي يكمن في التفاوض الجاد لوقف نزيف الدم، وصولاً إلى تسليم السلطة للمدنيين، وإعادة البلاد إلى مسار التحول الديمقراطي، بما يضمن رفع اسم السودان من قوائم الإرهاب وإعادة إدماجه في المجتمع الدولي.

خاتمة: لحظة ما قبل السقوط.. أو ما قبل النهوض

في النهاية، يقف السودان اليوم أمام اختبار مصيري، لا يحتمل المماطلة أو التأجيل: إما أن ينجح في تفكيك أزماته المركبة وبناء دولة متماسكة قائمة على مؤسسات مدنية قوية وسيادة وطنية حقيقية، أو أن يظل محاصرًا داخل دائرة أزمات متكررة، حيث لا غالب ولا مغلوب، بل وطن يستنزف على مهل، تحت وطأة الصراعات الداخلية، النفوذ التنظيمي، والتحديات الإقليمية والدولية. وإن التاريخ لن يرحم القادة الذين ضحوا بأوطانهم من أجل بقاء تنظيماتهم. والسودان اليوم بحاجة إلى قائد يمتلك الشجاعة ليقول «لا» لمختطفي الدولة، ويضع مصلحة الشعب فوق ولاءات التنظيم، ليعيد للدولة صورتها كمؤسسة مستقلة وقادرة على حماية سيادتها. الفرصة لا تزال قائمة أمام الفريق أول عبد الفتاح البرهان لتدارك خطورة الموقف، لكن الوقت ينفد بسرعة، والبديل المحتوم هو الانهيار الشامل لكيان الدولة السودانية تحت وطأة التصنيف الإرهابي والحروب الإقليمية بالوكالة. وبين «العقيدة» و«السيادة»، وبين «التنظيم» و«الوطن»، يقف السودان على حافة سؤال وجودي لا يقبل التأجيل، وإجابته هذه المرة لن يكتبها الخارج وحده، بل أولئك الذين يملكون الشجاعة لمواجهة الواقع داخلياً، وإعادة الدولة إلى مسارها الطبيعي، حيث تكون مصلحة الشعب فوق أي اعتبارات تنظيمية أو أيديولوجية.

من فقه الاستخبارات إلى دولة الرعب:

كيف تحوّل الخوف إلى عقيدة حكم في السودان؟

وضاح شرف الدين

ليست المأساة السودانية مجرد سلسلة من الانقلابات، ولا مجرد صراع على السلطة بين جنرالات وميليشيات وواجهات سياسية متبدلة. ما جرى، ويجري، أعمق من ذلك بكثير. نحن أمام بنية ذهنية كاملة، أمام فلسفة حكم تأسست على فكرة جوهرية واحدة: أن المجتمع لا يُدار بالثقة بل بالرعب، ولا يُحكم بالقانون بل بالاختراق، ولا يُضبط بالمؤسسات بل بإشاعة الخوف المنظم.

هذه ليست مجرد ممارسات قمعية معزولة، بل ما يمكن تسميته، بلا مبالغة، فقه السلطة؛ أي ذلك التصور الذي يحوّل الدولة من إطار لحماية الحياة العامة إلى جهاز لإخضاعها، ويحوّل السياسة من تفاوض بين مصالح ورؤى إلى معركة أمنية دائمة ضد المجتمع نفسه.

في هذا السياق، لا تبدو الإشارات المتداولة إلى ابتعاث كوادر إسلامية سودانية إلى إيران في بدايات الثمانينيات للتدريب مجرد تفصيل تاريخي أو هامش تنظيمي. الأهم من الواقعة نفسها هو ما ترتب عليها من استيراد نموذج في الحكم: نموذج يرى في الاستخبارات ليس وظيفة من وظائف الدولة، بل روحها العميقة؛ ويرى في التعذيب ليس جريمة، بل أداة من أدوات "التحصين"؛ ويرى في الإرهاب النفسي للمجتمع وسيلة مشروعة لتثبيت السلطة.

من هنا يمكن فهم "بيوت الأشباح" لا بوصفها انحرافًا أو شططًا، بل باعتبارها التطبيق الأكثر صفاءً لعقيدة سياسية كاملة. تلك البيوت لم تكن مجرد أماكن احتجاز سري، بل كانت، في معناها الأعمق، مسرحًا سياديًا لإعلان من يملك تعريف الإنسان، ومن يملك حق كسره. في تلك اللحظة لم تعد الدولة تقول للمواطن: "أنا أحكمك بالقانون"، بل تقول له: "أنا أملك أن أخرجك من القانون أصلًا". وهذه هي النقطة التي تسقط فيها السياسة أخلاقيًا، وتدخل السلطة طورها الأكثر عريًا ووحشية.

لقد كتب ميشيل فوكو، في تأمله العميق لعلاقة السلطة بالجسد، أن الأنظمة الحديثة لا تكتفي بمعاقبة الأفراد، بل تسعى إلى تشكيلهم وضبطهم ومراقبتهم. لكن التجربة التي عرفناها في السودان ذهبت إلى ما هو أبعد: لم تكتفِ بضبط الجسد، بل اشتغلت على تحطيم المعنى الداخلي للإنسان، على كسر كرامته، وإشعاره بأن وجوده نفسه معلق على مزاج السلطة. وهنا لم تعد السلطة مجرد مؤسسة سيادية، بل أصبحت هندسة للخوف.

هذا هو جوهر المسألة: لم يكن المطلوب فقط إسكات الخصوم، بل إعادة تشكيل المجتمع نفسيًا. لذلك لم تكن إعدامات تجار العملة مجرد عقوبات، بل رسائل عامة. ولم يكن قهر التجار مجرد صراع اقتصادي، بل تحطيمًا متعمدًا لاستقلال المجتمع التجاري، وترويضًا لطبقة تملك بطبيعتها قدرة على الحركة والمناورة والنفوذ خارج قبضة السلطة. ولم تكن تصفيات الضباط أو إذلالهم أو إعدامهم مجرد تصفية حسابات داخل المؤسسة العسكرية، بل إعادة صياغة للعسكر أنفسهم ليصبح الولاء العقائدي والأمني أعلى من المهنية والوطنية.

هذا النمط من الحكم لا يستطيع العيش دون اختراع عدو دائم. مرة يكون "العميل"، ومرة "المتآمر"، ومرة "المخرّب الاقتصادي"، ومرة "المارق"، ومرة "الخائن". ولا أهمية هنا لتعريف العدو بقدر أهمية وجوده نفسه. فالسلطة التي تقوم على الخوف تحتاج باستمرار إلى مادة للخوف. إنها لا تستقر إلا إذا ظلت تُنتج خطرًا ما، حقيقيًا كان أو متخيَّلًا، ثم تقدم نفسها بوصفها الحارس الوحيد ضد هذا الخطر الذي تصنع جزءًا كبيرًا منه بيدها.

الأهم من واقعة ابتعاث كوادر إسلامية سودانية إلى إيران للتدريب، هو ما ترتب عليها من استيراد نموذج في الحكم: نموذج يرى في الاستخبارات ليس وظيفة من وظائف الدولة، بل روحها العميقة؛ ويرى في التعذيب ليس جريمة، بل أداة من أدوات "التحصين"؛ ويرى في الإرهاب النفسي للمجتمع وسيلة مشروعة لتثبيت السلطة

هنا يصبح من المفيد التوقف عند بعض الأدبيات التي حاولت أن تضفي على هذا المنطق طابعًا نظريًا أو شرعيًا. فهناك كتابات ظهرت تحت عناوين من قبيل "المخابرات في الدولة الإسلامية" و«المدخل إلى علم الاستخبارات – رؤية إسلامية» وهي، بغض النظر عن تفاوتها في اللغة والتفاصيل، تشترك في مسعى أساسي: تأصيل العمل الاستخباراتي داخل المرجعية الدينية والتاريخ الإسلامي، بحيث لا يعود الأمن مجرد وظيفة مدنية خاضعة لرقابة المجتمع والقانون، بل يتحول إلى جزء من "الواجب العقائدي" في حماية الدولة أو الجماعة أو المشروع.

الإشكال الحقيقي في هذه الكتابات ليس فقط في ما تقوله صراحة، بل في ما تؤسسه ضمنًا. فهي تقوم بخطوة معرفية خطيرة: تنقل وقائع تاريخية مرتبطة بصراعات وسياقات محددة إلى مستوى القاعدة العامة، ثم تعيد إنتاجها كأنها نموذج معياري صالح لكل زمان ومكان. في هذه النقلة يتحول التاريخ إلى ذريعة، والسياق إلى شرعنة، والاستثناء إلى أصل.

وهكذا تتسع كلمة "الأمن" حتى تبتلع كل شيء. لا يعود الأمن حماية للناس، بل مراقبة لهم. لا يعود دفاعًا عن الدولة، بل تبريرًا لاختراق المجتمع. لا يعود وظيفة إدارية، بل منطقًا كليًا يعيد تعريف السياسة والقانون والأخلاق معًا. ومن هذه النقطة يصبح الفرق ضئيلًا جدًا بين الاستخبارات والقمع، وبين التحري والترويع، وبين حماية النظام ومصادرة المجتمع.

إن أخطر ما فعلته هذه الأدبيات أنها لم تصنع التعذيب مباشرة، لكنها صنعت الشرط الفكري الذي يجعل التعذيب قابلًا للتبرير. لم تأمر بالعنف دائمًا، لكنها أعادت ترتيب الوعي على نحو يجعل العنف يبدو امتدادًا طبيعيًا للدفاع عن "المصلحة العليا". هنا يدخل ما يسمى في التراث السياسي المعاصر بـ«فقه الضرورة»: ذلك المنطق الذي يعلّق الأخلاق بدعوى حماية الجماعة، ويؤجل العدالة بدعوى المعركة، ويبيح الاستثناء حتى يتحول الاستثناء إلى قاعدة حكم دائمة.

في هذا المستوى تلتقي هذه الرؤية مع ما كتبته حنة أرندت عن الشمولية؛ لا من جهة التطابق التاريخي، بل من جهة البنية. فالنظام الشمولي، كما بيّنت، لا يحتاج فقط إلى أجهزة قمع، بل إلى أيديولوجيا تجعل القمع معقولًا، بل وتجعله أحيانًا واجبًا. إنه لا يمارس الشر بوصفه انفجارًا غرائزيًا فقط، بل بوصفه نتيجة منطقية داخل نسق فكري مغلق. وهكذا يصبح التعذيب "إجراء"، والإعدام "حسمًا"، وتدمير المجتمع "كلفة ضرورية"، لأن المشروع نفسه قد احتل مكان الإنسان.

ومن هنا نفهم أن ما يعيشه السودان اليوم من حرب مدمرة ليس خروجًا على تلك العقلية، بل هو أحد تعبيراتها القصوى. فالعقل الذي اعتاد أن يرى المجتمع مادة للضبط، يمكنه بسهولة أن يراه مادة للإحراق. والعقل الذي شرعن كسر الأفراد في الزنازين، لا يجد صعوبة في شرعنة كسر المدن في الحرب. والعقل الذي تعلّم أن الخوف أداة حكم، سيعتبر الخراب الشامل مجرد نسخة موسعة من بيوت الأشباح: سجنًا أكبر، على مستوى الوطن كله.

إن الحرب الدائرة ليست فقط حرب بنادق، بل أيضًا حرب تصور. هناك من لا يزال ينظر إلى السودان بوصفه غنيمة يجب استردادها، لا وطنًا يجب إنقاذه. هناك من يتعامل مع الدمار لا بوصفه كارثة، بل بوصفه فرصة لإعادة تركيب السلطة. وهذا هو الجوهر الأكثر ظلمة في المسألة: حين يصبح الخراب نفسه وسيلة سياسية مشروعة للعودة إلى الحكم.

بهذا المعنى، لا تكفي الإدانة الأخلاقية وحدها، رغم ضرورتها. المطلوب هو تفكيك العقل الذي أنتج هذا كله. كيف يفكر؟ كيف يبرر؟ كيف يحوّل الخوف إلى فضيلة؟ كيف ينقل الدولة من كونها مؤسسة عامة إلى كونها جهازًا عقائديًا مغلقًا؟ وكيف يستبدل فكرة المواطن بفكرة المشتبه فيه، وفكرة الوطن بفكرة الساحة، وفكرة القانون بفكرة التدبير الأمني المفتوح؟

إن الأزمة ليست في "تجاوزات" هنا أو "انتهاكات" هناك، بل في تصور كامل للسلطة. تصور لا يفهم الدولة إلا كأداة سيطرة، ولا يفهم المجتمع إلا بوصفه ملفًا أمنيًا، ولا يفهم السياسة إلا بوصفها حربًا مؤجلة أو معلنة. وفي هذا التصور، لا تكون القوة قدرة على بناء المؤسسات أو صيانة الحياة، بل قدرة على إلحاق الأذى وإدارته وتوزيعه.

لقد أثبت تاريخ السودان، كما أثبت تاريخ غيره، أن الخوف قد يضمن الصمت، لكنه لا يبني شرعية. وقد يفرض طاعة ظاهرية، لكنه لا يصنع دولة. والسلطة التي تتغذى على إذلال المجتمع تنتهي، في لحظة ما، إلى التهام أسسها هي نفسها، لأن الدولة التي تُختزل إلى مخابرات، والسياسة التي تُختزل إلى تعذيب، والوطن الذي يُختزل إلى غرفة تحقيق، لا يمكن أن تثمر إلا هذا المشهد الكارثي: حربًا بلا أفق، وخرابًا بلا معنى، وبلدًا يُدفع مرة أخرى إلى حافة العدم.

إن السؤال الذي يواجه السودان اليوم ليس فقط: من يحكم؟ بل: بأي عقل يُحكم؟

فإذا لم يُهزم هذا العقل الذي جعل من الخوف دينًا سياسيًا، ومن الاستخبارات فلسفة دولة، ومن التعذيب لغة حكم، فإن كل تغيير سيظل شكليًا، وكل انتقال سيظل مؤقتًا، وكل سلام سيبقى هدنة هشة فوق أرض لم تُقتلع منها بعد جذور الرعب.

المعركة الحقيقية ضد هذا الإرث هي معركة لاستعادة معنى الدولة بوصفها عقدًا للحياة، لا آلية للرعب. معركة لاستعادة القانون بوصفه قيدًا على السلطة، لا سلاحًا في يدها. معركة لاستعادة الإنسان نفسه من داخل الملفات الأمنية والمقولات العقائدية التي سحقت فرديته وكرامته وأدخلته في حسابات الطاعة والاشتباه

حين تُدار الدولة بمعايير مختلّة:

التعيين بين غياب النزاهة وأزمة الشرعية

السفير/
عادل إبراهيم مصطفى

تحت عنوان: «هل يمكن لمستشار البرهان الذي أُدين قضائيًا في قضية عنف أسري أن يقنّع العالم بجرائم الاغتصاب المنسوبة إلى قوات الدعم السريع؟»، كتبت الأستاذة لبنى أحمد حسين بصحيفة (الراكوبة) يوم 24 مارس الجاري مقالًا استنكرت فيه قرار قائد الجيش ورئيس سلطة بورتسودان الانقلابية بتعيين د.أمجد فريد مستشارًا للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية.

وقالت الكاتبة إن تعيين من تمت إدانته في قضية جنائية تتعلق بعنف أسري وإحداث أذى، في مثل هذا الموقع، يطرح تساؤلات جوهرية حول معايير الاختيار في التعيينات العامة، خاصة في أعلى مستويات السلطة، مثل مجلس السيادة. كما أشارت إلى أنه سبق لأمجد فريد العمل في مكتب رئيس وزراء حكومة الثورة د.عبد الله حمدوك، مبينة أنه لم يكن قد صدر ضده حكم نهائي آنذاك.

يبدو أن الأستاذة لبنى قد أحسنت الظن بهذه السلطة حين تساءلت عن المعايير التي تتبعها في عملية الاختيار للوظائف العليا؛ إذ تبدو هذه المعايير – إن وُجدت – غير قابلة للإفصاح، لمجافاتها المبادئ الأساسية التي يُفترض توفرها فيمن يتولى الوظائف العامة، مثل الكفاءة، والنزاهة، والقدرة على التأثير الإيجابي. وبطبيعة الحال، يصعب تصور اعتماد مثل هذه القيم من قِبل سلطة تنكرت لتطلعات وأحلام الملايين من أبناء وبنات الشعب السوداني في إقامة دولة مدنية ديمقراطية تنعم بالحرية والسلام والعدالة، بإقدامها على الانقلاب على حكومة الثورة، في محاولة لإعادة تمكين دولة الإخوان المسلمين بعد أن أطاحت بها إرادة الشعب.

ولم يكن د.أمجد فريد أول من أثار تعيينه جدلًا واسعًا واستدعى التساؤل حول معايير الاختيار؛ فقد سبقه د.كامل إدريس، الذي تم تعيينه رئيسًا للوزراء. وهو من أُرغم على مغادرة منصب المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) قبل عامين من انتهاء فترة ولايته، وذلك بعد ثبوت قيامه – بحسب مصادر مطلعة – بتزوير شهادة ميلاده.

وباختصار غير مُخلّ، تتلخص حيثيات هذه القضية في الآتي: في عام 1982، وأثناء عمله سكرتيرًا ثانيًا ببعثة السودان لدى الأمم المتحدة في جنيف، أعلنت منظمة (WIPO) عن وظيفة شاغرة في الدرجة (P4). ومن بين شروط التقديم ألا يقل عمر المتقدم عن 35 عامًا ولا يزيد على 40 عامًا.

وحينها، كان عمره 29 عامًا، وفقًا لشهادة ميلاده الرسمية المحفوظة في ملف خدمته بوزارة الخارجية. ولتجاوز هذا الشرط، استخرج شهادة تسنين حدّدت تاريخ ميلاده بعام 1945، وقدّمها ضمن طلبه، ما أهّله للفوز بالوظيفة. وبذلك، كان التحايل – لا الاستحقاق – مدخلًا لنيله تلك الوظيفة الأممية المهمة، ومن ثم بناء مساره الوظيفي على هذا الأساس.

وفي عام 2006، عاد لاستخدام الشهادة الأصلية، حيث قام بإعادة تقديمها، وأصدر توجيهًا لمدير الموارد البشرية – وكان حينها من تنزانيا – لإيداعها في ملفه الوظيفي، على الأرجح بدافع تحسين مزايا التقاعد. غير أن المسؤول رفض تنفيذ هذا التوجيه، وقام بإبلاغ الدول الأعضاء في المنظمة بما حدث. وقد أدى ذلك إلى تشكيل لجنة تحقيق، انتهت إلى إرغامه على مغادرة منصبه قبل عامين من انتهاء ولايته.

وفي الدول التي تُدار بمؤسسات راسخة، تقوم معايير التعيين في المناصب العليا على أسس واضحة، تشمل الكفاءة المهنية، والسجل الأخلاقي النظيف، والشفافية، والخضوع للمساءلة. كما تخضع هذه التعيينات – في كثير من الأحيان – لإجراءات تدقيق صارمة، تضمن توافق المرشح مع القيم العامة للدولة. غير أن المقارنة مع حالة السلطة الانقلابية تكشف فجوة عميقة، حيث تغيب هذه المعايير، أو يتم الالتفاف عليها، بما يُفرغ الوظيفة العامة من مضمونها ويُضعف ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة.

وعليه، فإن أمر اختيار شخصيات تحيط بها شبهات أخلاقية أو سوابق تتعلق بالنزاهة لتولي أعلى المناصب التنفيذية، لا يمكن النظر إليه باعتباره مجرد خلل عابر في التقدير، بل هو انعكاس مباشر لطبيعة السلطة ذاتها ومعاييرها الحاكمة. فحين تُستبدل الكفاءة بالولاء، والنزاهة بالمصلحة، وحسن السيرة والسلوك بالتبرير السياسي، تفقد مؤسسات الدولة معناها، وتتحول الوظيفة العامة من أداة لخدمة الشعب إلى وسيلة لإعادة إنتاج السلطة وحماية بقائها.

إن الدول لا تُبنى بالشعارات، ولا تُدار بتجاهل الحقائق، بل تقوم على أسس راسخة من الشفافية والمساءلة واحترام القيم الأخلاقية. وأي سلطة تتغافل عن هذه المبادئ إنما تُعمّق أزمة الثقة بينها وبين شعبها، وتفقد – بمرور الوقت – قدرتها على الإقناع داخليًا وخارجيًا. فافاقد الشيء لا يعطيه، ومن يفتقر إلى النزاهة في داخله لن يستطيع أن يقنع العالم بامتلاكها في خطابه.

في الدول التي تُدار بمؤسسات راسخة، تقوم معايير التعيين في المناصب العليا على أسس واضحة، تشمل الكفاءة المهنية، والسجل الأخلاقي النظيف، والشفافية، والخضوع للمساءلة. كما تخضع هذه التعيينات – في كثير من الأحيان – لإجراءات تدقيق صارمة، تضمن توافق المرشح مع القيم العامة للدولة

ديسمبر 10
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
2 أبريل 2026م
رأي
https://decembernews.com

السودان ومنزلق الفصل السابع:

قــراءة في مــآلات التــدويل والجمــود

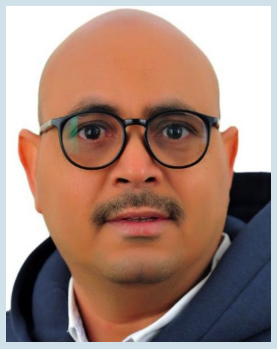

محمد الأمين عبد النبي

تمر الساحة السودانية بمرحلة حرجة تتزايد فيها وتيرة التحركات الدولية، لا سيما الأمريكية، لتتجاوز حدود الضغوط التقليدية نحو تهيئة المسرح القانوني والسياسي لتدخل دولي تحت مظلة «الفصل السابع». ويأتي هذا التحول الإستراتيجي بعد إخفاق الأدوات السابقة من عقوبات استهدفت القادة الميدانيين وتنديدات بالفظائع الجماعية في تحقيق اختراق حقيقي، مما دفع المجتمع الدولي للانتقال من سياسة إدارة الأزمة إلى محاولة إعادة هندسة مخرجاتها السياسية.

وفي جوهر هذه المقاربة، يمثل الفصل السابع أداة حاسمة لتدخل مجلس الأمن واستخدام جميع الوسائل اللازمة لفرض السلام وحماية المدنيين. وقد سبق استخدام هذا الإطار في السودان نفسه خلال أزمة دارفور، عندما تم تفويض قوات دولية بصلاحيات قتالية؛ وهو ما يؤكد أن استدعاء هذا المسار يظل خياراً قائماً ضمن الأدوات الدولية عند توصيف النزاع كتهديد للسلم والأمن الدوليين. فالواقع الميداني يوفر بيئة خصبة لتبرير مثل هذا التدخل؛ إذ تحولت الحرب المستمرة منذ عام 2023 إلى واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية عالمياً، بوقوع مئات الآلاف من القتلى وتشريد أكثر من 14 مليون نازح، إلى جانب اتهامات موثقة بارتكاب جرائم إبادة وعمليات تطهير عرقي، مما يعزز السردية الدولية بأن الوضع قد تجاوز كونه نزاعاً داخلياً ليصبح كارثة إنسانية تستدعي تدخلاً قسرياً.

وفي المقابل، يبرز تعنت واضح من طرفي الحرب، سواء في رفض الحلول السياسية أو في التمسك بخيار الحسم العسكري؛ فالجيش يشترط انسحاب قوات الدعم السريع قبل الانخراط في أي مفاوضات، بينما تواصل الأخيرة توسيع عملياتها الميدانية، مما يعمق حالة الانسداد السياسي ويغذي القناعة الدولية بأن الأطراف المحلية غير قادرة، أو غير راغبة، في إنهاء الحرب. هذا التعنت يشكل أحد أهم المبررات التي تُستخدم عادة لتسويق الانتقال من الضغوط الدبلوماسية إلى الأدوات الدولية الأكثر صرامة.

يبرز تعنت واضح من طرفي الحرب، سواء في رفض الحلول السياسية أو في التمسك بخيار الحسم العسكري؛ فالجيش يشترط انسحاب قوات الدعم السريع قبل الانخراط في أي مفاوضات، بينما تواصل الأخيرة توسيع عملياتها الميدانية، مما يعمق حالة الانسداد السياسي ويغذي القناعة الدولية بأن الأطراف المحلية غير قادرة، أو غير راغبة، في إنهاء الحرب

إلى جانب ذلك، تؤدي العوامل الإقليمية والدولية دوراً معقداً في المشهد؛ حيث تتداخل مصالح قوى متعددة في السودان عبر الصراع على النفوذ في البحر الأحمر والموارد الإستراتيجية. وقد دفع ذلك الولايات المتحدة إلى استهداف شبكات دولية متهمة بتغذية الحرب، في محاولة لقطع خطوط الإمداد وإعادة تشكيل ميزان القوى. وتبدو التحركات الأمريكية الأخيرة جزءاً من إستراتيجية أوسع لإعادة ضبط المشهد السوداني، عبر الانتقال إلى مجلس الأمن واتخاذ الفصل السابع كخيار تفرضه تطورات الأوضاع في السودان والمنطقة؛ وبالتالي، فإن ما يجري حالياً يمكن قراءته كمرحلة تمهيدية تُبنى فيها حجج التدخل الدولي.

وتتزايد المؤشرات التي تُستخدم كمدخل للانتقال نحو الفصل السابع، وأبرزها تصاعد توصيف النزاع باعتباره تهديداً للسلم والأمن الدوليين داخل أروقة مجلس الأمن، وتكثيف الحديث عن جرائم واسعة النطاق قد ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية، يرافق ذلك توسيع دائرة العقوبات واستهداف شبكات التمويل والتسليح، مع ضغط متنام لفرض آليات مراقبة دولية أو حمّاية للمدنيين. كما أن العجز الواضح عن فرض وقف إطلاق نار مستدام، واستمرار الانهيار الإنساني، يعززان سردية أن الأزمة قد خرجت عن نطاق السيطرة.

تبدو التحركات الأمريكية الأخيرة جزءاً من إستراتيجية أوسع لإعادة ضبط المشهد السوداني، عبر الانتقال إلى مجلس الأمن واتخاذ الفصل السابع كخيار تفرضه تطورات الأوضاع في السودان والمنطقة؛ وبالتالي، فإن ما يجري حالياً يمكن قراءته كمرحلة تمهيدية تُبنى فيها حجج التدخل الدولي

وفي الوقت الذي يواجه فيه كل من الجيش السوداني وقوات الدعم السريع مأزقاً استراتيجياً متشابهاً رغم اختلاف موقعيهما، يتبدى بوضوح أنه لا أحد قادر على الحسم العسكري، ولا أحد مستعد لتقديم تنازلات حقيقية. فالجيش يواجه تحدي استعادة السيطرة الكاملة في ظل استنزاف طويل وضعف في الموارد، بينما تسعى قوات الدعم السريع لتثبيت نفوذها دون امتلاك شرعية أو قدرة على إدارة دولة. هذا الجمود خلق فراغاً فعلياً، وهو أخطر ما يمكن أن يبرر التدخل الخارجي؛ ومع استمرار التعنت تحول الصراع من معادلة داخلية إلى ملف دولي مفتوح، يصبح فيه مستقبل السودان رهينة لتوازنات خارجية.

إن نجاح الولايات المتحدة في تمرير قرار تحت الفصل السابع بشأن السودان يظل أمراً ممكناً، فقد أعدت واشنطن ملفاً قانونياً وأخلاقياً يدعم التحرك داخل الأمم المتحدة، يشمل الدفع نحو قرارات مرحلية تُستخدم كجسر تدريجي نحو إجراءات أشد، وبمعنى آخر، تحقيق نجاح جزئي عبر إجراءات مدرجة تحت الفصل السابع. ومع ذلك، تتمثل العقبة في مواقف القوى دائمة العضوية، وخصوصاً روسيا والصين، اللتين تتحفظان تقليدياً على أي تفويض عسكري واسع قد يُستخدم لتغيير توازنات داخلية أو فرض نماذج حكم من الخارج، فإن استخدام حق النقض (الفيتو) يظل احتمالاً قائماً، ما يحد من قدرة الولايات المتحدة على تمرير صيغة قوية، ولذلك غالباً ما تسعى واشنطن إلى صياغات تدريجية قد تجد تأييداً من روسيا والصين.

وفي ظل تصاعد التوترات في الشرق الأوسط، قد يتغير سلوك القوى الكبرى داخل مجلس الأمن بشكل واضح، حيث تميل الأولويات إلى إدارة الأزمات الأكثر تأثيراً على التوازنات الدولية المباشرة مثل أمن الطاقة، والممرات البحرية، واحتواء التصعيد بين القوى الإقليمية الكبرى. هذا السياق يمنح الولايات المتحدة هامش حركة يمكنها توظيف خطاب «منع تمدد الفوضى» لربط السودان بسلسلة عدم الاستقرار الإقليمي، خاصة عبر البحر الأحمر والقرن الإفريقي، مع احتمال مواجهة صعوبة حشد إجماع دولي واسع، لأن تركيز القوى الكبرى، بما فيها روسيا والصين، ينصرف نحو ملفات تعتبرها أكثر أولوية أو ارتباطاً بأمنها الإستراتيجي المباشر. وبالرغم من أن ملف السودان كان يُعامل سابقاً كملف ثانوي رغم خطورته الإنسانية، إلا أن التحولات الإقليمية والدولية الحالية جعلته جزءاً من معادلة الحرب والسلام في المنطقة التي تتطلب قرارات حاسمة.

في ظل تصاعد التوترات في الشرق الأوسط، قد يتغير سلوك القوى الكبرى داخل مجلس الأمن بشكل واضح، حيث تميل الأولويات إلى إدارة الأزمات الأكثر تأثيراً على التوازنات الدولية المباشرة مثل أمن الطاقة، والممرات البحرية، واحتواء التصعيد بين القوى الإقليمية الكبرى

وعلى ضوء خطة الرباعية والتحركات المصاحبة لها، فإن المسار الدولي يتجه نحو تكثيف الضغط السياسي والقانوني على الأطراف المتحاربة؛ فالترحيب الدولي بهذه الخطة منحها وظيفة أساسية داخل مجلس الأمن، باعتبارها بديلاً مطروحاً يتطلب أدوات صارمة لتنفيذها. كما أن تحولات النزاع نفسها لعبت دوراً مهماً؛ فلا حسم عسكرياً يلوح، ولا تسوية سياسية تظهر، مع توسع رقعة القتال وتعقد خطوط الإمداد والدعم. هذا الجمود يضع طرفي الحرب في مأزق استنزاف مستمر دون أفق، ويغذي القناعة الدولية بأن الطرفين يستخدمان الوقت لإعادة التموضع لا للوصول إلى حل. وفي هذه الحالة، فإن أي مؤشرات على تعمد التعطيل أو نقض الالتزامات ستُترجم سريعاً إلى مبررات لإجراءات تحت الفصل السابع.

إن تعثر المسارات الإقليمية والدولية الرامية إلى وقف الحرب، والانحدار الحاد في الأوضاع الإنسانية، واتساع رقعة الانتهاكات، كلها عوامل تعيد تشكيل تقديرات المجتمع الدولي وتعزز فرضية أن الأزمة تجاوزت قدرة الأدوات الدبلوماسية التقليدية على الاحتواء. وفي ظل هذا الانسداد، تتزايد احتمالات الانتقال إلى تدخل ذي طابع قسري، سواء عبر آليات الفصل السابع في منظومة الأمم المتحدة، أو من خلال تفعيل مقتضيات البند الرابع في إطار الاتحاد الإفريقي، بما يسمح بتدخل إقليمي لحماية المدنيين ومنع تفكك الدولة؛ وبذلك، أصبح التدخل احتمالاً متقدماً. خاصة بعد تزايد الاهتمام الدولي بالسودان ضمن سردية أوسع عن نطاق عدم الاستقرار الإقليمي، ومع تعذر التوصل إلى هدنة إنسانية واستمرار الانزلاق الميداني نحو مزيد من التفكك، تتراكم داخل مجلس الأمن المبررات القانونية والسياسية لتفعيل الفصل السابع، خاصة في ظل اعتبار الوضع في السودان تهديداً عابراً للحدود يمس أمن البحر الأحمر والقرن الإفريقي.

إن تجنب الوصول إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يتطلب تغييراً ملموساً في سلوك الأطراف، وليس مجرد مواقف خطابية. فأولاً: يظل العامل الحاسم هو كسر حالة التعنت، إذ إن استمرار الحرب دون أفق سياسي هو أقوى مبرر لأي تدخل دولي، وبالتالي فإن وقف إطلاق نار حقيقياً يعد إشارة مباشرة بأن الأطراف ما تزال تملك القدرة على ضبط الصراع. ثانياً: إطلاق عملية سياسية ذات مصداقية لا شكلية؛ فالمجتمع الدولي يبحث عن مسار يمكن البناء عليه، وأي حوار يجب أن يتضمن ضمانات واضحة، وجدولاً زمنياً، وآلية رقابة، ومشاركة مدنية حقيقية. ثالثاً: تحسين الوضع الإنساني بشكل ملموس ووقف الانتهاكات والجرائم التي تعد من أبرز مداخل التدويل، وذلك بفتح الممرات الإنسانية، وحماية المدنيين، والتعاون الفعال مع المنظمات الدولية. رابعاً: توحيد الموقف الداخلي والإقليمي؛ فالتضارب في الأجندات الإقليمية والانقسامات الحادة داخل القوى المدنية يعطي انطباعاً بأن السودان ساحة مفتوحة للصراع بالوكالة، وبناء جبهة مدنية وسياسية موحدة يعزز فكرة أن الحل يمكن أن يكون سودانياً خالصاً. خامساً: تقديم مبادرة وطنية استباقية بدلاً من انتظار الضغوط الدولية، عبر صياغة إطار سوداني للحل يتضمن ترتيبات انتقالية، وخارطة طريق للحكم، وآليات واضحة للعدالة.

تعثر المسارات الإقليمية والدولية الرامية إلى وقف الحرب، والانحدار الحاد في الأوضاع الإنسانية، واتساع رقعة الانتهاكات، كلها عوامل تعيد تشكيل تقديرات المجتمع الدولي وتعزز فرضية أن الأزمة تجاوزت قدرة الأدوات الدبلوماسية التقليدية على الاحتواء

وفي نهاية المطاف، فإن تجنب الفصل السابع لا يتحقق برفضه سياسياً أو إعلامياً، بل بإزالة أسبابه الموضوعية على الأرض. فكلما بدا أن الأطراف قادرة على احتواء الأزمة، تراجع مبرر التدخل؛ أما استمرار الحرب، مع تفاقم الانتهاكات وانسداد الأفق السياسي، فهو عملياً دعوة مفتوحة لتدويل الأزمة.

تـأملات في سـرد فشـلٍ يُـدار كـأنه قـدر

إبراهيم برسي

في الطريق إلى هناك، لم يكن الخلل في الطريق. الإسفلت ممدود كما ينبغي، إشارات المرور تنظم الحركة بسلاسة، واللافتات تُخبرك بأسماء الطرقات والأماكن.. كل شيء يوحي بأن العالم يسير وفق ما تمّ الاتفاق عليه.

ومع ذلك، حين تبدأ الحكاية، نكتشف أن ما يبدو كدولة ليس سوى ترتيب يُرى من الخارج فقط، تاركًا الداخل يعمل وفق منطقه الخاص دون أي مساس.

في السودان، لا يبدأ فشل الدولة من لحظة سقوطها، ولا من صوت الرصاص حين يعلو داخل الأحياء والمدن. الفشل أقدم من ذلك بكثير. يبدأ من تلك المسافة الصغيرة بين الاسم وما يشير إليه. من الفجوة التي تجعل كلمة «الدولة» مكتملة في اللغة، وغائبة في الواقع.. كأنها كلمة نجت من المعنى.

كبرنا ونحن نتعلم أن الدولة كائن جامع، سقف يحمي الجميع، فكرة تنتظم حولها الحياة. غير أن التجربة ظلت تُسائل هذا التعريف في كل مرة. الدولة لا تظهر إلا في لحظات محددة: عند الحواجز، حيث يتحصّل العسس الجبايات ورسوم الطريق، في مكاتب تُجبرك على دفع دمغات لا علاقة لها بالخدمة المقدمة، في قرارات لا يفهمها أحد، وفي عنفٍ لا يترك مجالًا للتأويل. ثم تختفي، وتترك الناس يواجهون حياتهم كأنهم في فراغ لا يعترف بأي بنية تتجاوز يومياتهم المباشرة.

في واحدة من رحلاتي الأخيرة، خارج هذا البلد الذي تعلّم كيف يحترم مؤسساته، وعند وصولي إلى الخرطوم بعد غياب قارب العشرين عامًا، واجهت مفارقة لا يمكن تجاوزها بسهولة. تعطل أمر إداري بسيط، وهذا يحدث في أي مكان. غير أن ما حدث لاحقًا هو ما يستحق الانتباه. لم يتحرك الموظف لمعالجة الخلل عبر الإجراءات المعروفة. طريقة الحل نفسها كانت هي المفارقة.

هاتف واحد من الموظف نفسه، بعد أن قال: «أنت باين عليك ود ناس.. والشغلة دي بتجر».. وكان ما كان. اتصال من شخص يعرف شخصًا آخر، فتُحل المشكلة وكأنها لم تكن. تُحل من خارج الدائرة الحكومية، وكأن الدولة تنسحب بهدوء، تاركة المشهد لشبكة خفية تعرف كيف تُدير الأمور بكفاءة أكبر.

كانت لحظة تحمل أكثر مما تبدو عليه في ظاهرها.

لم تكن مجرد تجربة عادية، كانت مدخلًا لفهم أعمق.

شعرت أن الدولة هنا لا تُختزل في ضعفها فقط، بل يتم تجاوزها عمدًا. يتم التعامل معها، من داخل مؤسساتها نفسها، كخيار بطيء ومعقّد وغير عملي. في المقابل، تتقدم شبكة العلاقات بوصفها البديل الفعلي... النفوذ أسرع من القانون، والمعرفة الشخصية والوساطة أكثر فاعلية من المؤسسة، والقرب من مركز القوة يختصر الطريق أكثر من أي إجراءات رسمية.

هنا يتبدل السؤال في ذهني.

لم يعد: لماذا تفشل الدولة؟

السؤال يصبح: من يدير الحياة حين تغيب الدولة؟

في السودان، الإجابة ليست غامضة كما يتضح لاحقًا. هناك دولة أخرى تعمل في الظل، أكثر حضورًا في الواقع. شبكة ممتدة من العلاقات، من الولاءات، من المصالح المتداخلة. تبدأ من الضابط الذي يفتح الطريق، ولا تنتهي عند التاجر الذي يموّل، مرورًا بالوسيط الذي يعرف بمن يتصل به ومتى.

هذه ليست فوضى كما قد تبدو. هذا نظام موازٍ، له حراسه ومصالحه وقواعده غير المكتوبة. نظام لا يعترف بالكفاءة، يعترف بالوساطة. لا يثق في القانون، يثق في القرب من مراكز القوة. لا يحتاج إلى مؤسسات، لأنه نشأ أصلًا على أنقاضها.

حين يُقرأ تاريخ الدولة في السودان من هذه الزاوية، تتضح الصورة بقدر أكبر من القسوة. ما تركه الاستعمار لم يكن سوى جهاز إداري منفصل عن المجتمع. غير أن هذا الجهاز لم يُترك ليضعف وحده. إذ إن النخب التي ورثته «الأفندية» كما سماهم خالد الكِد في كتابه «الأفندية ومفاهيم القومية في السودان» لم تكتفِ بإدارته، بل حافظت على انفصاله، لأنها وجدت فيه مصدر امتيازها.

ثم جاء الجيش، ليس بوصفه حاميًا للدولة، بل بوصفه مركزًا لإعادة تعريفها وناهبًا لثرواتها، وقاتلًا لشعبها حين يقتضي الأمر، فهو منذ الاستقلال، لم يتعامل مع الدولة كإطار يجب حمايته، تعامل معها كحيّز يمكن الاستحواذ عليه. ومع كل انقلاب، كانت الدولة تُعاد صياغتها على مقاس القوة، وليس على مقاس المجتمع.

وعندما دخل الإسلام السياسي إلى السلطة، لم يكتفِ بالسيطرة، أعاد هندسة المعنى نفسه. لم تعد الدولة جهازًا إداريًا، تحولت إلى أداة لإنتاج الطاعة، إلى خطاب يُشرعن السيطرة، وإلى منظومة تُعيد تشكيل الوعي بحيث يصبح القبول هو القاعدة، والاعتراض استثناءً مكلفًا، حتى قادوا البلاد إلى هذه الحرب، وما يزالون يعيدون إنتاج السردية نفسها، وكأنها لم تُستنفد.

في السودان، لا يبدأ فشل الدولة من لحظة سقوطها، ولا من صوت الرصاص حين يعلو داخل الأحياء والمدن. الفشل أقدم من ذلك بكثير. يبدأ من تلك المسافة الصغيرة بين الاسم وما يشير إليه

في هذا السياق، لم تعد الدولة إطارًا جامعًا. صارت ساحة توزيع. من يقترب يحصل، ومن يبتعد يُقصى. التعليم نفسه لم يسلم، أُدخل في هذه المنظومة، فتحول إلى أداة لإعادة تشكيل الوعي وأدلجته.

هنا، يتغير معنى الفشل. الفشل لا يظهر كحادثة.. يتحول إلى نمط عمل. الدولة تستمر، تعمل، تُصدر قرارات، ترفع شعارات.. وفي الوقت نفسه، تُنتج الشروط التي تُبقيها عاجزة عن أداء وظيفتها الأساسية. هذا ليس عجزًا فقط، هذا نمط إنتاج مستمر للفشل.

في الشارع، لا يُقرأ هذا النمط كتحليل نظري، بل يُعاش كحياة يومية. الناس لا ينتظرون الدولة لتحل مشاكلهم. يتجهون مباشرة إلى البدائل: صديق يعمل في موقع ما، قريب يعرف مسؤولًا، وسيط يمكنه حل المشكلة دون صفوف. الحياة تُدار خارج المؤسسات، رغم وجودها. هذا التوازي ليس عرضًا جانبيًا، هو القاعدة الفعلية.

وفي لحظات العنف، تختصر الدولة نفسها في وظيفتها الأكثر خشونة، حيث تتحول إلى قوة باطشة تُفرض نفسها على الواقع. قوة لا يُلجأ إليها للاحتماء، بل يُنظر إليها كعامل يمكن أن يزيد الوضع تعقيدًا. وتفقد الفكرة القديمة مكانها لصالح واقع مختلف تمامًا.

الحديث عن «إصلاح الدولة» في هذا السياق يبدو محدود الأفق. الإصلاح يفترض وجود بنية يمكن تعديلها. ما يظهر هنا هو شيء مختلف: دولة لم تكتمل فكرتها أصلًا، ولم تتحول إلى معنى مشترك، ولا إلى عقد ضمني بين الناس.

وربما الأكثر إرباكًا، أن المجتمع نفسه لم يقف خارج هذه العملية. تعلّم التكيّف معها، ثم شارك في إعادة إنتاجها. لم يعد ينتظر الدولة، ولم يعد يثق بها، وفي الوقت نفسه يعتمد على الشبكات التي تُضعفها. كأن الجميع جزء من هذا الترتيب، حتى وهم يعترضون عليه.

هنا، لا يعود السؤال متعلقًا بالدولة وحدها.

السؤال يمتد إلى وعينا بها.

ما الذي نريده حين نقول «دولة»؟

هل نريد جهازًا يعمل بكفاءة؟

أم معنى مختلفًا، يتجاوز الإدارة إلى الإحساس المشترك بالأمان والانتماء؟

في مكان ما، بين تجربة شخصية صغيرة، وتاريخ طويل من التعثر، يتشكل سؤال لا يكف عن العودة:

إذا كانت الدولة لا تُعاش إلا كغياب أو كقوة باطشة،

فهل المشكلة في الدولة وحدها؟

أم في البنية التي جعلت هذا الغياب ممكنًا،

وهذا الحضور مخيفًا؟.

هذا نظام موازٍ، له حراسه ومصالحه وقواعده غير المكتوبة. نظام لا يعترف بالكفاءة، يعترف بالوساطة. لا يثق في القانون، يثق في القرب من مراكز القوة. لا يحتاج إلى مؤسسات، لأنه نشأ أصلًا على أنقاضها

التعليـم في السـودان، بين حـافة الانهيـار وضرورة الفعـل الإستـراتيجي الحـاسم

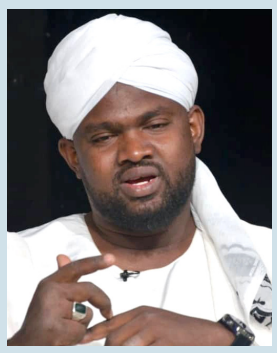

عروة الصادق

يقف التعليم العام والعالي في السودان عند نقطة مفصلية فارقة، تتكاثف فيها أزمات الدولة مع اختلالات الإدارة، وتتداخل فيها تداعيات الحرب مع تراكمات طويلة من التسييس والفساد، حتى أصبح الحق في التعليم مهدَّدًا في جوهره، وأضحى ملايين الطلاب رهائن لإجراءات يفترض فيها البساطة والانضباط، في مقدمتها مسألة أرقام الجلوس وضمان الوصول إلى الامتحانات.

تأخير إرسال أرقام الجلوس لامتحانات الشهادة السودانية، خاصة في المناطق التي تُوصَف بأنها حاضنة لقوات الدعم السريع، يمثل تحولًا خطيرًا في وظيفة الدولة من راع للحقوق إلى معطِّل لها، حيث يتحول الإجراء الإداري إلى أداة إقصاء جماعي، ويُدفع الطلاب ثمنًا لصراع لا صلة لهم به، في بيئة تغيب فيها العدالة التعليمية وتتآكل فيها فكرة تكافؤ الفرص، الأمر الذي يفتح الباب أمام تصدعات اجتماعية عميقة يصعب احتواؤها لاحقًا.

في ذات السياق، يواجه الطلاب السودانيون في المراكز الخارجية في مصر وتشاد وغيرها واقعًا لا يقل قسوة، إذ تتعطل إجراءات إرسال أرقام الجلوس، وتتراكم حالة القلق داخل الأسر، ويتحول العام الدراسي إلى مساحة انتظار مفتوحة على المجهول، رغم أن هذه الفئة تعيش أصلًا ظروف نزوح وضغط اقتصادي ونفسي، وكان المتوقع أن تُمنح أولوية قصوى في التيسير والدعم، بما يحفظ الحد الأدنى من الاستقرار التعليمي.

تتفاقم الصورة مع ما يرد من مؤشرات حول ضغوط تمارس على الأسر السودانية في الخارج، تتعلق بإمكانية إغلاق مدارس التعليم الأساسي والمتوسط والثانوي، في محاولة لدفع الأسر إلى العودة القسرية، وهو توجه يحمل في طياته مخاطر إستراتيجية كبيرة، إذ يؤدي إلى كسر استقرار الأسر، ويهدد بانقطاع التعليم عن آلاف الطلاب، ويضع الدولة في مواجهة مباشرة مع أحد أهم حقوق مواطنيها، وهو الحق في التعليم الآمن والمستقر.

هذه الأزمات الآنية لا يمكن فصلها عن بنية أعمق من الخلل داخل قطاع التعليم، حيث تتكشف إفادات من داخل الوسط التعليمي عن وجود منظومات مالية واستثمارية تأسست من استقطاعات المعلمين وحقوقهم، ثم تحولت إلى كيانات مغلقة تدار بعيدًا عن الشفافية والمساءلة، مع غياب واضح لانعكاس عوائدها على القاعدة العريضة من المعلمين.

لقد نشأت، منذ مطلع الألفية، شركة للمعلمين برأس مال ضخم، توسعت لاحقًا لتشمل أصولًا إستراتيجية مثل برج المعلم بالسوق العربي، وصالة المعلم، ومستشفى المعلم، ومدينة المعلم الطبية، وهي مؤسسات ذات عوائد معتبرة، مع استمرار معاناة المعلمين من تدهور أوضاعهم الاقتصادية، وهو ما يعكس خللًا بنيويًا في توزيع الموارد وإدارة الأصول.

كما تشير المعلومات إلى إنشاء مستشفى المعلم بمدني عبر استقطاعات مباشرة من مرتبات المعلمين، واستمرار هذه الاستقطاعات حتى بعد اكتمال المشروع، مع توجيه العوائد لاحقًا إلى جهات محددة، إلى جانب استقطاعات أخرى غير واضحة مثل ما عُرف بـ(المرحمة)، دون تقديم إطار مؤسسي يوضح طبيعتها أو مسارات صرفها، الأمر الذي يثير تساؤلات مشروعة حول الحوكمة والشفافية.

أما ملف المعاشات، فيقدم نموذجًا صارخًا لاختلال العدالة، حيث ساهم المعلمون لعقود في نظام مالي استثماري كبير، بينما يتلقى المتقاعد مبالغ محدودة لا تكفي لتأمين احتياجاته الأساسية، في مفارقة حادة بين حجم الموارد المتراكمة ومستوى العائد الفعلي، وهو ما يعمّق الإحساس بالغبن ويقوّض الثقة في المؤسسات.

في هذا الإطار، يصبح ما يجري في ملف أرقام الجلوس والامتحانات انعكاسًا مباشرًا لهذه البيئة المختلة، حيث تتراجع كفاءة الإدارة، وتضعف القدرة على الاستجابة، وتتقدم الاعتبارات السياسية على مقتضيات الخدمة العامة، مما يؤدي إلى تعطيل حق أساسي يمس مستقبل أجيال كاملة.

المطلوب في هذه اللحظة يتجاوز المعالجات الإجرائية المحدودة، ويتجه نحو رؤية إستراتيجية شاملة، تبدأ بضمان فوري وغير مشروط لحق جميع الطلاب في الجلوس للامتحانات أينما وجدوا، وتسريع إجراءات المراكز الخارجية، وتأمين استمرارية المدارس في دول اللجوء، مع وقف أي ضغوط تؤدي إلى زعزعة استقرار الأسر، بالتوازي مع فتح ملفات الفساد في مؤسسات التعليم والمعلمين، وإخضاعها لمراجعة مستقلة تستند إلى معايير الحوكمة الرشيدة.

إن إنقاذ التعليم في السودان يمثل مدخلًا أساسيًا لإنقاذ الدولة ذاتها، إذ يرتبط التعليم بالأمن الاجتماعي، وبإعادة بناء الثقة، وبإنتاج النخب القادرة على قيادة المستقبل، وأي تأخير في هذا المسار يعني تعميق الفجوة، وتوسيع دائرة الخطر، ووضع البلاد أمام سيناريوهات أكثر تعقيدًا.

وعليه، فإن اللحظة الراهنة تستدعي قرارًا وطنيًا شجاعًا، يعيد ترتيب الأولويات، ويضع التعليم في صدارة الاهتمام، بوصفه القضية التي لا تحتمل التأجيل، والأساس الذي يقوم عليه أي مشروع للاستقرار أو النهوض.

تأخير إرسال أرقام الجلوس لامتحانات الشهادة السودانية، خاصة في المناطق التي تُوصَف بأنها حاضنة لقوات الدعم السريع، يمثل تحولًا خطيرًا في وظيفة الدولة من راعٍ للحقوق إلى معطِّل لها، حيث يتحول الإجراء الإداري إلى أداة إقصاء جماعي، ويُدفع الطلاب ثمنًا لصراع لا صلة لهم به

أين ذهب «العاديون»؟

تآكل النسيج الاجتماعي مهدد لاستعادة الديمقراطية

إبراهيم حمودة
ناقد وكاتب صحفي

منذ قديم الزمان والناس يعيشون مع بعضهم، ينشئون شبكة علاقات ومنافع، ويشبعون رغبتهم في التلاقي والتواصل من خلال أنشطة مشتركة اقتصادية كانت أم اجتماعية أو طقوسية. وحينما يطرأ طارئ يفسد هذا الإيقاع ويهدد الشبكة بكاملها، يتحدون ويواجهون ما يفسد عليهم حياتهم ويعيدون الأمور إلى نصابها. فلماذا الاستسلام الجماعي الذي نشهده لديناميك الحرب الذي يفسد كل ما بنته وصانته هذه المجاميع؟.

بعد ما يزيد عن الأربعين عاماً أفلحت في التواصل مع أحد زملاء مهنة التدريس أثناء عملي كمعلم في مدرسة أبو زبد الأميرية.

زميلي فاخر، ابن مدير مدرسة أبو زبد الأميرية وقتها فاروق بشير بلة الذي صار عمدة مسقط رأسه «كتير بلة» بالنيل الأبيض بعد نزوله المعاش عليه رحمة الله. كان فاخر في نفس عمري لذا كنت أنظر لوالده كأب قبل أن يكون مدير مدرستنا.

في العام الماضي وبالعاصمة الكينية نيروبي التقيت دكتور عبدالله محمد عبدالله، القادم من أمريكا، والذي اكتشفت أنه تلميذي في تلك المدرسة، الأمر الذي عزّز من حماسي في البحث عن زملاء المهنة وعن تلاميذي الذين درّستهم في الأعوام 1981-1982م.

أثمر هذا الحماس في بحثي وعثوري على أستاذ فاخر، بسبب فرادة اسمه وسهولة البحث عنه في وسائل التواصل الاجتماعي، لأن اسمه ببساطة لا يختلط مع عدد كبير من نتائج البحث مثل محمد أحمد، أو محمد عبدالله..إلخ.

أسعدني التواصل معه هاتفياً وسماع الكثير من أخبار زملاء المهنة وقتها الذين تفرقت بهم السبل. وما أدهشني حقاً هو عودة فاخر من مهجره كل عام لزيارة الأهل، وكان لا يفوّت في أيٍّ من المرات طقس السفر الطويل من النيل الأبيض إلى مدينة أبو زبد للمسالمة والمطايبة والسمر مع أصدقائه وزملائه القدامى، ولم توقف طقسه إلا هذه الحرب.

أبو زبد، لمن لا يعرفها الواقعة بين شمال كردفان وجنوب كردفان، يسكنها خليط من القبائل التي تمثل كل السودان تقريباً؛ المسيرية والحوازمة من جهة، وقبائل حمر والبديرية والنوبة والفلاتة والجبلاب من شمال السودان، وجزء من قبائل شمال درافور، والجوامعة من شمال كردفان، على سبيل المثال لا الحصر.

مثل هذا الاختلاط ينمي بالتأكيد الوجدان المشترك وأواصر القربى والمعرفة المبنية على التجارب المشتركة، في الطقوس والاحتفالات والمناسبات الاجتماعية وحتى أنشطة اللهو وتزجية أوقات الفراغ. المحصلة النهائية تعرف كل فرد على ذاته في الآخر، وتربية نوع من الثقة العميقة المبنية على الذاكرة المشتركة.

هذا الأمر ينطبق على المجتمعات في كل البلدان. ممارسة الرياضة مثلاً تجمع ابن حارس البناية وعامل النظافة مع ابن مدير المؤسسة أو المسئول الحكومي الرفيع ورجل الأعمال هنا في الغرب. وهو أمر بدأ في الانحسار في العقود الماضية، بعد أن عمد الأثرياء إلى إرسال أبنائهم إلى مدارس عالمية خاصة، وأصبحوا يرتادون أنواعاً من الرياضات لا تستطيع الفئات ذات الدخل المحدود تحمل تكاليفها. وانتهى الأمر إلى ظاهرة تعرف في مجتمعات الأثرياء في أوروبا بال«Skyboxification»، وهي العزلة التي يضربها الأثرياء حول انفسهم لتجنب مخالطة العامة في أماكن مثل دور الرياضة والحفلات الموسيقية الكبيرة باستئجار مقصورة تعرف باسم (سكاي بوكس) توفر لك ميزة عدم الاختلاط بالآخرين أو ملامستهم أو سماع أصواتهم. دافع كل ذلك هو سيادة ثقافة تمجِّد النجاح بشكله المادي، وكل من لم يستطع تحقيق معايير النجاح المادي فهو فاشل.

حذر علماء الاجتماع والسياسة من هذا الفرز، وقالوا إنه مهدد حقيقي من مهددات النظام الديمقراطي المبني ليس على تنفيذ رغبة الأغلبية، ولكن على عدالة توزيع الفرص والاعتناء بالفئات الضعيفة والأقليات في وضع السياسات المختلفة. غياب الاختلاط يؤدي إلى غياب الإحساس بالآخر أو تفهم عالمه وظروفه.

ما حدث في العقود الماضية من حكم الإسلاميين هو تدمير ممنهج للأوعية والتنظيمات الاجتماعية غير الرسمية. تفكيك لمؤسسات المنفعة العامة والمؤسسات الإنتاجية والخدمية مثل السكة الحديد، النقل النهري ومشروع الجزيرة ومشاريع القطاع العام. من ناحية أخرى إهمال التعليم الحكومي من الابتدائي للجامعة، وبناء مؤسسات تعليمية تعتمد على القدرة المالية، الأمر الذي أدى لفرز اجتماعي حاد نتيجته انعدام الفرصة للتواصل والتعايش الطبيعي لأبناء الوطن بكافة خلفياتهم الاقتصادية والاجتماعية، ما أنتج التشرذم الاجتماعي الذي نشهده، ورجوع المواطنين لمربع القبيلة بحثاً عن الأمان والدعم الاقتصادي والاجتماعي.

أضف لذلك انتهاج سياسات توظيف تنبني على صلة القربى أو التنظيم، الأمر الذي فوّت فرصة ربط المجاميع البشرية الكبيرة من جميع أنحاء السودان، وبناء وجدان مشترك على أرضية كسب العيش أزمالة المهنة. بالمقابل سادت ثقافة تقول بأن من لم يلتحق بالتنظيم مكتوب عليه الفشل والفقر والضياع.

هذا التشرذم الاجتماعي الذي نشهده، وغياب الروابط الاجتماعية والاقتصادية التي تميز مجتمعات الدولة الحديثة، أدى لاختلال البوصلة الاجتماعية وغياب معايير الحكم على الأشياء والأحداث، على أساس مبدئي يتعلق بقيم المساواة والنزاهة، العدالة والقانون، القيم التي لا ينجح مجتمع معافى من دونها.

في السنوات والعقود الماضية بدأت بعض الشرائح الاجتماعية سباقها من أجل التعليم والعمل والصعود الاجتماعي، على مسافة كبيرة خلف الفئات ذات الحظوة التي ظلت تستأثر بخيرات ومقدرات البلد الاقتصادية، الأمر الذي ضيّع الفرصة على المواطن العادي الذي كان يجد حقه بدرجة من الدرجات في كل مناحي الحياة، التعليم، الصحة والعمل.

ما حدث ببساطة هو القضاء على الناس العاديين الذين يحبون بعضهم ويتفقدون بعضهم ويتعرفون على أنفسهم في أفراد المجتمع الآخرين، وهذا ما يخلق الوجدان المشترك والقيم المشتركة التي يَهُبُّ الجميع للدفاع عنها لحظة الخطر، الأمر الذي لم يحدث الآن، وربما فاتت فرصة حدوثه.

تفتيح البشرة وعُقد النقص

سوسيولوجيا الهروب من الذات والعنصرية المتخفية

معتصم أحمد (أبستراك)

في زمن الصورة والهيمنة البصرية، لم يعد الجسد ملكًا لصاحبه، بل أصبح انعكاسًا لما تفرضه المنظومة الاجتماعية والإعلامية من معايير للجمال ودلالات رمزية. البشرة، التي يُفترض أن تكون مجرّد غلاف بيولوجي محايد، تحوّلت إلى مقياس للقبول الاجتماعي، ومؤشّر على الامتياز أو التهميش. ومن هنا، لم يعد تفتيح البشرة مجرّد إجراء تجميلي، بل فعلًا وجوديًا يعكس صراعًا داخليًا مع الذات، ويكشف عن عنصرية متخفية ناعمة لا تُقصي بشكل مباشر، بل تُهمّش بصمت.

الجمال كأداة للهيمنة الرمزية

يُعتبر الجمال أحد أكثر الوسائل تأثيرًا في إنتاج وتكريس الهيمنة الاجتماعية والثقافية. في كتابه الشهير (الاستشراق)، يكشف إدوارد سعيد كيف أن الاستعمار الغربي لم يكتفِ بالهيمنة السياسية والاقتصادية، بل عمل على إنتاج صور ثقافية عن «الآخر» – الشرقي أو الأسود – باعتباره دونيًا وغريبًا. هذه الصور الاستعمارية ما تزال حاضرة في الإعلام، السينما، والإعلانات، وتُستخدم كمعايير غير معلنة لتحديد «من هو الجميل»، و«من هو غير المرغوب فيه».

الجمال، إذًا، ليس معيارًا بيولوجيًا فحسب، بل أداة قوة ووسيلة لإعادة إنتاج النظام الاجتماعي. في هذا السياق، يصبح تفتيح البشرة شكلًا من أشكال التماهي مع رموز الهيمنة الثقافية الغربية، وتخلّيًا لا واعيًا عن الهوية الأصلية لصالح النموذج «الأبيض المتفوق».

يمكن النظر إلى هذا الفعل من خلال نظرية فرانز فانون في كتابه (بشرة سوداء.. أقنعة بيضاء)، حيث يصف «الرغبة في أن تكون آخر» بأنها محاولة المضطهَد أن يُشبه مضطهِده أملاً في نيل الاعتراف. هذا التماهي ليس مجرد اختيار جمالي، بل هو تعبير عن انقسام داخلي وحالة من الاغتراب عن الذات.

عُقد النقص والهوية المأزومة

تُشير عقدة النقص، بحسب عالم النفس ألفرد أدلر، إلى شعور الفرد بعدم الكفاية مقارنة بالآخرين، وليست مجرد حالة نفسية بل تجربة اجتماعية متجذرة في سياقات هيمنة وتمييز في بيئات تُروّج لتفوق عرقي أو لوني بعينه، يزداد الإحساس بالنقص، ويتحول اللون الداكن إلى علامة تُفهم على أنها تراجع أو ضعف.

يصبح الفرد الأسود أو الأسمر «مرآة» للتمييز الاجتماعي، حيث يعي ذاته من خلال نظرة الآخر، وهو ما يعبر عنه هيغل في جدلية السيد والعبد، حيث وعي الذات مشروط باعتراف الآخر. هذا الوعي المقيَّد يولّد انقسامًا نفسيًا بين الذات والهوية، فيتفاقم الشعور بالخزي والحاجة إلى الاندماج والقبول.

تتفجّر هذه الأزمة أيضًا في فضاء الجندر، إذ تُجبر النساء ذوات البشرة الداكنة على التفاوض مع معايير جمال غربية صارمة، مما يُكثف من معاناتهن ويزيد من أعباء الهوية الاجتماعية.

عنصرية متخفية... تهميش بابتسامة

العنصرية المتخفية أو الـCovert Racism هي شكل معاصر من أشكال التمييز، حيث لا يُمارس العنصر العنصري مباشرة عبر خطاب علني أو عنيف، بل عبر رسائل ضمنية وسياسات غير معلنة تُكرّس التفاوتات.

أمثلة عديدة على ذلك يمكن رصدها في مجال الإعلان والتلفزيون، مثل رفض فتاة ذات بشرة داكنة في إعلان لأن مظهرها «لا يتناسب مع الصورة العامة»، أو تعليق مثل «أنت جميلة رغم لونك» الذي يُقدَّم كمجاملة لكنه يحمل في طياته استعلاءً لونيًا مستترًا. هذا النوع من التمييز يصنع حاجزًا غير مرئي يصعّب على الأشخاص ذوي البشرة الداكنة الشعور بالانتماء والتقدير الكامل، كما يُظهر البحث في المؤسسات التعليمية وسوق العمل وجود تفضيلات لونية محددة، تؤثر في فرص التوظيف والترقية، ما يجعل التمييز قائمًا ومُستترًا في الوقت نفسه.

الجسد كفعل مقاومة

في مواجهة هذه السياقات، يبرز الجسد كمساحة مقاومة واستعادة للذات يرى الفيلسوف الكاميروني أشيل مبيمبي أن استعادة الجسد الأسود من قبضة التاريخ والاستعمار هو فعل مقاومة ثقافية وسياسية. يبدأ هذا الفعل من تصالح الفرد مع ذاته والاحتفال بجسده كما هو، لا كما يُفترض أن يكون، أو كما تفرضه معايير غربية غازية.

هذا المفهوم يتقاطع مع دعوة الكاتبة النيجيرية تشيماندا نغوزي، التي تؤكد على ضرورة كسر «القصة الوحيدة» التي تفرضها الصور النمطية، وتحفّز على إعادة سرد الحكاية من الداخل، بعيوننا نحن، وبالتمكين الذاتي للسرد الثقافي. المقاومة قد تتخذ أشكالًا متعددة من حملات رفع الوعي والتوعية الذاتية، إلى الفنون والموضة التي ترفع من قيمة البشرة الداكنة، إلى حركات اجتماعية تدعو لاحتضان التنوع والهوية الثقافية بكل ألوانها.

أبعاد نفسية واجتماعية أعمق

إلى جانب البعد الثقافي والاجتماعي، يتعدى تفتيح البشرة ليصل إلى أبعاد نفسية عميقة تمس العلاقة بين الذات والهوية. فالإعلان المستمر عن معايير جمال غربية يوتر العلاقة بين الفرد وجسده، وينمي شعورًا بالعجز والانعزال النفسي.

في دراسات علم النفس الاجتماعي، يشار إلى أن الأفراد الذين يتعرضون للتمييز والتهميش بسبب ملامحهم الجسدية أكثر عرضة لمشاعر القلق والاكتئاب، والتي قد تقود إلى اعتماد ممارسات تجميلية مستمرة كوسيلة للتكيف مع الواقع أو الهروب منه.

الخلاصة

تفتيح البشرة ليس مجرد استخدام لمنتجات تجميل، بل هو مرآة لهزيمة نفسية واجتماعية تتغذّى على رموز استعمارية وعنصرية لا تزال حيّة. وبينما يبدو تغيير لون الجلد خيارًا شخصيًا، إلا أن خلفه تكمن سردية جمعية عن التهميش والامتثال والهروب من الذات.

ربما آن الأوان لأن نكفّ عن محاكاة الآخر، ونبدأ في الاحتفال بألواننا كما هي – لا كما يراد لها أن تكون. فالتغيير الحقيقي يبدأ من إعادة بناء الهوية، والتصالح مع الجسد، ومقاومة الصور النمطية بوعي نقدي وشجاعة ثقافية.

المراجع:

1- إدوارد سعيد (1978). الاستشراق.
2- فرانز فانون (1952). Peau noire، masques blancs (بشرة سوداء، أقنعة بيضاء).
3- أدلر، ألفرد (1937). Understanding Human Nature.
4- Achille Mbembe، (2003). Necropolitics. Public Culture.
5- Adichie، Chimamanda Ngozi (2009). The Danger of a Single Story. TED Talk.

حيث امتزج الخوف بالأمل وانحازت الكلمات للحياة

إطـــلالة على إبــداع الشـــاعر نجيـب محمــد علي

منى الرشيد نايل

في مساء الجمعة 27 مارس 2026 بمركز فيجن للتدريب نظم احتفال تدشين ديواني (قصائد مخيفة) و(أناشيد الأسئلة)، وكتاب (حوارات في عوالم الكلمة والإبداع) للشاعر محمد نجيب محمد علي.

هي ليلةٍ اختلط فيها الضوء بالظلال، وتصافحت فيها رهبةُ البدايات مع رجفةِ المصير، نقف أمام شعرٍ لم يُكتب ليمرّ، بل ليبقى كجُرحٍ مفتوح على أسئلة الوجود.

شعرُ نجيب ليس قصائد تُلقى، بل كائنات حيّة خرجت من رحم الخوف، من واقعٍ يضيق كالقبر، ومن غدٍ يلوح كغيمةٍ ثقيلة.. ومع ذلك، ظلّ فيها خَيطٌ رفيع من الضوء، عنيد، لا ينكسر.

أيها الشاعر، لقد كتبتَ الخوف لا لتستسلم له، بل لتعرّيه. وواجهتَ العتمة لا لتغرق فيها، بل لتدلّنا على احتمالات النجاة. في نصوصك، نرى القلق وهو يتكلم، ونسمع الصمت وهو يصرخ، ونلمح الأمل وهو يتسلّل بخجل بين شقوق اليأس.

شهدت ليلة تدشين دواوين الشاعر السوداني الكبير محمد نجيب محمد علي بمركز فيجن للتدريب مساء الجمعة 27 مارس حضورًا نوعيًا لافتًا، حيث تحوّلت الأمسية إلى فضاء حيّ يتقاطع فيه الشعر مع النقد، والوجدان مع الرؤية الفكرية. ولم تكن ليلة احتفاء عابرة بإصدارين جديدين (قصائد مخيفة) و(أناشيد الأسئلة)، بل كانت لحظة ثقافية كثيفة استدعت أسئلة الوجود والكتابة ودور الشاعر في زمن القلق والتحولات.

تميّزت الأمسية بمشاركة نخبة من المثقفين والأدباء، من بينهم نبيل غالي، أنس العاقب، مصطفى أبوالعزائم، نزار غانم، التجاني حاج موسى، والمعز عبدالعال، حيث شكّل حضورهم إضافة نوعية عكست عمق الاهتمام بالتجربة الشعرية المطروحة.

كما شهدت الليلة تفاعلًا مميزًا من الحضور، في أجواء ثقافية نابضة بالحوار والإنصات، عزّزت من قيمة المناسبة وأكدت مكانة الشعر كمساحة مشتركة للتعبير والتلاقي.

ولم تخلُ الأمسية من البعد الفني، حيث شاركت بالغناء الفنانة بلقيس إلى جانب الفنان نصرالدين، ما أضفى على الحدث بعدًا جماليًا زاد من دفء اللحظة وثرائها.

تخلّلت الأمسية قراءات شعرية بصوت الشاعر، حيث ألقى مختارات من دواوينه، فبدت النصوص وكأنها تُولد من جديد أمام الجمهور، محمّلةً بصدق التجربة وعمق الإحساس.

لقد جاءت هذه الليلة لتؤكد أن تجربة محمد نجيب محمد علي تمضي في ترسيخ حضورها بوصفها تجربة شعرية وإنسانية متفردة، تنحاز للإنسان وتؤمن بقدرة الكلمة على مقاومة العتمة وفتح نوافذ الأمل.

هذه الدواوين ليست تدشينًا لكتب، بل إعلانٌ عن روح تقاتل بالكلمات، وتؤمن - رغم كل شيء - أن الغد، مهما تأخر، لا بد أن يحمل نافذةً للضوء.

نحن اليوم، ونحن ندشن ديوان (قصائد مخيفة)، نقف ضد الإحباط وضد الانكسار. إن قصائد نجيب المخيفة حملت في طياتها وجه الحياة الآخر المكفهر المقيت، وواقعاً لا مهرب منه ولا منجاة، وبذات الوقت حملت الأمل في غدٍ أفضل. لقد حملت موقفاً إنسانياً ثابتاً بأننا وبرغم الخوف، نظل ضد الحرب، ضد الانكسار، ونظل ضد الظلم والإحباط وضد الانهيار. إنها قصائد نجيب «الخائفة» لا المخيفة.

يقول محمد نجيب في «الرؤى الحائرة» من ديوانه (نداء السكون الصاخب الصارم والمخيف):

أَعْرِفُ أَنِّي تَعِبْتُ
وَأَنَّ بِلَادِي لَيْسَتْ بِلَادِي
تَعْرِضُنِي فِي المَزَادْ
فَأَنَا شَاعِرٌ لَيْسَ إِلَّا..
فَمَاذَا تُفِيدُ الحُرُوفُ البِلَادْ؟
إِذَا مُتُّ سَوْفَ يُقَالُ بِأَنِّي وَأَنِّي..
وَتُنْشَرُ لِي صُورَةٌ نَادِرَة
وَبَعْدَ قَلِيلٍ مِنَ الوَقْتِ أُنْسَى
وَأُسْطَبُ مِنْ صَفْحَةِ الذَّاكِرَة..
أَوْ رُبَّمَا صُدْفَةً ذَاتَ يَوْم
سَيَعْبُرُ اسْمِي فِي نَدْوَةٍ عَابِرَة
يَقُولُونَ عَنِّي أَنِّي كُنْتُ أَسِيرَ اللُّغَاتِ
وَكُنْتُ صَدِيقَ الرُّؤَى الحَائِرَة
يَقُولُونَ مَا يَشْتَهُونَ...
وَمَا يَرْسُمُونَ.. كَمَا يَحْمِلُونْ.

ضدَّ خيانةِ التاريخِ والإنسان في ديوان (قصائد مخيفة)، ويستمر الشاعر في رسم ملامح الصمود الرافض للظلم:

نَحْنُ ضِدَّ الحَرْبِ.. ضِدَّ الخَوْفْ
ضِدَّ خِيَانَةِ التَّارِيخِ وَالإِنْسَانْ
وَالوَطَنِ الَّذِي فِينَا يُنَادِي
ضِدَّ مَنْ بَاعُوا الطُّفُولَةَ لِلمَلَاجِئِ وَالشَّتَاتْ
وَالمَتَاهَاتِ.. وَلَيْلَاتِ السَّوَادْ.

الحنين إلى «العائلة» وظلال الأمل:

«نحن كنا عائلة».. قالها الشاعر الفيلسوف في (غدٍ أخضر في ضفاف العائلة) من ديوانه (قصائد مخيفة):

نحن كنا والوطن كان وكان وكان
نحن كنا عائلة.. فمتى نعود جميعنا للابتسام؟
متى ستشرق بيننا شمس التمام؟ متى تعانقنا البلاد الهائلة؟
لكنه بعد ذاك يحيلنا إلى التفاؤل والأمل والحلم بغدٍ أفضل فيقول:

غَدًا نَعُودُ إِلَى الحَمَامْ
غَدًا سَتَضْمُتُ هَذِهِ الحَرْبُ الحَرَامْ
وَغَدًا سَنَسْتَشْفِي لِأَحْلَامِ الحَيَاةِ القَاحِلَة.

عودٌ على بدء، وبذات التفاؤل والأمل أود أن أقول إن «نداء السكون» كان صارخاً بحق حين هتف نجيب بثباتٍ موقفٍ لا يتبدل:

فِي الغَدِ الآتِي سَنَعْبُرُ وَنُغَنِّي لِلسَّلَامْ
لِهَدِيلٍ فِي
صَبَاحَاتِ الحَمَامْ
لِلوُرُودِ وَلِلجُنُودْ.. لِأُمَّهَاتٍ وَصَبَايَا..
وَلِأَطْفَالٍ وَأَحْضَانٍ وَشَوْقٍ وَتَحَايَا
فِي الغَدِ الآتِي سَتُشْرِقُ شَمْسُنَا وَنُزِيحُ
أَسْتَارَ الظَّلَامْ
فِي الغَدِ الآتِي يَعُودُ النَّاسُ مِنْ وَجَعِ
المَنَافِي وَالخِيَامْ
وَتُضِيءُ بِالفَرَحِ الزُّغَارِيدُ الشَّوَارِعَ
وَالمَزَارِعَ وَالمَصَانِعْ
وَتَمُوتُ أَصْوَاتُ الرَّصَاصْ

شعرُ نجيب ليس قصائد تُلقى، بل كائنات حيّة خرجت من رحم الخوف، من واقعٍ يضيق كالقبر، ومن غدٍ يلوح كغيمةٍ ثقيلة.. ومع ذلك، ظلّ فيها خيطٌ رفيع من الضوء، عنيد، لا ينكسر

فِي الغَدِ الآتِي..
سَنَعْبُرُ لِلخَلَاصْ.

ختامًا:

أخلاقُ نبيٍّ وبراعُ طبيب

هذه كلماتي أهديها لأستاذي الشاعر الفيلسوف محمد نجيب، وهي تتقاصر أمام باعه الطويل في النظم الجميل:

أَخْلَاقُ نَبِيٍّ.. وَيَرَاعُ طَبِيبْ
آسٍ لِيَجُسَّ عَلِيلَ القَلْبِ يُدَاوِيهِ.. أَتُرَاهُ يَطِيبُ؟
وَعَلِيلُ القَلْبِ جَرِيحُ الصَّدِّ قَتِيلُ الفَقْدِ
رَفِيقُ السُّهْدِ.. تُرَاهُ يَطِيبُ؟
خَوْفٌ حُزْنٌ أَلَمٌ جُرْحٌ شَكْوَى وَنَحِيبْ
حَرْبٌ ضَرْبٌ نَهْبٌ سَلْبٌ نَارٌ وَلَهِيبْ
كَلِمَاتٌ تَخْرُجُ مِنْ رَحِمِ الأَوْجَاعِ لِتَشْكُنَ فِي
حِضْنِ التَّغْرِيبْ
فَالحُزْنُ الغَائِرُ فِي الأَحْدَاقِ.. بَلَغَ الأَعْمَاقْ
لَا طَيْفَ شِفَاءٍ لَا تِرْيَاقْ
وَأَنَا مَا بَيْنَ هُمُومِ اليَوْمِ ضَيَاعِ الأَمْسِ
غُمُوضِ الغَدْ
أَتَلَمَّسُ خُطُوَاتِي عَجْلَى وَالكَوْنُ رَحِيبْ
الكَوْنُ رَحِيبْ.. لَكِنَّ مَدَاهُ عِنْدِي ضِيْقُ اللَّحْدِ وَلَيْلُ السُّهْدِ
فَالوَطَنُ سَلِيبْ
وَأَنَا بِدِيَارِ الغُرْبَةِ أَحْيَا ثُمَّ أَمُوتُ فَأَحْيَا.. أَحْلُمُ أَغْفُو ثُمَّ أَنَامُ
وَأَحْلُمُ.. أَصْحُو
أَسْتَسْلِمُ لِلقَادِمِ أَيًّا كَانْ
فَلَيْسَ هُنَالِكَ بِالإِمْكَانِ حَتْمًا وَيَقِينًا وَاطْمِئْنَانْ
لَيْسَ هُنَالِكَ بِالإِمْكَانِ أَسْوَأُ أَوْ أَوْجَعُ مِمَّا كَانْ
فِي وَسَطِ العَتَمَةِ وَالأَحْزَانِ دَاوَى جُرْحِي حَرْفٌ فَنَّانْ
الحَرْفُ الدَّاءُ وَالحَرْفُ دَوَاءٌ وَالكَلِمَةُ حَاضِرَةٌ
لِشِفَاءِ الرُّوحِ وَلَاهِبَةُ وَالنَّصْرُ قَرِيبْ
وَحَبِيبُ القَلْبِ أَبِي وَطَنِي هُوَ آتٍ بِإِرَادَةِ رَبِّي
هُوَ أَجْمَلُ مِمَّا نَتَمَنَّى.. لِلقَلْبِ قَرِيبْ
مَا زِلْتُ أُغَالِبُ أَحْزَانِي تَتَدَاعَى تَهْزِمُ أَرْكَانِي
أَهْذَأُ وَيَهْتَزُّ كِيَانِي لَكِنْ لَمْ أَفْقِدْ إِيمَانِي
بِالغَدِ بِالحُلْمِ وَبِالأَفْرَاحْ
فَمَعِي.. فِي رِحْلَةِ أَيَّامِي..
نَاسٌ صَاغُوا لَحْنًا لِلحُبِّ وَلِلآمَالْ
كَلِمَاتٌ تَسْمَعُهَا آذَانُ أَجْيَالٍ تَتْبَعُهَا أَجْيَالْ
أَسْمَاءٌ صُنِعَتْ مِنْ عَنْبَرٍ
مِنْ عِطْرٍ مِنْ زَخَّاتِ الطِّيبْ
أَخْلَاقُ نَبِيٍّ وَيَرَاعُ طَبِيبْ
زُهْدٌ نُبْلٌ بَلْ رِقَّةُ حَالٍ وَعَظِيمُ خِصَالٍ نَعْلَمُهُ
قَدْ صَاغَ مِنَ الحَرْفِ هَوًى وَبَرِيقَ جَمَالْ
وَيَرَاعٌ يَرْسُمُ بِالكَلِمَاتِ وَمِدَادِ حُرُوفٍ مُؤْتَلِقَاتْ
تَتَهَادَى فِي دَعَةٍ وَثَبَاتٍ بِيَدِ الفَنَّانْ
رَقِيقِ الحَالِ عَظِيمِ الشَّأْنْ
لَا تَأْسَ صَدِيقِي لَا تَحْزَنْ فَالقَادِمُ سَيَكُونُ الأَفْضَلْ
قَدَرُ الشَّاعِرِ أَنْ يَحْمِلَ قَلْبًا شَفَّافًا يَتَصَدَّعُ مِنْ قَطْرَةِ دَمْعٍ يَنْهَارُ
مَعَ الكَشْفِ الأَوَّلْ
قَدَرُ الفَنَّانِ أَنْ يَهْبِطَ مِنْ بُرْجٍ عَاجِيٍّ يُلَامِسُ تُرْبَةَ مَوْطِنِهِ يَتَمَرَّغُ فِيهِ بِلَا حَاجِزْ
وَيَدُورُ يَجُوبُ بِقَاعَ الأَرْضِ لِيَبْحَثَ عَنْ كُنْهِ الحِكْمَةِ
وَالحِكْمَةُ أَنْتَ وَأَنْتَ لَهَا..
أَخْلَاقُ نَبِيٍّ وَيَرَاعُ طَبِيبْ
آسٍ لِيَجُسَّ عَلِيلَ القَلْبِ يُدَاوِيهِ.. فَعَسَاهُ يَطِيبْ
فَالحَرْفُ نِدَاءٌ وَالحَرْفُ شِفَاءْ
وَنَوَاصِيهِ بِيَدَيْكَ «نَجِيبُ».

هذه الدواوين ليست تدشينًا لكتب، بل إعلانٌ عن روحٍ تقاتل بالكلمات، وتؤمن - رغم كل شيء - أن الغد، مهما تأخر، لا بد أن يحمل نافذةً للضوء

«حوارات في عوالم الكلمة والإبداع» نص يتجاوز التوثيق إلى التأمل، ويمنح القارئ فرصة للإنصات إلى لحظة تلاقي الفكر بالألم، والجمال بالحقيقة، حيث تصبح الكلمة فعل حياة

قراءة في (حوارات في عوالم الكلمة والإبداع):

رحلة بين الفكر والجمال

يبدو الكتاب وكأنه رحلة فكرية وجمالية عبر تضاريس متعددة من الوعي والإبداع؛ حيث لا يكتفي المؤلف بتوثيق الحوارات، بل يمنحها روحاً تجعل القارئ شريكاً في الاكتشاف. يكتسب الكتاب عمقاً إضافياً حين نعلم أن مؤلفه، محمد نجيب محمد علي، لا يكتب من موقع الصحفي فحسب، بل من أفق الشاعر وتأملات الفيلسوف معاً.

أدوات الكشف المعرفي

تأتي حواراته مشبعة بحس معرفي لا يكتفي بالسطح، بل ينفذ إلى طبقات المعنى؛ حيث تتحول الأسئلة إلى أدوات كشف لا مجرد استنطاق.

اختيار الدكتور حسن طلب (شاعر الفلسفة وفيلسوف الشعر) لافتتاح الحوارات يعكس التداخل الخلاق بين الشعر والفلسفة، وكأن الكتاب يضع منذ بداياته معياراً للحوار بوصفه تفكيراً جمالياً لا مجرد تبادل للكلام.

في المقابل، يمنح اختتام الكتاب بالروائية ستيلا قايتانو العمل بعداً إنسانياً حاداً ومؤثراً، خاصة في عبارتها الأخيرة التي تختزل تجربة كاملة

«إن الجرح الذي لا يزال نازفاً.. سوف يشفى بالكتابة والإبداع».

الإبداع كضرورة وجودية

إن الإبداع في أحد أعمق وجوهه ليس ترفاً بل ضرورة وجودية، والكتابة فعل مقاومة وشفاء في آن واحد. هنا تتلاقى تجربة «ستيلا» مع الرؤية الضمنية للكتاب:

* الكلمة كأداة: ليست وسيلة تعبير فقط، بل أداة لترميم الذات.
* الكتابة كمداواة: فعل لمداواة ما تعجز الحياة عن تضميده.

خلاصة الرؤية

بهذا المعنى، يغدو (حوارات في عوالم الكلمة والإبداع) نصاً يتجاوز التوثيق إلى التأمل، ويمنح القارئ فرصة للإنصات إلى لحظة تلاقي الفكر بالألم، والجمال بالحقيقة، حيث تصبح الكلمة فعل حياة.

حين تصبح الحكاية فعل مقاومة

حوار مع هناء أبوبكر عبدالماجد حول الإعلام النسوي في زمن الحرب واللجوء

كمبالا: (ديسمبر)

مدخل: من الهامش إلى مركز السرد

في زمنٍ تتكاثر فيه الحروب وتتشظّى فيه الهويات، يصبح السؤال حول «منْ يملك الحكاية؟» أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى. في هذا الحوار، تفتح هناء أبوبكر عبدالماجد، الشريك المؤسس لـFeminist Media Lab (معمل الإعلام النسوي)، نافذة على تجربة إعلامية مختلفة؛ تجربة لا تكتفي بنقل الواقع، بل تسعى لإعادة صياغته من جذوره.

من السودان إلى فضاءات اللجوء في نيروبي وكمبالا، يتشكل هذا المشروع كمساحة مقاومة ناعمة، تُعيد للنساء أصواتهن، وتكسر الصور النمطية التي طالما حاصرتهن بين دور الضحية والرمز.

ولادة الفكرة: حين يصبح الغياب دافعًا للفعل

تقول هناء إن فكرة معمل الإعلام النسوي لم تأتِ من فراغ، بل وُلدت من شعور عميق بغياب مساحات آمنة ومستقلة تستطيع النساء من خلالها أن يحكين قصصهن بأصواتهن، خاصة في سياق السودان الذي مزقته الحرب.

لكن هذا الإحساس لم يكن مجرد عاطفة، بل استند إلى وعي نقدي بدور الإعلام نفسه، بوصفه أداة غير محايدة ساهمت تاريخيًا في تهميش النساء، لا سيما السودانيات في سياقات النزاع. لم تكن المشكلة فقط في ضعف التمثيل، بل في تشويه السرد ذاته، حيث تُختزل النساء في أدوار نمطية تُقصي تعقيد تجاربهن اليومية.

من هنا، جاء المشروع بوصفه «تدخلًا سياسيًا وإعلاميًا» في آنٍ واحد، يسعى إلى سد فجوة الصحافة النسويّة المستقلة، ليس فقط عبر إنتاج المحتوى، بل من خلال بناء بيئة متكاملة للإنتاج والتدريب والسرد. هدفه إعادة تعريف من يملك الحكاية، وكيف تُروى، ومن يُعرّف الحقيقة.

فكرة معمل الإعلام النسوي لم تأتِ من فراغ، بل وُلدت من شعور عميق بغياب مساحات آمنة ومستقلة تستطيع النساء من خلالها أن يحكين قصصهن بأصواتهن، خاصة في سياق السودان الذي مزقته الحرب

ما بعد المنصة: بناء مساحات لا مجرد محتوى

ما يميز Feminist Media Lab، بحسب هناء، أنه لا يقتصر على إنتاج المحتوى، بل يعمل على بناء مساحات حقيقية. هذه المساحات تجمع بين الإعلام والدعم النفسي والتدريب، في مجالات مثل السلامة الرقمية، والسرد البصري، وإنتاج البودكاست النسوي.

يعتمد الفريق على منهج قائم على التجربة والذاكرة، ويرى في الحكي فعل مقاومة بحد ذاته، لا مجرد عملية توثيق. كما يشتغل المعمل عند تقاطع الصحافة النسوية مع العمل المجتمعي والسرد البصري، مع تركيز واضح على إنتاج معرفة من القاعدة، بعيدًا عن إعادة تدوير خطاب النخب. في هذا السياق، تتحول الصحافة النسوية من مجرد وسيلة لنقل الواقع إلى مساحة لإنتاج شروط الشفاء والعدالة.

اللجوء كعدسة جديدة: إعادة ترتيب الأولويات

لم يكن اللجوء بالنسبة للفريق مجرد انتقال جغرافي، بل تجربة كشفت طبقات جديدة من التهميش الممنهج. في نيروبي وكمبالا، أعاد الفريق النظر في أولوياته التحريرية، وبدأ في تفكيك أشكال العنف المستمرة التي تواجهها النساء في المنفى.

ركزت المنصة على قضايا مثل الصحة النفسية، والعنف الرقمي، والعنف الجندري غير المرئي، إلى جانب اقتصاديات البقاء التي تشكل جزءًا من منظومة أوسع تعيد إنتاج الهشاشة.

كما أولت اهتمامًا خاصًا بالتفاصيل اليومية، باعتبارها مساحات يتجلى فيها السياسي بشكل واضح: كيف تعيش النساء؟ كيف يعملن؟ وكيف يعِدن بناء حياتهن في سياقات تفتقر إلى الحماية والاستقرار؟.

ركزت المنصة على قضايا مثل الصحة النفسية، والعنف الرقمي، والعنف الجندري غير المرئي، إلى جانب اقتصاديات البقاء التي تشكل جزءًا من منظومة أوسع تعيد إنتاج الهشاشة

العمل من الهشاشة: تحديات المنفى اليومية

تعمل المنصة من موقع هشّ قانونيًا واقتصاديًا ونفسيًا. التحدي لا يكمن فقط في إنتاج المحتوى، بل في الاستمرار كجسم نسوي مستقل في بيئة لا توفر الحماية الكافية للمدافعات عن الحقوق.

إلى جانب ذلك، يواجه الفريق استنزافًا عاطفيًا مستمرًا نتيجة العمل اليومي مع قصص العنف والفقد، وهو عبء غير مرئي غالبًا، لكنه عميق التأثير.

الاستمرارية رغم اللاستقرار: بين المرونة والعمق

لمواجهة هذه التحديات، يعتمد الفريق على منهج مرن قائم على التشبيك مع شبكات نسوية عابرة للحدود، والتعاون مع ناشطات وصحفيات في أماكن مختلفة.

كما يعيد تعريف مفهوم الإنتاج الإعلامي، ليكون استجابة سريعة من جهة، وعملًا تراكميًا يبني معرفة ويؤثر على الخطاب العام من جهة أخرى. ويحرص الفريق على الموازنة بين الإنتاج السريع والعمل البطيء، مؤمنًا بأن العمق والجودة أهم من السبق.

القصص المهمّشة: ما لا يُروى عمدًا

يركز Feminist Media Lab على القصص التي يتم إقصاؤها عمدًا، مثل قصص العاملات في بيئات غير محمية، والناجيات من العنف، والنساء في معسكرات اللجوء، والعاملات في الاقتصاد غير الرسمي.

كما يهتم بالقصص «الصغيرة»: تفاصيل الحياة اليومية، الطقوس، والعلاقات، باعتبارها حاملة للذاكرة والهوية، ولا تقل أهمية عن الأحداث الكبرى. فبالنسبة للفريق، يتجلى السياسي في أدق التفاصيل.

إعادة تعريف مفهوم الإنتاج الإعلامي، ليكون استجابة سريعة من جهة، وعملًا تراكميًا يبني معرفة ويؤثر على الخطاب العام من جهة أخرى

قياس الأثر: ما بين الأرقام والتحوّل العميق

يقيس الفريق أثر عمله من خلال التفاعل مع المحتوى، واستخدامه في المناصرة والنقاشات العامة، بالإضافة إلى عدد النساء المشاركات في البرامج التدريبية.

لكن المعيار الأهم، كما تقول هناء، هو سؤال بسيط وعميق:

هل شعرت امرأة ما أنها مرئية ومسموعة؟

هل نجحنا في إعادة الرواية؟

هذا التحول في الوعي واللغة يُعد بالنسبة لهم أهم من أرقام الوصول.

الرقابة المتوقعة: العمل في منطقة حساسة

رغم أن المنصة لم تواجه حتى الآن تضييقًا مباشرًا حادًا، إلا أن الفريق يدرك أنه يعمل في منطقة حساسة تتقاطع فيها السياسة مع قضايا الجندر. لذلك، يسعى إلى تطوير إستراتيجيات للحماية الرقمية والمهنية، إدراكًا بأن الصحافة النسوية في هذا السياق ليست مجرد عمل إعلامي، بل فعل مقاومة.

الجمهور: بين الداخل والشتات

يستهدف المعمل جمهورين رئيسيين: النساء داخل السودان، والنساء في الشتات. ويولي أهمية خاصة للشتات، باعتباره فضاءً معقدًا يعيد تشكيل الخطاب والعمل النسوي، كما يمثل منصة للتأثير على الرأي العام الدولي.

تمثيل متنوع: السرد من الداخل

يحرص الفريق على إشراك النساء في جميع مراحل العمل: من السرد إلى التصوير واتخاذ القرار، انطلاقًا من اعتبارهن صانعات معرفة، لا مجرد موضوعات للقصص. كما يعتمد على مقاربات تشاركية، ويسعى للعمل في أكثر من سياق جغرافي لضمان تنوع حقيقي في الأصوات والتجارب.

التحديات المالية والتقنية: معركة الاستمرار

يُعد التمويل غير المستقر أحد أكبر التحديات، إلى جانب نقص المعدات، وصعوبة الوصول إلى مساحات إنتاج مناسبة، وتكاليف العمل في أكثر من دولة. وتشير هناء إلى وجود فجوة واضحة في دعم الإعلام النسوي، حيث غالبًا ما يكون التمويل قصير الأمد وموجّهًا لمشاريع مؤقتة، لا لبناء مؤسسات مستدامة.

ما يحتاجه المشروع: دعم يحمي الاستقلال

يحتاج Feminist Media Lab إلى دعم مرن وطويل الأمد، يحترم استقلالية الخطاب، ويساهم في بناء بنية تحتية إعلامية نسوية. كما يحتاج إلى شراكات تقنية، ومساحات عرض، وفرص تدريب متقدمة، بما يعزز قدرته على الاستمرار والتوسع.

الشراكات: بين المحلي والعابر للحدود

يعمل المعمل مع منظمات نسوية ومجتمع مدني، وشركاء إعلاميين في السودان والمنطقة، وقد تلقى دعمًا في بداياته من منظمة NPA. ويسعى إلى بناء شراكات دولية تعزز الوصول والتأثير، دون المساس باستقلاليته، في إطار تطوير صحافة نسوية عابرة للحدود.

رؤية المستقبل: نحو منصة إقليمية مؤثرة

يتطلع الفريق خلال السنوات الخمس القادمة إلى أن يصبح منصة إقليمية رائدة في الإعلام النسوي، تمتلك أرشيفًا بصريًا وسياسيًا قويًا، وبرامج تدريب مستدامة، وإنتاجات تصل إلى جمهور عالمي. كما يطمح إلى أن يكون مساحة تحمي الذاكرة، وتبني خطابًا نسويًا قادرًا على التأثير.

رسالة إلى العالم: النساء لسن ضحايا فقط

تختتم هناء برسالة واضحة: النساء السودانيات لسن مجرد ضحايا حرب، بل هنّ حاملات للحياة، وصانعات للمعنى، وقائدات في أصعب الظروف. ورغم ذلك، يتم تهميشهن سياسيًا وإعلاميًا بشكل ممنهج، وهن بحاجة إلى الاعتراف والحماية، وإلى مساحة تحكي فيها كل امرأة قصتها بنفسها.

وتؤكد أن الحديث عن السلام أو العدالة في السودان لا يمكن أن يكتمل دون الاعتراف بدور النساء، ودون دعم الصحافة النسوية التي توثق، وتواجه، وتعيد صياغة الحقيقة.

في حوار لـ(ديسمبر)

لدينة محمد علي: التطوع يزيدني قيمة وحاجتي له أكبر من حاجة المستفيد

لدينة: سأدفع أي ثمن مقابل وقف الحرب

القاهرة: (ديسمبر)

برزت الشابة لدينة محمد علي كنموذج حي لروح التطوع التي لا تكسرها الظروف، كالآلاف من الشباب السودانيين الذين خرجوا لهذا المجال منذ بداية حراك ثورة ديسمبر وحتى حرب إبريل عبر غرف الطوارئ التي نشطت في خدمة التكايا في مناطق حصار المدنيين.

اشتدّ وعيها بالعطاء وخدمة الآخرين وسط التحولات والأزمات المختلفة التي مر بها السودان، واختارت أن تكون ضوءاً للآخرين وسنداً للمجتمع لا عبئاً عليه. ما بين السودان ومصر مساحة واسعة وطريق ممتد لم يكن المشي عليه بالأمر اليسير، إلا أن لدينة وبإيمانها بقيمة العمل الإنساني كضرورة لحياة الفرد، لم تتخل عنه وسط هذه الظروف القاسية، وحملته معها أينما ذهبت في محطات النزوح واللجوء. وفي قصتها التي تحكي عنها لـ(ديسمبر) يبدو التطوع في نظرها خياراً وجودياً لا فعلاً جانبياً.

(ديسمبر): كيف كانت البدايات؟

نشأت في منطقة شمبات ببحري، ودرست هندسة اتصالات بجامعة المشرق للعلوم والتكنولوجيا، عملت في شركة سوداني ثم في الطيران المدني، وبعدها شغلت منصب مديرة مبيعات في شركة أخرى، وكانت تلك المرحة نقطة انطلاقي نحو المبادرات التطوعية.

(ديسمبر): ما هو مجال نشاطك الطوعي؟

أسستُ مبادرة تعنى بالصحة النفسية للأطفال في المدارس والمعاهد، وأيضاً عملت على تقديم الدعم النفسي والاستشارات لمصابي المظاهرات والمواكب أثناء الحراك الثوري من خلال مبادرة «الشارع المكلوم».

(ديسمبر): هل أثرت الحرب على هذا النشاط؟

بعد اندلاع الحرب أسست مبادرة «طمأنينة» لتقديم الدعم النفسي للسيدات والأطفال استهدفت ألف سيدة على مستوى السودان، خلال الشهور العشرة الأولى، للتخفيف من صدمات الحرب وتجاوز الضغوطات النفسية، ومن خلال هذه المبادرة عملنا؛ أنا وعدد من الاختصاصيات في علم النفس، على تقدم خدماتنا «أون لاين» نظراً لصعوبة الحركة واشتداد العمليات العسكرية في الفترة الأولى من انطلاق الحرب، وقمنا بتوزيع المستفيدات على مجموعات حسب طبيعة المنطقة (مناطق اشتباك، مهددة، آمنة)، واستطعنا دعم السيدات في المناطق الآمنة عبر التدريب المهني للعمل في مجال الصناعات الصغيرة والحرف اليدوية، وتحول هذا التدريب إلى قصص نجاح مختلفة في صناعات الصابون والزبادي ومنتجات العناية بالبشرة.

(ديسمبر): ما دوافعك للتطوع والانخراط في العمل العام؟

تأثرت بجدي الذي كان حريصاً على أعمال الخير ومساعدة الآخرين. كنت أفكر في أننا «كلنا ربنا خلقنا متساوين، فبالتالي كل شخص في هذه الحياة من حقه أن يعيش حياة كريمة ويتعلم ويتعالج، فإذا كان هنالك من يحتاج لهذه الحياة وأنا بإمكاني مساعدته فلماذا لا؟» أنا أعشق التطوع لإحساسي بإنه يزيدني قيمة، وحاجتي له أكبر من حاجة الطرف الآخر متلقي الخدمة.

(ديسمبر): هل من عقبات واجهتك في مجال التطوع؟

تعنّت السلطات في تسجيل المبادرات وتقييدها عبر إجراءات صعبة كأنها عمل استثماري.

(ديسمبر): هل أنتِ مع وقف الحرب؟

من خلال القصص التي عايشتها في الحرب ونحن محاصرون بمنطقة بحري، أنا مستعدة لدفع أي ثمن مقابل وقف الحرب.

(ديسمبر): كيف كانت رحلة الهروب من الحرب؟

خرجنا من شمبات الأراضي بعد شهور قضيناها وسط الحصار وانعدام الغذاء. توجهنا نحو الحلفايا بعربة بوكس وبدأنا في البحث عن البنزين لمغادرة الخرطوم لنتفاجأ بتشليع العربية فاضطررنا لبيع البنزين لمقابلة تكلفة الخروج من الخرطوم إلى شندي التي وصلناها بعد رحلة شاقة شاهدنا وعايشنا خلالها أبشع صور الحرب.

(ديسمبر): أين تقف لدينة الآن؟

على الصعيد الشخصي فخورة بالإنجازات التي حققتها، كما أنني فخورة وسعيدة بما أقوم به تجاه المجتمع من قبل الحرب وحتى هذه اللحظة، حيث أعمل مُدرّسة متطوعة في «مبادرة حقنا نتعلم» لتعليم أطفال اللاجئين السودانيين بمصر.

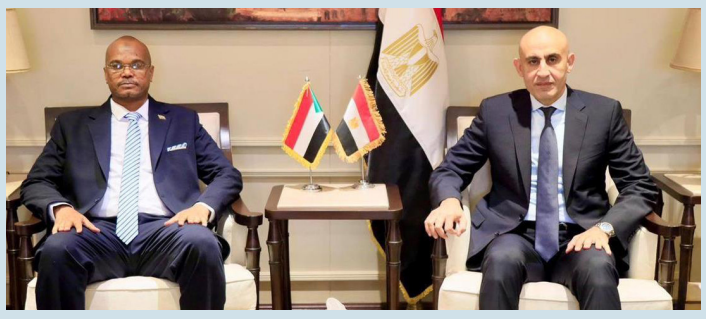

وزير التعليم المصري يعِد بتقنين أوضاع المدارس السودانية بمصر

القاهرة: (ديسمبر)

أكد وزير التربية والتعليم والتعليم الفني المصري، محمد عبد اللطيف، استعداد الوزارة الكامل لتقديم الدعم للسودان في عدد من المجالات التعليمية، والمساهمة في تطوير المنظومة التعليمية وتطوير المناهج، ونظم التقييم والامتحانات، والتعليم الفني، فضلًا عن تقنين أوضاع مدارس السودانيين في مصر، بما يعكس حرص الدولة المصرية على تعزيز أطر التعاون المشترك وتبادل الخبرات بما يخدم مصلحة الطلاب السودانيين.

وأوضح الوزير عبد اللطيف، خلال استقباله وزير التربية والتعليم السوداني التهامي الزين، الثلاثاء 24 مارس، أن مصر قطعت شوطًا كبيرًا في تطوير قطاع التعليم الفني، حيث تم إعداد المناهج وفقًا لأحدث المعايير الأوروبية، بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل ويعزز فرص الاستثمار، خاصة في ضوء الشراكات مع الاتحاد الأوروبي، مشيراً إلى إمكانية التعاون في هذا الإطار من خلال تبادل الخبرات بين الجانبين السوداني والمصري وتطبيق النماذج الناجحة.

الإعلان عن منصة رقمية للتوثيق لشهداء ثورة ديسمبر

القاهرة: (ديسمبر)

أعلن شباب متطوعون عن إطلاق مشروع أرشيف رقمي لتوثيق شهداء ثورة ديسمبر المجيدة، بهدف جمع وحفظ أسماء الشهداء وقصصهم الإنسانية من خلال إنشاء مساحة رقمية توثق سيرهم الذاتية والذكريات التي يشاركها أهلهم وأصدقاؤهم حتى تظل حاضرة في الذاكرة ولا يطويها النسيان. ويعمل القائمون على المشروع على إنشاء موقع إلكتروني يضم بروفايل خاص لكل شهيد وشهيدة.

وأوضح فريق العمل أن المشروع لا يزال في مرحلة التطوير، داعين كل من لديه معلومات عن الشهداء إلى التواصل عبر مسنجر (MEMORIAL) للمساهمة في استكمال البيانات.

ومن المقرر أن يصبح الأرشيف متاحاً للجمهور، بحيث يمكن للمستخدمين إضافة بروفايلات الشهداء والمشاركة في دعم المحتوى من خلال مشاركة الصور من مراحل حياتهم المختلفة والفيديوهات، في خطوة تهدف إلى تعزيز التوثيق الجماعي وحفظ ذاكرة شهداء ثورة ديسمبر.

كما دعا القائمون على المبادرة إلى متابعة الصفحة الرسمية للاطلاع على آخر التحديثات الخاصة بالمشروع:
/18Mb3kSQoh/https://www.facebook.com/share

وفاة ثلاثة وإصابة أربعة سودانيين نتيجة تسمم بوجبة سمك

القاهرة: (ديسمبر)

لقي رجل وابنته وشقيقته مصرعهم، بينما أُصيب أربعة آخرون من أسرة سودانية بحالة تسمم بعد تناولهم وجبة سمك من مطعم شهير بمنطقة الشيخ زايد بمصر، وتم نقلهم إلى المستشفى، وتحرير محضر بالواقعة.

ونقلت مواقع مصرية أن اللواء محمد مجدي أبو شميلة، مساعد الوزير لأمن الجيزة، تلقى إخطاراً من اللواء هاني شعراوي، نائب مدير الإدارة العامة للمباحث، بمصرع 3 أشخاص وإصابة 4 آخرين بحالة تسمم بدائرة القسم المختص. وتوفي كل من رب الأسرة بشير (63 سنة)، وشقيقته أميمة (60 سنة)، وابنته رحاب، كما أُصيبت زوجته توسل (44 سنة)، وأبناؤه أكرم (13 سنة)، كمال (10 سنوات)، ومنتصر (14 سنة).

ويقوم فريق من رجال البحث الجنائي بإجراء تحقيقات موسعة فى الحادث المأساوي وجمع المعلومات مع شهود العيان والجيران والعاملين بالمطعم. فيما تم التحفظ على مدير المطعم والعاملين به، وتحرير محضر بالواقعة، وإحالتها إلى النيابة العامة، التي أمرت بتشريح الجثث لبيان سبب الوفاة والتصريح بدفن الجثث.

ورشة في كتابة السيناريو لأمجد أبو العلا

القاهرة: (ديسمبر)

تقدم دائرة السينما باتحاد تجمع الفنانين السودانيين بمصر في الفترة من 11-13 إبريل ورشة تدريبية مجانية يقدمها المخرج والمنتج أمجد أبو العلا تحت عنوان «ما قبل السيناريو بذور الحكاية والعصف الذهني».

وقال الاتحاد في صفحته بفيس بوك إن الورشة مخصصة للذين عاشوا فترة شهر أو أكثر في حرب السودان، والذين لديهم القدرة على السرد والحكي من المهتمين بالسينما من السودانيين بمصر.

وفاة المصور الصحفي عبد الله يونس

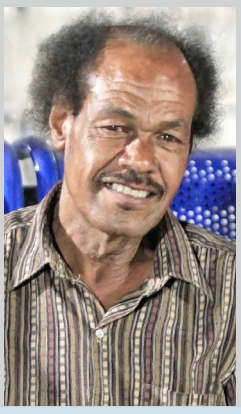

القاهرة: (ديسمبر)

نعت نقابة الصحفيين السودانيين ببالغ الحزن وعميق الأسى، إلى الوسط الصحفي المصور الصحفي عبد الله يونس، الذي انتقل إلى رحمة الله تعالى اليوم السبت 28 مارس بالعاصمة المصرية القاهرة. وقد عمل الفقيد مصوراً صحفياً في عدد من الصحف الرياضية السودانية، من أبرزها صحيفة «قوون» وصحيفة «الهلال»، حيث كرس عدسته لتوثيق نبض الرياضة السودانية ولحظاتها الخالدة، تاركاً إرثاً مهنياً وبصمة مميزة لا تُمحى في مجاله. وقد عرف بحسن خلقه، فكان حاضرًا بعطائه الإنساني قبل المهني، لتظل صوره شاهدًا حيًا على مسيرة حافلة بالعطاء والإخلاص.

وتقدمت نقابة الصحفيين السودانيين بخالص العزاء وصادق المواساة إلى أسرته الكريمة، وأهله وذويه، وزملائه وتلاميذه في المهنة، سائلين المولى عز وجل أن يتغمده بواسع رحمته، ويسكنه فسيح جناته، ويلهم آله وذويه ومحبيه الصبر والسلوان.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

ديسمبر
حرية.. سلام .. وعدالة

الخميس
2 أبريل 2026م

https://decembernews.com

منصاتنا على
@JaridatDecember

يمكن التواصل معنا
عبر ايميل الصحيفة
info@decembernews.com

الأخيرة

أفق بعيد

فيصل محمد صالح

تشهد العاصمة الإثيوبية أديس أبابا خلال الأسبوع المقبل اجتماعات مع عدد من ممثلي الكتل المدنية المختلفة، بدعوة من الاتحاد الإفريقي ومنظمة الإيقاد.

وتليها بأيام اجتماعات في باريس لممثلين من المجتمع المدني، اختارتهم ووجهت الدعوة لهم منظمة «بروميدييشن» الفرنسية المعروفة، والممولة من وزارة الخارجية الفرنسية.

وفي 15 أبريل سيلتقي في العاصمة الألمانية برلين جمع سوداني وإقليمي ودولي كبير، يضم الرباعية الدولية والخماسية، ومسؤولين حكوميين من عدد من الدول ذات الصلة بالملف السوداني، بجانب ممثلين للأحزاب والكتل السياسية والمجموعات المدنية السودانية.

الهدف المعلن لكل هذه اللقاءات والاجتماعات هو بحث سبل وقف الحرب وتحقيق السلام في السودان، وإيصال المساعدات الإنسانية لملايين المتضررين داخل السودان وخارجه.

يبدو الهدف نبيلاً ومبرراً. فلكل من هذه الدول مصالح متضررة من استمرار الحرب، ولهذا لديها مصلحة في إيقافها، وبعضها حريص على تهدئة الأوضاع في السودان خوفاً من تأثيراتها السالبة على المنطقة بأكملها... إلخ. لكن نبل الهدف وحسن الظن والنية غير كافيين لتحقيقه، بل لا بد من استخدام الوسائل المناسبة والقادرة على إحداث التغيير المطلوب.

المبادرات الدولية و«تشتيت الكورة»

واحدة من أهم الوسائل والطرق العلمية في فنون التفاوض السياسي وقت الأزمات هي توحيد المنبر التفاوضي، وذلك يساعد في فهم مواقف الأطراف المختلفة بدقة، وتحديد وتحرير نقاط الخلاف للتركيز عليها، وطرح التصورات للحلول انطلاقاً من هذا الفهم، ومن ثم محاصرة الأطراف الرافضة للحل.

مرت عملية التفاوض بين حكومة الإنقاذ والحركة الشعبية بهذه المراحل، وكان المنبر المطروح هو منبر منظمة الإيقاد، إلا أن حكومة الإنقاذ حاولت التهرب مما هو مطروح على مائدة التفاوض باقتراح منابر ومقترحات أخرى، إلا أن قائد الحركة الشعبية رفض ذلك وأسماه «التبضّع بين المبادرات»، وفعلاً فشلت كل المنابر الأخرى، وعادت الحكومة إلى المنبر الأساسي للتفاوض، وتم إنجاز اتفاق السلام الشامل عام 2005.

ما يحدث الآن في المشهد السوداني هو عين التبضُّع بين المبادرات، والجري المتواصل من مائدة إلى أخرى هروباً من الالتزام بأي موقف أساسي، وفي الوقت نفسه الادعاء بأنهم لا يرفضون الحوار والتفاوض، بدليل استجابتهم للدعوات من كل الأطراف وجلوسهم على كل الموائد.

يجب أن تضغط القوى المدنية الساعية لوقف الحرب في اتجاه إيقاف عملية تشتيت الجهود، وتوحيد منبر التفاوض والأجندة المطروحة. وكذلك الانتباه لعملية إغراق منابر التفاوض بالأجسام الهلامية والممثلين الوهميين، لأن ذلك سيؤدي أيضاً إلى فشل جهود التفاوض.

عملية إيقاف الحرب وإيصال المساعدات الإنسانية، كمرحلة أولى، لها مدخل واحد معروف وممثلون معروفون، ويجب التركيز عليها والمضيّ بها إلى الأمام، حتى ينفتح الباب للكتل المدنية لتقوم من جانبها بتقديم تصوراتها للحل الشامل، والانخراط في عملية سياسية بمشاركة أطراف ذات وجود حقيقي.

مسألة

دكتور مرتضى الغالي

مجزرة الضعين: ملابس العيد على قبر طفل!

للمثقفين والمتعلّمين والصحفيين والإعلاميين و«المفكرين والمحلّلين الذين يناصرون الحرب وينفخون في نارها ويحرّضون على مواصلتها (وليس للعسكريين والمليشيات)» نهدي صورة واحدة من مذبحة الضعين والدماء الزكية التي أريقت فيها بطلعات مسيّرات الموت!.

صورة واحدة تروي كيف أصبح حال العيد بين الأهالي الوادعين الذين لم يكن في (خيال خيالهم) أن يأتيهم الموت من جهة الغرب.. كما كان يحكي محمود درويش عن ملاعب طفولته بجوار بئر وثلاث شجرات وحيدات «يقفن في الفضاء كالراهبات»!.

كان درويش يحكي عن طفولة انتصر عليها جيش حديث فاجأها من الغرب.. بينما لم تكن تأتيها من هذه الجهة غير رائحة البحر المالحة وغروب الشمس الذهبي على حقول القمح والذرة والزيتون!.

طبعاً «مجزرة الضعين» ليست هي المجزرة الوحيدة ولا الأخيرة في هذه الحرب اللعينة الفاجرة.. بل هي المجزرة رقم المائة وأكثر.. فهل تطلبون المزيد؟!

صورة مهداة (لدكتور عبدالله علي إبراهيم وصحبه).. حيث يقول الدكتور إن سقوط المدنيين في الحرب حالة طبيعية.. ويصف كل ما جرى من خراب وقتل وسحل بأنه «أضرار جانبية للحرب لا يمكن تلافيها»، وأن البرهان هو صاحب «ملكية الحل الوطني للأزمة السودانية»، وصاحب الحق في تقدير توقيت الهدنة بعد أن يطمئن إلى توازن المعادلة العسكرية.. وأن قوانين الحرب الدولية تجيز قتل المدنيين (بقدر متناسب).. يا ترى هل وصلنا إلى هذا التناسب؟!.

والدكتور هو الذي قال إن حركة الإخوان لم ترتكب جناية لم يسبقها إليها خصومها! يا ترى متى أذِن خصومها باغتصاب الرجال في بيوت الأشباح والخلاوي؟ ومتى زرعوا مسماراً في رأس طبيب؟ ومتى أولجوا قضيباً خشبياً في دبر معلم؟ ومتى قتلوا عشرات تلاميذ المدارس عشية العيد في العيلفون.. بعد أن خطفوهم قسراً توطئة لنقلهم سراً لميادين القتال؟!.

لا نملك إلا أن نهدي هؤلاء صورة موجعة نقلتها الأسافير: أم ثكلى غامت الدنيا في عينيها وللأبد.. بعد دفن طفلها وإهالة التراب عليه.. حملت ملابس العيد الجديدة لطفلها الذي لم تسمح له مسيّرات الحرب بارتدائها (ولو للمرة الأولى والأخيرة).. ووضعتها كما هي على طول تراب قبره!.

الأسى أن تأتي هذه المسيّرات القاتلة من جهة جيش الوطن وليس من المليشيات.. أو أنها ربما مسيّرات الكتائب الإسلامية التي يأذن لها جيش البرهان بالمرور.. أو التي تواصل حربها ضد الأهالي رغماً عن البرهان!.

لماذا، للمرة السابعة، لا تقع مثل هذه المذابح المروّعة إلا عشية صباح العيد؟!.

الله لا كسّبكم!!

في ذمة الله
الامين الشيخ مصطفي الامين

غيب الموت بالعاصمة المصرية القاهرة هذا الاسبوع رجل الاعمال والقيادي بحزب الامة القومي، الامين الشيخ مصطفي الأمين، إثر علة لم تمهله طويلا. وقد عُرف الفقيد بدوره الاقتصادي اسهامه الوطني في مختلف القضايا الوطنية والاقتصادية.

تتقدم اسرة تحرير صحيفة (ديسمبر) بخالص التعازي واصدقها لأسرته ولكل آل الشيخ مصطفي الامين ولقيادات وعضوية حزب الأمة القومي في هذا الفقد الجلل ونسأل الله تعالي للفقيد الرحمة والمغفرة وأن يلهم اهله وذويه الصبر وحسن التعازي.

« إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ»

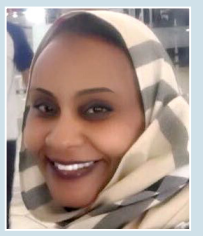

بروفيسور/
نعمات الزبير

انتبه لأعراض اضطراب تعاطي المواد المخدرة (الإدمان)

إدمان المخدرات من الأمراض الاجتماعية الخطيرة جداً. ووجود شخص مدمن في المنزل أمر لا ينبغي السكوت عليه، ولا يجب أن يكون يكون أمراً طبيعياً على الإطلاق. إذا كنت أماً أو أباً أو أخاً أو صديقاً، لا يجب عليك أن تكون سلبياً إذ اكتشفت وجود الشخص المدمن في أحد المنازل. الشخص المدمن ليس مجرماً، بطبيعة الحال، ولكنه شخص مريض يحتاج إلى العناية والأخذ بيده لتخليصه من الإدمان وإعادته شخصاً طبيعياً.

اكتشاف وجود الشخص المدمن في المنزل مسألة زمن، حيث تظهر آثار الإدمان مع الوقت.

هناك علامات جسدية وأخرى متعلقة بالسلوك تساعدك على تحديد ما إذا كان الشخص الذي تعرفه متعاطياً للمخدرات.

من المهم ملاحظة أن الشخص ربما لا يزال مدمناً للمخدر حتى وإن لم تظهر عليه علامات الإدمان الشائعة، مثل الاستمرار في تعاطي عقار علاجي معين بعد انتهاء فترة العلاج الموصى بها.

يجب الانتباه أولاً فوجود عَرَض أو اثنين مجتمعين لا يعني وقوع ابنك/ بنتك في شرك الإدمان، لذا عليك التأكد قبل إصدار الحكم عليه.

كيف تكتشف وجود الشخص المدمن وأعراض الإدمان؟

* تغيرات مزاجية، ويبدو المدمن في حالة من السعادة والإثارة أو الاكتئاب والقلق دون سبب واضح.
* تغيرات واضحة في الوزن (الزيادة أو النقصان).
* وقد يبدو الشخص المدمن في حالة من الهذيان أو النعاس وعدم التنسيق والنسيان.
* الحالة المادية غير المستقرة، فتارة يكون معه كمية من النقود، وتارة لا يكون معه أي نقود على الإطلاق.
* قد يلجأ إلى سرقة المال والمقتنيات، وقد تسمعه يجري مكالمات هاتفية غريبة الأطوار، وقد تجده كثير الخروج بشكل مفاجئ ومتكرر دون أسباب مقنعة، وقد تجد بعض الأدوات المرتبطة بالتعاطي مثل ميزان صغير أو أوراق لفافات السجائر أو رقائق من ورق الألمونيوم والحقن الفارغة.
* ويواجه المتعاطون مشكلات في الدراسة والانهيار المفاجئ في التحصيل الدراسي بسبب الغياب المتكرر.
* كذلك من الصعب على المتعاطي الاستمرار في وظيفة لوقت طويل. مع إخفاق في بناء علاقات صحية مع الطرف الآخر.
* تغير في عاداته مع الأهل وفي النوم والأكل.
* ليست لديه قدرة على التركيز، ومشتت الأفكار والأحاديث، ولا يوجد ترابط أو تناسق في الحديث.
* اختلال في الإدراك والإحساس بالزمن أو المكان.
* القلق الدائم والتوتر، ولديه شكوك ومخاوف بأنه ملاحَق من الشرطة أو الأعداء.
* يلقي اللوم على الآخرين ويحمّلهم مسؤولية فشله في الدراسة أو العمل.
* يمكث فترات طويلة في الحمام، مع وجود رائحه غريبة ورماد محروق.
* التحفظ الكامل على أغراضه والتعامل معها بسرية كاملة.
* احمرار العينين مع استعمال القطرة بشكل سري أو وضع نظارات شمسية في أوقات غير مناسبة، مع تجنب النظر بشكل مباشر في عيون الآخرين.
*التغير في الشخصية وتدني الأداء الوظيفي المعرفي والشعور باللامبالاة وفقدان الحكم الصحيح على الأشياء، واضطراب التفكير وفقدان الذاكرة قصيرة المدى.

أخيراً، عندما يجتمع أكثر من عَرَض ويصبح لديك شك بأن لديك ابن/ ابنة يتعاطى المخدرات، وقبل الحكم عليه يمكنك التوجه إلى أي مركز لعلاج الإدمان لعمل الفحص والتحليل اللازم للتأكد من أنه مدمن أو متعاطٍ ومساعدته بطريقة صحيحة للإقلاع عن الإدمان واستعادة حياته الطبيعية.

وعلينا أن ننتبه، في احتواء أبنائنا وبناتنا عاطفياً وبالمراقبة اللصيقة لسلوكياتهم ومصادقتهم والتقرب إليهم وخلق جو أسري حقيقي مترابط.

والجدير بالذكر أن العديد من علامات الإدمان والسلوك الإدماني قد يتم تفسيرها بحسن نية على أنها سلوكيات مراهقين؛ مثل التقلب المزاج والإفراط في القلق والنوم.

أبريل 2014.. 12 عاماً على رحيله

في تفاصيل الحياة اليومية.. الفكرة الكبرى في شعر محجوب شريف

أماني أبو سليم

تدفعك كلمات محجوب شريف للأمل والحلم بسلام ومحبة. تثير نفس الشعور لدى أي إنسان، أياً كانت صفته. اهتمت مفرداته بالإنسان السوداني عموماً، ثم خصص خطابه كأنه يوجهه لكل سوداني فرداً فرداً. خاطب المرأة والفتاة، الأم والأب، العامل والمزارع، الثائر، والمثقف والسياسي.

الحياة اليومية كلوحة شعرية

مفردات عادية من الحياة اليومية، كافتيرا، ملاية، كبابي، يشكل بها لوحة لأصل الحياة، في تناولها البسيط والمشترك بين الجميع. يجمع الكل في ذات اللوحة ليصنع تجربة مشتركة يعيشها السودانيون يومياً.

المفردة بسيطة وعميقة في الوقت نفسه؛ تدعم البسيط، وتحفز الثائر، وتمتع المثقف، وتدعم ربة المنزل والمرأة العاملة والثائرة، الابنة، الأم، والأصدقاء. تستخدم مفردات بسيطة لهم، ومفردات دقيقة وقوية موجهة للطغاة والمتسلقين.

الفكرة تعاش في تفاصيل الحياة

هناك من يكتب عن الفكرة والشعار والمفهوم الكبير، وهناك من يكتب عن الحياة التي تحتاجها الفكرة حتى تصبح حقيقة معاشة، وهذا ما فعله محجوب شريف. خرج شعره بتفاصيل الحياة اليومية العادية معطياً الفكرة حياة؛ فتشعر بها في مسام التفاصيل. فمن يقرأ شعره لا يدافع عن أفكار بقدر ما يدافع عن حياته وحلمه.. عن شايه وخبزه وبيته، عن الأشياء الصغيرة التي تشبهه.

قال في شعره ما لا يمكن نسيانه: لم يجعل الحرية مطلباً بعيداً، بل قريبة جداً لدرجة لا تراها، لكن تشعر بغيابها فوراً. تختبئ الفكرة عنده داخل تفاصيل الحياة..

نحيا بشرف.. نغني ونبني ونحلم.. مهما طال الليل...

لم يطالب بالكرامة لإعلان موقف بطولي، بل بأفعال يومية، إنسانية صغيرة.

في قصيدة (أم آدم)، لا يقول الظلم والفقر أو الطبقات المسحوقة، بل يرسم صورة امرأة تواجه نارين، عرق على الجبين، أطفال، جوع.

نحن نحب شاي الصباح والمغربية.. مع الأولاد والزوجة والأم الحنون، والأصدقاء إلى اللقاء، واللمة... كلمات لا ترفع أي شعار، لكنها أخطر من ذلك، لأنها تقول ببساطة: نحن نريد أن نعيش حياة عادية، وهذا في سياق القمع مطلب ثوري.

القيم الكبرى في المشهد اليومي

في شعره لا تُرفع القيم كشعار، بل توضع داخل المشهد اليومي، كأنها حياة تُعاش وليس مجرد كلمات تُقال. لم يكن شاعر صوت مرتفع، بل شاعر صوت قريب، يمكن أن تسمعه في صوت الضحكة، أو من رجل متعب لا يريد أكثر من سترة وراحة.

رغم بساطة كلماته، لم يكن يبسط اللغة؛ بل نزّع عنها الزَّيف والصَّنعة، وجعلها تتحرك بسهولة بين ربة المنزل والعامل والطالب والمثقف.

صوت الشارع لمن بدوي... كل قلاع الخونة بتهوي... كلمات لم يكتبها ليصفق له الناس ولكن ليعيشوا معه الجملة.

حتى عند ذكره للقيم الكبرى كالحرية والديمقراطية، بشكل مباشر، فإنها تسري في النص كقطرة ماء في نهر شعره... عصينا عصينا على الحرية منو بوصينا... نحن الشعب الما بحتار.. اختار اختار ديمقراطية بلا أمية... للحرية بلا دورية ولا تفتيش.

عصفور الحنين ورمزية الحرية

لسه في قلبي مكان للفرح.. مهما يطول.. ولسه في صدري أمان.. رغم كل المستحيل

هذه كلمات جزء من قصيدته (عصفور الحنين)، كتبها وهو في السجن، ومع ذلك مفعمة بالأمل واليقين.

هذه القصيدة ستتردد لاحقاً بصوته ومترجمة إلى الإنجليزية في معرض فني بسجن الكاتزار الشهير بكاليفورنيا، الذي تحول إلى متحف. كان ضمن سجناء الرأي ورموز الحرية حول العالم، أسماء مثل مارتن لوثر كينج، نيلسون مانديلا، غاندي.

تم اختياره ضمنهم بمعايير كرموز عالمية للحرية، لهم رسالة وصوت وأثر. قبلها، كانت معايير الشعب قد لقبته بشاعره.

وفي المستقبل، سيأتي يوم، كما اختاره الشعب وكما اختير عالمياً، ستختاره الدولة رسمياً، رمزاً من الرموز المعرّفة للسودان وهويته. عندما تتطابق مصالح الدولة مع مصالح الشعب، وتصبح الدولة معبرة عن أحلامه، تحيي رموزه كجزء من هويته، لن يكون الوطن مجرد مساحة جغرافية، بل تجربة يومية يعيشها كل سوداني، يلمسها في كوب الشاي، في ضحكة طفل، وفي خطوات الناس على دروب المدينة، فيجد فيها نفسه وحريته وحقه في حياة كريمة.